بنياد شيرين عبادى
SHIRIN EBADI
FOUNDATION

القانون بلغة مبسطة

حقوق المرأة في الأسرة

المرشد إلى حقوق المرأة
في القانون الإيراني

إعداد وتقديم: **مهناز براكند**

المترجم: **كمال سلمان العنزي**

بنیاد شیرین عبادی
SHIRIN EBADI FOUNDATION

www.ShirinEbadiFoundation.org

https://T.me/ShirinEbadiOfficial

info@ShirinEbadiFoundation.org

Scan Me

المؤسسة شيرين عبادي
SHIRIN EBADI FOUNDATION

حقوق المرأة في الأسرة

القانون بلغة مبسطة

المرشد إلى حقوق المرأة
في القانون الإيراني

إعداد وتقديم:
مهناز براكند

المترجم:
كمال سلمان العنزي

١٤٠٣
2024

بنیاد شیرین عبادی

Shirin Ebadi Foundation

حقوق المرأة في الأسرة

The Women's Rights

الطبعة الثانية محرَّرة
وفقا للقوانين الجديدة

هوية الكتيب: **حقوق المرأة في الأسرة**

العنوان الفرعي للكتاب: **المرشد إلى حقوق المرأة في القانون الإيراني**

إعداد وتقديم: **مهناز براكند**

المترجم: **كمال سلمان العنزي**

النص و تصميم الغلاف الجرافيكي: **بيدار**

الناشر: **المطبعة الإلكترونية لمؤسسة شيرين عبادي**

www.ShirinEbadiFoundation.org

[تاريخ النشر: ۱۴۰۳/۲۰۲۴ ش؛ الإصدار الإلكتروني الأول]

ⓒ جميع الحقوق محفوظة للناشر

© Shirin Ebadi Foundation 2024

المحتويات

ما تقرأونه في هذا الكتاب

التمهيد ٧
المقدمة ٨
الخطوبة ١١
وعد بالزواج ١١
العلاقة والوعد بالزواج وعقد الزواج ١١
علاقة الجنسية في الخطوبة ١٢
إلغاء الخطوبة ١٢
ما يحدث للمهر بعد نكوث الوعد بالزواج ١٣
حق المرأة في المهر ١٥
ما يحدث للهدايا بعد نكث الوعد بالزواج ١٥
ما يحدث للهدايا بعد وفاة أحد الطرفين ١٦
تقديم شهادة الطب العدلي قبيل الوعد بالزواج ١٦
ما هو النكاح أو عقد الزواج ١٧
إذن الأب أو الجد في زواج البكر ٢٠
إذن المحكمة لزواج البنت دون سن ثلاثة عشرة عاما ٢١
الزواج القسري وآثاره ٢٤
عقدالمؤقت أو المنقطع ٢٥
شروط صحة الزواج المؤقت ٢٦
شروط تسجيل الزواج المؤقت ٢٧
المهر ٢٧
أنواع المهور ٢٩
حق المرأة في مهرها عند وفاة الزوج ٣٥
حق المرأة في المهر حال الطلاق قبل العلاقة الجنسية ٣٧
الطرق القانونية للمطالبة بالمهر ٣٨
قيمومية [رئاسة] الرجل على الأسرة ٤٢
ما هو حق الحبس؟ ٤٢

للقراءة يرجى الضغط
على العنوان المطلوب

بيت الحياة [الزوجية] المشتركة ٤٢
هل يجب على المرأة أن تعطي مهرها قبال الطلاق؟ ٤٤
مغادرة البيت المشترك من قبل الزوجة ٤٤
النفقة وطرق المطالبة بها ٤٥
عمل المرأة ٤٨
جهاز [العرس] ٤٩
الولاية على الإبن ٥٠
الحضانة ٥٠
أجرة المثل ٥٢
النحلة [هبة الزوجة للزوج] ٥٣
حق الزوجة في استلام راتب الزوج المتوفى ٥٣
زواج المرأة المسلمة من غير المسلم ٥٤
زواج المرأة الإيرانية من غير إيراني ٥٥
تعدد الزوجات للرجال ٥٥
كيفية فسخ عقد الزواج الدائم ٥٦
آثار الطلاق ٥٧
حق المرأة في الطلاق ٥٧
كيفية فسخ عقد [الزواج] المؤقت والدائم ٥٩
فسخ [عقد] الزواج وآثاره ٦٠
الإرث ٦٣
مكانة شهادة المرأة ٦٦
سن المسؤولية الجزائية ٦٨
الدية والقصاص ٦٩
الإجهاض ٧١
جواز السفر والمغادرة من البلاد ٧٣
المواطنة ٧٦
المواد القانونية ٨١

CLICK ME
للقراءة يرجى الضغط
على العنوان المطلوب

التمهيد

يتحدث كتاب حقوق المرأة في الأسرة بلغة مبسطة عن الحقوق التي تتمتع بها المرأة في الأسرة وفقا لقوانين الجمهورية الإسلامية الإيرانية. وتتصف قوانين الجمهورية الإسلامية بممارسة التمييز بشكل خاص في مسألة الأسرة، وهذا ما حدا بمجموعة من النساء أن يعارضنه. ومن هنا فالتَمَعن والإلمام بهذه القوانين يُعد ضرورة مطلقة لجميع النساء؛ وذلك لأن أولا: ثُلة من النساء لا يعرفن عن حقوقهن التي نص عليها القانون فصار لديهن عدم المطالبة بهذه الحقوق القليلة أساسا. وثانيا: أن التعريف والإلمام بالمواد القانونية التي تمارس التمييز ضد المرأة ساهمت في تحفيز المزيد من النساء للانضمام إلى حراك الشعب الإيراني ضمن حراك المساواة وطالبن برفع هذا التمييز القانوني؛ الأمر الذي سوف يساعد في مسار التنمية الديمقراطية بإيران.

وهذا الكتاب كسائر الأعمال التي نُشرتْ سابقا لمؤسسة شيرين عبادي أخذ بعين الاعتبار جانب التوقير في لغة الأم، فبالإضافة إلى نشره باللغة الفارسية الأصلية فقد تُرجم إلى اللغات الكردية والبلوشية والتركية والعربية وأصبح متاحا للمواطنين مجانا عبر الإنترنت. وإلى جانب ذلك تم إعداد نسخة صوتية منه سوف ينشرها موقع المؤسسة في اليوتيوب وشبكات التواصل الاجتماعي الأخرى.

شيرين عبادي ٢٠٢٤

المقدمة

يتناول هذا الكتاب أولاً حقوق المرأة والأسرة من وجهة نظر القانون والأساسيات ومن ثم القوانين العادية وخاصة الدستور وسوف ندرس الحقوق المدنية فيما يتعلق بهذه القضية. جاء في مقدمة دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية ما يلي:

في مجال إنشاء أسس اجتماعية إسلامية.. النساء بسبب الاضطهاد الذي مورس عليهن.. سوف تتمتع المرأة بحقوق أكثر.. والأسرة.. أصل أساسي للنمو الإنساني والتسامي.. والمرأة بهذا اللحاظ الذي يتلقى من وحدة الأسرة سوف تخرج من حالة كونها شيئا أو أداة في خدمة نشر النزعة الاستهلاكية والاستغلال، وضمن استرداد واجبها المهم والسامي في الأمومة من أجل تربية الأبناء المذهبيين فهي في الواجهة في ذلك، وأنها تساند الرجال جنبا إلى جنب في مجالات الحياة النشطة..

وكما نرى فإن الدستور من ناحية يعتبر المرأة واحدة من قوى وأسس المجتمع، وإحدى الركائز الأساسية للأسرة، وأنّها تُحترم وتبُجل ولا يعتبرها فقط رفيقة الرجال في مجالات الحياة النشطة، بل إن لها مكانة عليا وسامية وينظر إليها على أنها مربية الأبناء المذهبيين وفي الواجهة دوما. ومن ناحية أخرى في كثير من القضايا التي تستند إلى القوانين العادية نشهد أنها تتعرض إلى إعمال التمييز والضغوط الشديدة في المجتمع والأسرة، وما يفرضه الدستور عمليا هو اعتبار المرأة على أساس أنها الجنس الثاني [الجنس الآخر second gender].

والحال أن الدستور استنادا إلى المادة الـ١٤ من المادة الثالثة يضمن الحقوق الشاملة للأفراد رجالا ونساء، ويحقق الأمن القضائي العادل للجميع ومساواة الجمهور أمام القانون فيما

أكدت المادة الـ٢٠ على المساواة بين الرجل والمرأة. وقد ألزمت المادة الـ٢١ من الدستور الحكومة بتنفيذ ما يلي:

١. خلق الأسس الداعمة لنمو شخصية المرأة وتنشيط حقوقها المادية والروحية؛

٢. دعم الأمهات، خاصة أثناء الحمل وحضانة الأطفال ودعم الأطفال المعالين؛

٣. إنشاء محكمة صالحة لحماية الأسرة والمحافظة على بقاءها؛

٤. إنشاء تأمين خاص بالأرامل والمسنات والمُعالات؛

٥. إعطاء ولاية الأبناء للأمهات المستحقات تفاديا لإثارة غيرتهن إن لم يكن هناك له ولي شرعي.

ولكن بما أن وجهة نظر واضعي الدستور كانت مستمدة من وجهة نظر ذكورية فلم يتمكنوا من إخفاء طبيعتهم المناهضة في الحدث ولو في مثل: تنمية شخصية المرأة واستعادة حقوقها المادية والروحية ما نجد في الفقرة الـ٥ من نفس المادة الدستورية في بيان واجبات الحكومة تجاه المرأة عندما يصل الأمر إلى مسألة ولاية الأم على الأطفال جعلوها مبنية على عدة شروط تعبر بوضوح عن واضعي الدستور المستكرهة للنساء.

ملاحظة: رغم أن مواد الدستور حيثما ذكرت المساواة القانونية بين أفراد المجتمع أو حقوق الأمة جعلها مشروطة وخاضعة لمراعاة معايير الإسلام أو مبادئه وكذا ما ورد في المادة الـ٢١ في الفقرة الـ٥ من الدستور وإن كان ظاهريا يبدو أن هذه الفقرة كتبت لصالح الأمهات إلا أنها تعد ظلما صريحا تجاه الأمهات من ذوات الأطفال. ويتضمن شرط منح إبقاء الطفل تحت الوصاية للأم مشروطا بشرطين أحدهما شرط غامض المتمثل في أن تكون الأم مستحقة والآخر فقدان الوصي الشرعي للطفل أي إذا كان شخص ما سواء كان طفلا أو بالغا وهو غير قادر على القيام بالمسؤولية والشؤون القانونية

والمالية، وله أب وجدّ من جهة الأب لكنه فَقد والده في فترة ما من السنوات الماضية، فإن وصايته سوف تقع على عاتق الجد من جهة الأب، لا الأم، وفي حالة عدم وجود جدٍّ من جهة الأب قيمكن للأم أن تتولى حضانة طفلها إذا ثبتت أهلية الأم أمام القضاء.

٦. خلق وتوفير إمكانية العمل وتهيئة تكافؤ الظروف لجميع الأفراد للحصول على وظائف مختلفة.

وفيما يتعلق بمتطلبات منصب المرشد الأعلى أو القيادة والرئاسة والعضوية بمجلس صيانة الدستور ومجلس الخبراء وغيرها ولم يفرق الدستور بين أن تكون امرأة أو رجلا بحسب ما نص عليه ولا وجود لأي مانع في هذا. ولذلك فإن قوانين البلاد العادية الحالية يجب أن تكون متوافقة مع الدستور وأن يتم إقرارها دون أي فرق بين الرجل والمرأة من حيث المهر والميراث وصحة الشهادات وغيرها من الحقوق. ومع أننا لم نرَ إلغاء العديد من القوانين التمييزية السابقة الذكر فحسب، بل نشهد أن هناك قوانين جديدة من نفس المعايير يتم إضافتها إلى المواد القانونية وقد اتسع نطاق التمييز ضد المرأة في القوانين الجنائية لدرجة حرمان المرأة من حق تحديد نوع الملابس أيضا. لقد ناقش القانون المدني حقوق المرأة في الأسرة انطلاقا من المادة الـ١٠٣٤ وما بعدها وبما أن موضوع هذا الكتاب هو حقوق المرأة في الأسرة والتمييز الممارس فطبيعة الحال سوف يتم تناول هذه المسألة حيث تصارع النساء ظروفها.

المحامية
مهناز براكند

هل يجوز القيام بخطبة أي امرأة وفقا لأحكام القانون المدني؟

لا، وفقا للقانون المدني لا يمكنك التقدم لخطبة المرأة إلا إذا كان لها عائق أمام الزواج على سبيل المثال إذا كانت المرأة مطلقة وهي في عدة الطلاق ولأن خلال هذه الفترة يحق لزوجها السابق استرجاعها فلا يمكن التقدم إليها بالخطوبة وطلب الزواج منها كما أن الرجل إذا كان متزوجا بامرأة فلا يجوز له أن يتقدم لأختها حتى ولو كانت عازبة. (المادة الـ١٠٣٤ من القانون المدني).

هل الخطوبة تعني إطلاق حرية العلاقة الزوجية؟

لا، وهي الجولات التي يتفق فيها الطرفان على بدء العلاقة بينهما! يتم إنشاء المشاركة فقط من قبلهم. وفي الواقع فإن الخطوبة هي نوع من الوعد بالزواج أو الاتفاق والالتزام بين طرفين - وهو ما يشمل في إيران العلاقة بين الرجل والمرأة - للزواج في المستقبل.

هل الوعد بالزواج أو الخطبة ينشئ العلاقة الزوجية؟

لا! وكما قيل فإن الوعد بالزواج ما هو إلا عقد والتزام بين الطرفين من إيجاد عُلقة الزوجية أو الزواج في المستقبل.

إذا حُدد الصداق أو مهر الزواج في الخطبة فهل يشترط على الرجل دفعه إذا تراجع وفسخ الخطبة؟

لا! لأن المهر لا يصبح إلا لصاحب المهر، وإذا تم تحديده في الخطوبة فهو في الواقع وعد يقطعه الرجل للمرأة في الخطوبة بأنه في المستقبل وفي حالة الزواج سيدفعه إليها بالقدر المعلوم والمتفق عليه.

هل يعد ممارسة الجنس أثناء الخطوبة يعد أمرا قانونيا؟

لا. وطالما لم يحصل بعدُ زواج قانوني (مؤقت أو دائم) بين الرجل والمرأة فإن ممارسة الجنس غير قانونية وتخضع للملاحقة الجنائية. وقد اعتادت بعض الأسر على عقد النكاح المؤقت وفي هذه الحالة على الرغم من أنهما في فترة الخطوبة ولكن مع تطبيق عقد الزواج المؤقت الشرعي فيصبح زواجا مؤقتا من الناحية القانونية ويعتبران زوجا وزوجة. وفي هذه الحالة فإن إقامة أي علاقة زوجية يكون بلا مانع وقانوني بينهما.

هل يستطيع أحد الطرفين من المخطوبين فسخ الخطوبة والانسحاب من الزواج؟

نعم. إذا كان الوعد بالزواج أو الخطوبة لا ينشأ علاقة قانونية بين الطرفين وهو مجرد وعد يقطعه الرجل والمرأة على بعضهما البعض بالزواج في المستقبل؛ لذلك يمكن متى أراد أحدهما أن يتراجع عن وعده وإيقاف الخطوبة.

ماذا يحدث للمهر أو الصداق الثابت في حالة تم فسخ الخطوبة؟

تنشأ هنا حالتان:

ألف) خلال فترة الخطوبة لم يتم إبرام عقد الزواج المؤقت ففي هذه الحالة حتى لو تم تحديد مقدار المهر أو الصداق في الخطوبة فإذا فسخ الرجل الخطوبة وانسحب من الزواج، فلا تستحق المرأة أي شيء من المهر، إلا إذا قد حصلت على عقد الزواج الدائم.

باء) أن يتم خلال فترة الخطوبة إنشاء عقد الزواج المؤقت، وبما أن من شروط صحة العقد المؤقت تحديد المهر أو الصداق، فإنه مع إبرام عقد الزواج المؤقت بطبيعة الحال سوف يتم تحديد المهر أو الصداق أيضا، ويلتزم الرجل بدفعه للمرأة في العقد الدائم. ولكن على الرجال أن يدفع المهر المحدد إذا كان عقد الزواج مؤقتا للمرأة، وذلك بمجرد تنفيذ عقد النكاح المؤقت. وأما إذا لم يكن هناك إبرام لعقد الزواج الدائم فلا يحق للمرأة أن تطالب بالمهر أو الصداق من الرجل.

هل يمكن اعتبار الممارسة الجنسية في الخطوبة ثم فسخها من طرف الرجل مثالا للخيانة؟

كما قد تقدم، فإن الممارسة الجنسية أثناء الخطوبة محرمة شرعا إلا إذا قد تم إبرام عقد الزواج المؤقت. وفي هذه الحالة تكون الممارسة الجنسية حالة قانونية أجريت على أصل عقد الزواج المؤقت، وفي عقد الزواج الذي يتضمن رضا المرأة فلا يجوز رفع دعوى الغش في المسألة. ولكن إذا جرت الممارسة الجنسية خلال الخطوبة دون إبرام عقد الزواج المؤقت فإنه يعتبر من الناحية القانونية (زنا) وتثبت المسؤولية الجنائية لكلا الطرفين.

هل ممارسة الجنس أثناء الخطوبة يبطل استحقاق المرأة في المهر أو الصداق؟

أكرر، لا يصح المطالبة بالمهر أو الصداق حتى يُبرم عقد الزواج الشرعي. وفي حال كانت الفتاة باكرة ولكن مارست الجنس برضاها مع خطيبها فهنا قد ارتكبا مسألة الزنا وكلاهما مسؤولان من الناحية الجنائية عن هذا الفعل، وليس للمرأة استحقاق في المهر أو الصداق. وأما إذا كانت الممارسة بين اثنين قد جرت بالإكراه من قبل الرجل، فيكون الرجل مسؤولا عن دفع المهر أو الصداق للمرأة بالإضافة إلى

أنه يتحمل المسؤولية الجنائية. وإذا طالبت المرأة فيما يتعلق بإصابات جسدية وعقلية لحقت بها من هذه الممارسة فيمكن مقاضاة الرجل على دفع الدية أو الأرش.

أما إذا كانت الفتاة باكرة فعندما تفقد بكارتها في أثناء الخطوبة، نحصل هناك حالتان:

ألف) أن تكون الممارسة الجنسية دون موافقة الفتاة الباكرة وبالإكراه من قبل الرجل، وفي هذه الحالة إذا تمكنت المرأة من إثبات مسألة الإكراه أمام المحكمة فإنه يعتبر (اغتصابا) أو (الإكراه على الزنا) جريمة يرتكبها الرجل وفضلا عن ذلك فهو مسؤول جنائيا ضامن في دفع أرش البكارة للمرأة. وإذا تسبب الرجل في ضرر جسدي ونفسي للمرأة أثناء الممارسة يمكن بناء على طلب المرأة أن يحكم عليه بدفع عليه بالمهر أو الأرش (المادة الـ٢٣١ قانون العقوبات الإسلامية، كتاب الحدود).

باء) أن تكون الممارسة الجنسية بموافقة الطرفين وفيها موافقة من الرجل والمرأة سوية وتتم هذه الممارسة دون أي ضغوط جسدية أو نفسية. وهذا يشمل الحالات التي تدعي فيها المرأة أنها تعرضت للخداع من قبل الرجل كما لو ادعى الرجل أن المرأة وافقت على الزواج منه مع وعد بأن تستمر علاقتهما بالزواج في المستقبل.

وفي كل الأحوال إذا وافقت المرأة على الممارسة المذكورة أعلاه ثم فقدت بكارتها فإن كلا الشخصين مسؤولان من منظور جنائي عن ارتكاب جريمة الزنا وبما أن المرأة وافقت فلن يكون الرجل ضامنا لوحده بهذه الجريمة لكي يدفع المهر أو الصداق للمرأة. ولذلك فإن الوعد بالزواج وعقد الخطوبة بين الرجل والمرأة لا ينشئ علاقة زوجية حتى وإن تم تحديد المهر ودفعه كله أو بعضه للمرأة؛ لأن دفع المهر المحدد أو توقيع عقد الخطوبة دون إبرام عقد الزواج لا ينشئ أي علاقة زوجية. ويمكن للرجل أو المرأة إنهاء وعد الخطوبة وإيقاف وعد

الالتـزام بالـزواج. لذلـك قـرار الالتـزام بالـزواج لا يوجـب تنفيـذه ويمكـن فسـخ الخطوبـة فـي أي وقـت مـن قِبَـل الطرفيـن وأن يرفـض أحدهمـا تنفيذهـا (الخطوبـة) بـأي وقـت كان. ولا يجـوز للطـرف الآخـر إجبـار الآخـر علـى ذلـك، أي علـى الـزواج، ولا يجـوز للمـرأة المطالبـة بالـزواج لمجـرد أن الرجـل أزعجهـا بالتقـدم علـى االخطوبـة، ولا يحـق لهـا أن تطالبـه بالتعويـض جـراء ذلـك (المـادة الـ١٠٣٥ مـن القانـون المدنـي).

وفـي بعـض الأحيـان قـد نـرى شـابا وفتـاة مخطوبيـن وعـدا كلاهمـا أحدهمـا الآخـر بالـزواج وتحمـلا تكاليـف الخطوبـة، ولكـن خـلال الخطوبـة يـدركا أنـه لا يمكـن أن يتمتعـا بحيـاة سـليمة معـا فيقـرران فسـخ الخطوبـة، وقـد يدعـى طـرف منهمـا أو أهـل أحدهمـا أن الطـرف الآخـر سـبب تكبدهـم نفقـات الخطوبـة فيجـب علـى الطـرف الـذي فسـخ الخطوبـة أن يقـدم لهـم التعويـض. وعلـى الرغـم مـن أن مثـل هـذا الادعـاء لا يتمتـع بضمـان قانونـي إلا أن هـذا الأمـر يأتـي بالسـؤال التالـي.

هل عندمـا يقدم الطرفان الهدايا لبعضهما البعض بالخطوبة يمكن المطالبة بها؟

تختلـف مناقشـة الهدايـا عـن النفقـات المتكبـدة لحفـل الخطوبـة ويمكـن للطرفيـن المطالبـة بهـا إذا كانـا قـد قدمـا هدايـا لبعضهمـا البعـض فـي حالـة الخطوبـة إلا أن طريقـة إعادتهـا تخضـع لشـروط وخصائـص الهدايـا التـي قُدمـت فبعـض الهدايـا لا يمكـن إرجاعهـا عينـا مثـلا ولكـن يمكـن إرجـاع ثمنهـا وبعـض الهدايـا لا يمكـن إرجاعهـا عينـا وفـي حالـة المطالبـة بهديـة إذا كان نفـس الشـيء الـذي تـم تقديمـه كهديـة متاحـا فيجـب رد نفـس الشـيء. وإذا كانـت الهدايـا مـن المسـتهلك والقابلـة الاسـتفادة والاسـتهلاك وفقدت طبيعتهـا ففـي مثـل هـذه الحـالات لا يمكـن المطالبـة بهـا أو اسـترجاعها ويشـمل هـذا: الزهـور والحلويـات. وأمـا إذا كانـت الهدايـا مـن النـوع الـذي لا تتلـف عـن الاسـتعمال ولكنهـا غيـر متوفـرة وقـت الطلـب ففـي هـذه الحالـة يعطـى ثمنهـا للطـرف الآخـر بـدلا منهـا.

أمثلة **إذا قد أعطى رجل ما لخطيبته مثلا خاتما من ذهب وقطعة ملابس وسلة كبيرة من الزهور والحلويات خلال فترة الخطوبة ولكن بعد فترة تم فسخ الخطوبة، ثم أراد الحطيب أو أهله استرجاع الهدايا التي قدموها فيجب على المخطوبة أو عائلتها إعادة الخاتم الذهبي للخطيب، وفي خصوص الملابس إذا بقيت غير مستخدمة فسوف يعيدونها، وأما إذا كانت الملابس قد استعملت وتبلّت فيجب دفع ثمنها إلى الخطيب.**

ومن الحالات والتي ربما قد تفقد المخطوبة خاتم الخطوبة وفي هذه الحالة إما أن يؤخذ نفس الخاتم ويتم استرجاعه أو يتم تسعيره بالاتفاق ويدفع ثمنه إلى الخطيب أو أهله. وأما في شأن سلة الزهور والحلويات الكبيرة، حيث أنها من الهدايا التي تستخدام أو تستعمل لمرة واحدة وتتلف بالاستهلاك أو تذبل وتتلف بمرور الوقت فليس على المخطوبة أو عائلتها التزام بإعادتها. وينطبق هذا على تلك الهدايا التي تقدمها المخطوبة لخطيبها خلال فترة الخطوبة فيجب أن تعاد إليها بنفس الترتيب المذكور أعلاه.

في حالة وفاة أحد الطرفين (الخطيب أو المخطوبة) كيف سيتم استرجاع الهدايا؟

إذا قد انهارت الخطوبة بسبب وفاة أحد الطرفين فيتم استرجاع نفس الهدايا التي تُركتْ مثل خاتم الخطوبة والملابس أو أي شيء تم إهداءه ولم يتلف ولا يزال باق على حاله. وأما في الهدايا التي استهلكت أو ضاعت أو أتلفت ولا يمكن إعادتها فلا يلزم الطرف الآخر بدفع ثمنها والمهم في حالة وفاة أحد الطرفين ليس من الضروري إعطاء ثمن الهدية حتى لو كان فقدانها بسبب خطأ متلقي الهدية.

هل من الضروري تقديم شهادة الطب العدلي في الخطوبة؟

من أجل إبرام عقد الزواج من الضروري تقديم شهادة صحية من قبل الطرفين، ويتم الحصول عليها عبر ورقة يزودها مكتب توثيق عقد الزواج يخاطب فيه أحد المختبرات. وفي حالة الخطوبة لا يشترط تقديم شهادة صحية، ويمكن لكل طرف أن يطلب من الطرف الآخر الحصول على شهادة طبيب تفيد خلوه من بعض الأمراض المعدية مثل: السل، والإيدز، والزهري، وعدوى السيلان.

ماذا يعني الزواج أو النكاح؟

النكاح في اللغة العربية يعني: عقد الزواج بين رجل وامرأة وقد ورد في القانون الأحوال الشخصية.

هل تتمكن الفتاة الباكرة البالغة والرشيدة أن تختار زوجها المستقبلي وتتزوج بنفسها؟

على رغم من أنه لا يوجد في القوانين ما يمنع اختيار الزوج من قبل الفتاة البالغة والراشدة إلا أنه من أجل تسجيل زواجها في القانون الأحوال الشخصية هناك شروط تشير بشكل وآخر إلى ولاية الأب أو جد الفتاة من جهة الأب في هذا الأمر. وبحسب القانون الأحوال الشخصية يتعلق زواج الفتاة الباكرة حتى لو بلغت سن البلوغ بإذن والدها أو جدها (المادة الـ١٠٤٣ من القانون المدني).

بمعنى أنه إذا كانت المخطوبة فتاة باكرة وتنوي الزواج وإذا كان والدها أو جدها لأبيها على قيد الحياة فإنها تحتاج إلى إذن كل من والدها أو جدها لأبيها الذي هو على قيد الحياة لتوثيق العقد في مكتب توثيق عقد الزواج وحتى لو كانت الفتاة بالغة والراشدة وإن كانت ذات مكانة علمية واجتماعية وسياسية عالية، فإن عقد زواجها يتم تسجيله في مكتب توثيق الزواج لكي يصبح رسميا يتطلب موافقة والدها أو جدها لأبيها وقت الزواج. وبخلاف ذلك لن يتم تسجيل عقد الزواج بين الفتاة الباكرة البالغة الراشدة إلا بإذن الأب أو جدها.

ولكـن فـي مسـألة هـل أن قـد الـزواج الـذي تـم بـدون إذن الأب أو الجـد صحيـح أم باطـل؟ بمعنـى أن تقـوم الفتـاة بإجـراءات عقـد الـزواج دون إذن والدهـا أو جدهـا (إن كان حيـا) وقـد تمـت قـراءة صيغـة الـزواج وفـي هـذا الأثنـاء مارسـت الجنـس مـع الخطيـب وعقـد زواج غيـر مسـجل فـي مكتـب توثيـق عقـد الـزواج فهـل يصـح قانونيـا أم لا؟ الجـواب هـذه الممارسـة غيـر صحيحـة شـرعا ويعتبـر زنـا. وطبعـا هنـاك اختـلاف بـالآراء بيـن الفقهـاء والمرجعيـات الفقهيـة ولكـن بمـا أن القانـون المدنـي قـد اتبـع آراء مشـهور الفقهـاء، فيـرى القانـون أن زواج الفتـاة الباكـر دون إذن والدهـا أو جدهـا صحيـح ويعتبـران كلا الطرفيـن زوجـا وزوجـة. كمـا لا توجـد مسـؤولية جنائيـة علـى الشـاب والشـابة ولا ملاحقـة قانونيـة. والدليـل فـي هـذه المسـألة المـواد الـواردة مـن الـ١٠٦٢ إلـى الـ١٠٦٥ فـي قانـون الأحـوال الشـخصية التـي نصـت علـى شـروط صحـة عقـد الـزواج. ولـم يـرد فـي أي مـن هـذه المـواد الشـرعية جـواز الأب أو الجـد فـي زواج الابنـة الباكـرة ولا إشـارة تـدل علـى أن صحـة عقـد الـزواج تشـترط برضـى الأب أو الجـد. وفـي المـادة الـ١٠٤٣ مـن قانـون الأحـوال الشـخصية ينـص مضمونهـا علـى أن (زواج الفتـاة البكـر مشـروط بـإذن الأب أو الجـد) لـم تحـدد أن عـدم الحصـول علـى الإذن هـو سـبب بطـلان عقـد الـزواج.

وقـد يلاحـظ فـي بعـض المجتمعـات التقليديـة ببعـض المـدن حـالات عرفيـة ومـن هـذه الحـالات أن الشـاب والفتـاة يخططـان للـزواج ويواجهـان معارضـة مـن طـرف أهلهمـا أو بسـبب الفقـر المالـي، ولـم يتمكنـا مـن تحضيـر وتجهيـز تكاليـف حفـل الـزواج فـلا يقيمـان حفلـة زفـاف ومـن فيهربـان سـوية إلـى مدينـة أخـرى ويتزوجـان هنـاك ثـم يضعـان والديهـم أمـام مـا حـدث لكـي يكسـبا راضهـم مـن أجـل الموافقـة علـى توثيـق عقـد الـزواج فـي مكتـب التوثيـق مـن قبـل الأب أو الجـد. وفـي الواقـع، يمكـن القـول أنـه فـي زواج الفتـاة البكـر إذن الأب لـه طابـع المجاملـة والمسـايرة قانونيـة مـن أجـل توثيـق فـي مكتـب توثيـق الـزواج.

فـإذا أخذنـا بعيـن الاعتبـار عـدم إذن الأب أو الجـد كسـببٍ فـي إبطـال

عقد زواج الابنة البكر فلا بد من اعتبار الممارسة الجنسية بينهما غير شرعية وليست بمشروعة والحال من منظور الشريعة والقانون شرط صحة أي عقد هو نية المتعاقدين وإرادتهم، أي رغبتهم وقدرتهم، أو كما تمت الإشارة إليه هو البلوغ والراشدية.

ما التبعات المترتبة على الفتاة التي لم تقم بتسجيل عقد الزواج بإذنٍ من والدها أو جدها في مكتب التوثيق؟

في حالات عديدة كالإقامة في فندق أو ولادة الطفل أو الحصول على شهادة ميلاد للطفل وما إلى ذلك عندما يتطلب الأمر تقديم شهادة الزواج سيواجه الزوجان مشاكل جسيمة وفي حالة وفاة الرجل سوف تواجه المرأة موقفا معقدا يستغرق وقتا طويلا من أجل إثبات الزواج كما أنه في حدوث أي خلاف بين الزوج والزوجة وطلب المهر والتعويض وما إلى ذلك من حقوق قانونية فإن أول مشكلة تواجهها المرأة هي إثبات حقيقة الزواج وبالإضافة أن هذا يستغرق مدة طويلة كذلك يتطلب دفع مبالغ طائلة هي تكاليف الإجراءات وأتعاب المحاماة والعريضة وما إلى ذلك من أجل حلحلة المشكلة.

ما هي تبعات عدم تسجيل عقد الزواج في مكتب توثيق الزواج ؟

يمكن القول أن الفشل في تسجيل عقد الزواج في المكتب يسبب مسؤولية جنائية للرجل.

هل يحتاج الأولاد العُزّبُ غير المتزوجين أيضًا إلى إذن والدهم أو جدهم لأبيهم في اختيار الزوجة؟

لا. وهذا الأمر خصص بالنسبة إلى الفتاة بكر البالغة الراشدة وإن كانت

تتمتع بالنمو الفكري العالي والمكانة الأكاديمية والاجتماعية العالية. وأما بالنسبة للأولاد الذين تزيد أعمارهم عن خمسة عشر عاما قمريا فاختيار زوجاتهم وإبرام عقود الزواج لا يوجد أمامهم أي قيود قانونية.

ملحوظة وفقا للقانون المذكور أعلاه هناك تمييز بين الرجل والمرأة في لو كانت البنت البكر في الأربعينيات أو الخمسينيات من العمر وتتولى منصبا مهما في الجيش أو الدولة مثل أن تكون من أعضاء مجلس النواب أو رئيس البلدية أو وزيرة أو أستاذة جامعية وعلى فرض أن والدها شخص أمي وبسيط أو فطير فيجب أن تكسب رضاه وموافقته. بينما نرى على عكس ذلك إن كان الولد بلغ خمس عشرة سنة قمرية وإن كان أميّاً وأبوه أستاذ جامعي فإن الولد لا يحتاج إلى موافقة وإذن والده أو أي شخص آخر لكي يتزوج.

وجدير بالذكر أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وفي الميثاق الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية تعتبران النساء والرجال متساوين في جميع الأمور والنواحي، وحيث أن إيران عضو في الأمم المتحدة ومجلس حقوق الإنسان وأحد الملتزمين بأحكام الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والميثاق المذكور فلا يحق للمشرع الإيراني إصدار قوانين تتعارض مع أحكام الوثائق الدولية والقوانين والإعلان العالمي وحقوق الإنسان والتزاماته.

بأي سنّ تتاح للفتيات حرية الزواج؟

تتاح حرية الزواج للفتيات انطلاقا من السن الثالث عشر، ولكن الفتاة التي أقل من هذا السن يخضع زواجها لإذن وليها وبشرط مراعاة مصلحة الفتاة وهو ما تحدده المحكمة كما يجب على الأب أن يحصل على إذن من المحكمة (المادة الـ١٠٤١ من قانون الأحوال الشخصية). ولذلك، لا يحق لأي مكتب توثيق الزواج تسجيل زواج هذه الفتاة حتى لو وافق والدها أو جدها الزواج. وفي حال نُوي ذلك على أب الفتاة التوجه إلى محكمة الأسرة وطلب الإذن من المحكمة من أجل القيام بعقد

الزواج لتسجيله لكي يثبت صحة الزواج لابنته. وإذا قضت المحكمة بصحة زواج هذه الفتاة فيمكن تسجيل العقد في مكتب التوثيق.

هل يحق للأم أن تعترض على زواج البنت التي يقل عمرها عن الثالثة عشرة سنة؟

لا. ولن يؤثر إذن الأم على إجراءات التوثيق وقانونية الزواج تحت أي ظرف من الظروف. ومن اللافت للنظر أن رأي الأم ليس له أي تأثير على زواج ابنتها. وأما من يعينه الأب أو الجد وصيا للابنة بعد وفاة كل منهما فله الحق في الموافقة أو عدم الموافقة على الزواج أسوة بالأب والجد. ولذلك يحق للأب أو الجد أو الوصي التدخل في زواج الأبناء وشؤونهم المالية بعد وفاتهم، لكن تُحرم الأم من هذا الحق.

ما هي التبعات في عدم الحصول على إذن المحكمة للزواج في أقل من عمر ثلاثة عشرة سنة؟

يعد زواج الفتاة دون سن الثالثة عشر إجراء بلا التزام بالضوابط القانونية جريمة، ويترتب على من يشارك فيها جانب العقاب. ومعنى الالتزام بالضوابط الشرعية هو أن يلتزم الأب أو الوصي على البنت التي يقل عمرها عن ١٣ سنة نظرا لمصلحتها أن يأذن لها بالزواج.

لكن إذن الأب فيما يتعلق بزواج البنت غب أقل من ١٣ سنة لا يكفي، ويجب الحصول على إذن من المحكمة ويقوم بذلك الأب أو ولي أمر الابنة. والآن، إذا أبرم عقد النكاح دون اتباع هذه العملية أي لم يتم الحصول على إذن المحكمة ففي هذا زيادة على الإدانة بالجريمة، يعد والد الابنة أو ولي أمرها كأطراف موقعة على عقد الزواج متواطئون في هذه العملية. وصِرف المشاركة في تزويج البنت دون ١٣ عاما بلا إذن من المحكمة التعزيزية يستوجب العقوبة من الدرجة السادسة. وفي حال إذا تعرضت البنت في هذا الزواج لإصابات جسدية مثل فشل الأعضاء

أو المرض الدائم نتيجة الممارسة الجنسية الزوجية، فإن الرجل علاوة على دفع الدية سوف يتم تعزيره كعقوبة من الدرجة الخامسة. وإذا قد انتهت الممارسة الزوجية المنظورة إلى موت البنت فسوف يُسجن يدفع الرجلُ المهر ويعاقب بالمعاقبة التعزيرية ذات الدرجة الرابعة.

ملحوظة من المثير للاهتمام على أنه على الرغم من أن لا يحق للأم أن تسمح بالزواج لابنتها إلا أنه في حالة زواج البنت دون ١٣ عاما إذا تقرر أن للأم دور في ذلك وأنها من قامت بأمر التزوج سوف يُعترف بها مرتكبة للجريمة وسوف تخضع للسجن من الدرجة السادسة. (المادة الـ٥٠ من قانون دعم الأسرة المعتمد عام ٢٠١٣)

هل يجوز للبنت البكر والبالغة التي تريد الزواج ألا تتزوج إلا بعد إذن والدها أو جدها؟

يمكن ذلك، ولكن يستلزمها القيام بالإجراءات القانونية مع صرف الرسوم القانونية المعنية. وفي هذه الحالات يجب على البنت أن تلجأ إلى الحل القضائي يعني أن الفتاة البكر البالغة الرشيدة التي تنوي الزواج ووالدها أو جدها لا يسمح لها بالزواج فلها أن تتوجه إلى محكمة الأسرة أو عن طريق الاستعانة بمحامي أو بنفسها لتقاضيه مع دفع الرسوم المحددة وأن تفتح قضية في المحكمة ضده، وأن تقدم تعريفا عن الرجل الذي انتوت الزواج منه، لكي تأذن المحكمة لها بالزواج نيابة عن والدها أو جدها وتعرض على المحكمة شروط الزواج من الرجل. وسوف تقوم المحكمة بالنظر في الطلب وتستدعي الأب أو جدها إلى المثول ويسأل عن أسباب مخالفته أو عدم موافقته. فإذا كان الأب أو الجد يمانع الزواج دون سبب مشروع ففي هذه الحالة تصدر المحكمة ترخيص الزواج ويكون هذا الإذن بمنزلة لإذن من والد الفتاة أو الجد وبهذه الطريقة يتم إبرام عقد الزواج ويسجل قانونيا. وكذلك في الزواج المؤقت أو المنقطع (زواج الصيغة) إذا كانت البنت بكرا فإن عقد زواجها المؤقت دون الحصول على إذن والدها أو جدها

لا يسجل في مكتب توثيق عقد النكاح، ومن الضروري أن تقدم البنت إذن والدها أو جدها إلى مكتب التوثيق أو أن يكون والدها أو جدها حاضرا في المكتب ويعلن عن إذنه بذلك.

أمثلة **إذا أرادت البنت نُغْمَاشة أن تنكح نفسها إلى سلمان سواء بالزواج الدائم أو المؤقت (زواج الصيغة) وكان والد نغماشة يمانع هذا الزواج وليس له أسباب مقنعة في الممانعة فتضطر نغماشة للذهاب إلى المحكمة وتقدم التماسا وتذكر الصفات الأخلاقية والعائلية والوظيفية لسلمان وما إلى ذلك عليها أن تطلب من المحكمة السماحَ لها بالزواج من سلمان. وتقوم المحكمة بالفحص فإذا وجدت أن ممانعة الوالد غير مبررة فسوف تصدر الإذن بزواج الاثنين.**

ملحوظة تكون أسباب ممانعة الأب لها مقبولة ومبررة في حال كان الشخص المعني أي سلمان يعاني من مشكلة أساسية مثلا كما لو كان مدمنا أو مجرما أو مصابا بمرض خاص أو متشردا ونحو ذلك.

إذا كانت البنت البكر البالغة الرشيدة تريد الزواج لا تستطيع الوصول إلى أبيها أو جدها أو لا يمكنها أن تلتقي به لأسباب عدة فكيف يمكنها أن تتزوج؟

إذا أردت البنت البكر الزواج لكن أبها أو جدها في سفر أو مكان لا تستطيع أن تصل إليه أو أن يكون الأب أو الجد مجنون وفي مثل هذه الحالات يجب عليها أن تزيل مثل هذه العوائق عن طريق المحكمة أي أنه لا بد لها من الذهاب إلى المحكمة لإثبات عدم تمكينها من الوصول إلى الوالد أو الجد بواسطة محام أو أن تقوم هي بنفسها بذلك أو أن تثبت أن الحالة الصحية لأبيها أو غير سليمة بسبب الجنون ثم تقدم المستندات المطلوبة إلى المحكمة لكي تأذن لها بالزواج. ويتطلب هذا أن تفحص المحكمة المستندات سوف تصدر إذن بالنيابة عن الأب أو الجد بالزواج (المادة القانونية الـ١٠٤٤ من الأحوال الشخصية).

هل يمكن أن تُجبر المرأة على الزواج من شخصٍ ما؟

إذا تم إبرام عقد زواج المرأة سواء كانت بكرا أو غير ذلك مع شخص تحت الإكراه أو الإجبار بمجرد أن يزول الإكراه عنها وتتمكن من إعلان إرادتها بحرية سواء كانت راغبة في الزواج أم لا، فيمكنها أن تعلن عن إرادتها في قبولها أو رفضها الزواج لاحقا. وإذا أعلنت أن الزواج الذي تم بالإكراه لها في البداية لكنها الآن قد وافقت عليه فسوف يكون الزواج صحيحا ولا تترتب أي مشكلة قانونية في علاقتها مع الزوج. وأما إذا أعلنت المرأة عدم رضاها بالزواج بعد زوال الضغط والإكراه على الزواج وحصلت على الحرية للتعبير عن نفسها وأعلنت أن الزواج كان بداعي الضغط أو الإكراه فإن زواجها سيكون باطلا ويجب عليها استلام وثيقة البطلان من المحكمة في إشارة إلى إلغائها الزواج.

ما المدة التي يمكن للبنت أو المرأة التي تجبر على الزواج أن تبدي فيها الرفض أو القبول؟

كما قد تقدم فإن إعلان عدم الرضا والقبول والبيان عن حقيقة الزواج هل كان قسريا أو بالإكراه يجب أن يتم مباشرة بعد زوال الإكراه فورما تحصل المرأة على حرية لكي تُعرب عن نفسها من الزواج؛ ولذلك فإذا أعلنت المرأة أنها تعرضت للضغط والإكراه وكانت عازفة عن الزواج بعد مدة طويلة فلا يبطل الزواج هنا؛ لأنه وفقا للقانون كان ينبغي لها أن تُعلن ذلك فورا بعد رفع الإكراه، لا أن تقوم بذلك بعد مرور فترة طويلة. (المادة الـ١٠٧٠ من القانون الأحوال الشخصية).

أمثلة **إذا افترضنا أنه تم إجبار المرأة في الذهاب إلى مكتب توثيق الزواج، وقد هُددت بأن والدك أو والدتك محتجزة كرهينة من قبل أشخاص معينين إذا لم توافقي على الزواج بقول نعم في المكتب قد يُقتل الوالد أو الوالدة، وإن قالت: نعم، سوف تنقذ حياة والدها أو والدتها في هذه الحالة تضطر المرأة المسكينة إلى قول نعم لكي يتم الزواج. والآن إذا كانت المرأة من أجل إنقاذ حياة والدها أو والدتها قد**

وافقت على الزواج فبعد إطلاق سراح والدها أو والدتها وصارا في مكان آمن يجب عليها الذهاب فورا إلى المكتب وإعلان عدم الموافقة على الزواج بأنه ملغى وأن عقد الزواج غير صحيح وسليم.

كما عليها أن ترسل إقرارات لزوجها الحالي الذي أصبح زوجته بالقوة والإكراه أنها لم تكن راضيا عن هذا الزواج لم يكن مقبول عندها. كون الزواج كان قسريا وبالإكراه. وفي هذه الحالة يتوجب عليها الذهاب إلى المحكمة لكي تحصل على حكم بطلان الزواجه من المحكم نفسها. وإذا لم تقم بهذه الإجراءات بعد إخلاء سبيل أبيها أو أمها وكانا سالمين معافين، ومع ذلك لم تعلن عدم رضاها من الزواج فقد اعتبر هذا التصرف دلالة على رضاها من الزواج والمضي بصحة الزواج.

كم عدد عقود الزواج في قانون الأحوال الشخصية الإيراني؟

يعترف القانون بنوعين من الزواج:

١. العقد الدائم
٢. العقد المؤقت أو المنقطع (زواج الصيغة)

ما المراد من عقد الزواج الدائم؟

عقد الزواج الدائم هو العقد الذي ينوي من خلاله الزوجان أن يكون زواجهما دائميا ويعيشان معا بشكل دائم بدون وقت محدد فلا مدة معينة له. وإذا تم إبرام عقد الزواج الدائم ولكن في وقت لاحق قد ادعى أحد الطرفين أن عقد الزواج كان مؤقتا (الزواج الصيغة) فادعاؤه لا أساس له ويكون زواجا دائميا.

ما المراد من عقد الزواج المؤقت أو المنقطع (زواج الصيغة)؟

المراد منه ذلك الزواج الذي يتم لمدة معينة من الزمن ويسمى عند

عامة الناس بـ زواج الصيغة. إذاً الزواج المؤقت هو الزواج الذي تقرر فيه لزوما مدة معينة للزواج، وبعبارات أسهل:

١. أن تطبق فيه المدة؛

٢. أن تتعين فيه مدة العقد؛

٣. أن تكون فيه مدة العقد واضحة وبينة؛

٤. لا يشير القانون إلى مدة محددة للعقد المؤقت، ويمكن أن يكون هذا العقد لبضع دقائق أو أن يمتد إلى ٩٩ سنة.

ولذلك في هذه الحالة أي حالة عقد الزواج المؤقت (زواج الصيغة) لا يمكن عدم إعلان عن مدة الزواج وعدم ذكر المدة محددة له [يجب أن تحدد له المدة]. فمثلا لا يمكن لأحد أن يقول (تزوجتك لفترة مؤقتة) ولا يمكن للطرف الآخر بناء على هذا الكلام أن يردَ (قبلتُ العقد معك لفترة مؤقتة)، فهذا الزواج لا يعد مؤقتا رغم استخدام هذه الكلمة (مؤقت). ومن الناحية القانونية بعد إبرام عقد الزواج بهذا الوصف دون ذكر المدة المحددة، لا يعتبر عقدا مؤقتا. لذلك لا بد من قول (لقد تزوجتك مؤقتا لمدة ٣ أشهر مثلا) ويقبل الطرف الآخر أيضا بهذه الثلاثة أشهر.

هل يصح الزواج المؤقت بأي حال من الأحوال وبأي شروط؟

لا. ولكي يكون عقد الزواج المؤقت صحيحا كأي عقد أو معاملة أخرى فلا بد من توافر شروطه وهي كالآتي:

١. يجب أن يكون الأجل محددا وواضحا للطرفين فعلى سبيل المثال يجب تحديد عدد أيام أو الأشهر أو السنوات في هذا الزواج؛

٢. يجب أن يتم تحديد مقدار المهر، وإذا كان الزواج المؤقت دون تحديد المهر كان الزواج باطلا (المادة الـ ١٠٩٥ من القانون الأحوال الشخصية). وعليه يجب أن يُذكر من جانب المرأة (أن أزوجك نفسي لمدة من الزمن... بمهر معين بمبلغ...).

هل يجب أن يكون الزواج المؤقت مسجلا في مكتب توثيق الزواج والطلاق مثل الزواج الدائم؟

لا يخضع عقد الزواج المؤقت لشروط العقد الدائم ويمكن إصداره بدون تسجيل في مكتب توثيق عقد الزواج، بينما يلزم أن يسجل عقد الزواج الدائم. (المادة الـ٢٠ من قانون حماية الأسرة المعتمد عام ٢٠١٣) ولكن تسجيل الزواج المؤقت ضروري فقط في حالة توفر أحد الشروط الثلاثة التالية:

١. أن يسبب بالزواج بالحمل للزوجة؛

٢. أن يتفقا الطرفين؛

٣. أن يكون هناك الشرط المتضمن في عقد الزواج؛

وبدون أي من هذه الشروط لا يتطلب من الأزواج تسجيل زواج مؤقت في المكتب المنظور.

هل يعدُّ عدم تسجيل الزواج الدائم أو المؤقت في مكتب توثيق الزواج جريمة؟

إن عدم تسجيل الزواج الدائم والمؤقت إذا توافرت أي من الشروط اللازمة للتسجيل يعد جريمة من جانب الرجل. وإذا لم يلتفت إلى طلب المرأة في ذلك تسجيل الزواج رافضا تسجيله، يمكن للمرأة أن تلجأ إلى المحكمة وتطالب الرجل بتسجيل الزواج. وفي هذه الحالة بالإضافة إلى إلزامه بتسجيل الزواج يُحكم على الرجل بدفع غرامة من الدرجة الخامسة أو السجن من الدرجة السابعة. (المادة الـ٤٩ من قانون دعم الأسرة المعتمد عام ٢٠١٣).

ما هو المهر؟

المهر هو آثار عقد الزواج فبمجرد أن يتزوج الرجلُ والمرأةَ هناك

آثار لهذا الزواج وهو المهر يلزم الرجل بدفعه إلى الزوجة. ولو لم يتم تحديده وقت إبرام العقود الزواج فلا يسقط الالتزام من الرجل, ويمكن للمرأة أن تطالب به في أي وقت بالرجوع إلى المحكمة حيث وفي تقوم المحكمة بعد الحصول على رأي خبير بشأن مقداره أي المهر ووفق بعض الشروط بما في ذلك حالة المرأة وأسرتها عند الزواج فبعد ذلك يتم تحديد مقداره، ثم يحكم على الرجل بدفعها للمرأة.. (المادة الـ١٠٨٧ من القانون الأحوال الشخصية) لذلك فالمهر مقدار مالي يلتزم الرجلُ به نتيجة عقد الزواج لكي يدفعه إلى المرأة، وبعد الزواج مباشرة يصبح ملكا للمرأة.

هل يصح أن تعطى المرأة شيئا كمهر لها؟

المهر يعني (ما يصح أن يكون مهرا) ويجب أن تتوفر فيه الشروط التالية:

ألف) كأنْ يكون عقارا، في أن يكون قابلا للبيع والشراء ونقل ملكتيه؛

باء) يمكن أخذه وحيازته، أي له قابلية التملك والحيازة؛

ج) أن يكون معلوما في مقداره لدى الزوجين بماهيته.

فإذا قالت المرأة على سبيل المثال ليكن مهري (ثلاثة كيلوات من أجنحة الذباب) أو أن تقول أن مهري (يدا وعينا الرجل) فهذا الشرط باطل وكأن المهر لم يحدد؛ لأن أجنحة الذبابة أو اليدين والعينين وأجزاء الجسم ليس لها ملكية ولا يمكن اكتسابها وحيازتها. كما لو قالت أن يكون المهر مِلْكا لا يمكن أخذه وحيازته أو أنها تراهن على أن مهرها كل الطيور في حديقة حيوان مدينتها، صحيح أن الطيور لها جانب المِلْكلية، لكن بما أنها تنتمي إلى حديقة حيوانات المدينة فلا يمكن امتلاكها. ومن ذلك كما لو اشترط المرأة أن مهرها قطعة أرض وفي هذه الحالة على الرغم من أن (قطعة الأرض) لها جانب الملكية والقيمة يمكن الحصول عليها فإنه ليس من الواضح أي نوع من الأرض وبأي خصوصية تقصدها؟ ولذلك فالمهر الذي لم يتضح يعدي غير معين ومحدد.

وعلى هذا الأساس فالمهر المحدد يجب أن تتوفر فيه الخصائص الثلاثة: خصائص (المال) و(المِلْكلية) و(أن يكون معلوما). فإذا قالت المرأة: (أن يكون المهر سيارة مرسيدس-بنز من أي لون وموديل كانت) ففي هذه الحالة فقد تم تحديد المهر؛ لأن المرسيدس-بنز ذات قيمة ويمكن تملكها وهي سيارة معلومة.

ما هي أنواع المهور المعهودة لدينا؟

وفي بعض الأحيان نرى في عقد الزواج الدائم يتم تحديد المهر في دفتر عقد الزواج وهو يسمى (المهر المسمى) أحيانا لا يذكر في الدفتر، ويمكن تحديده بعد الزواج ويسمى (مهر المِثل) وإذا لم يتم تحديد مقداره أي مهر المثل قبل إقامة العلاقة الزوجية (الممارسة الجنسية الزوجية) وأراد الرجل أن يطلق المرأة فإن المهر المستحق لها يسمى (مهر المتعة). لذلك وبحسب وقت تحديد المهر وإقامة العلاقة الزوجية المنظورة وحدوث الطلاق هناك ثلاثة أنواع من المهور: (المهر المسمى) و(مهر المِثل)، و(مهر المتعة).

ما هو (المهر المسمى) وما هي أنواعه؟

يعد المهر المسمى هو نوع من المهور يكون محدد ومعين عند إبرام عقد الزواج، وبعبارة أوضح فإن المهر الذي يتم تحديده والإعلان عنه في عقد الزواج يسمى (المهر المسمى) ويشمل قطعة أرض زراعية تصلح لزراعة البطاطس مثلا، أو قطعة ذهب عيار ٢١ تزن مقدار ١٥٠٠ جرام. ويمكن أن يكون المهر المسمى على الأشكال التالية:

ألف) أن يكون المهر المسمى بصيغة العين المعينة، أي مقدار من المال المحدد على سبيل المثال كأن تكون (شقة ذات ستة دونج مسجلة رسميا... تقع في..).

باء) يمكن أن أن يكون المهر المسمى بوصف كلي، ولكن بشكل

خاص مثلا (ستة دونج لإحدى شقق العقار المسجلة رسميا.. وتقع في.. الطابق..). أو أن يكون كيلوين من الذهب عيار ١٨ قيراط، أو ١٠٠ (عملة بهار آزادي) الذهبية أو مبلغ معين المال. والمنظور من المال المتداول [العملة المتداولة] هو النقود الشعبية التي تستعمل في البيع والشراء. ولذلك لا يمكن أن نقول مثلا (المهر ثلاثة ملايين دينار أو دولار أمريكي) لأن الدينار أو الدولار الأمريكي ليس العملة المتداولة في إيران ولا تستخدم في مجال البيع والشراء.

ملحوظة نبغي احتساب المهر المحدد بالعملة المشتركة في إيران وأن يدفع للمرأة بالسعر القياسي للبنك المركزي، أي بحسب (المعدل اليومي) للسعر إذا طالبت المرأة به. (المادة الـ١ المضافة لملاحظة المادة الـ١٠٨٢ من قانون الأحوال الشخصية).

إذا مات الرجل ولم يدفع المهر لزوجته قبل وفاته ففي هذه الحالة يمكن للمرأة أن تطالب بمهرها قبل تقسيم الإرث (الأموال التي يتركها الرجل كميراث) فيحتسب بمعدل يوم الوفاة ويتم دفعه للمرأة. فمثلا إذا كان مهر المرأة يوم تزوجت عام ١٣٥٣هـ.ش /١٩٧٤م هو ٥٠٠ ألف تومان وطالبته المرأة عام ١٣٩٨هـ.ش/ ٢٠١٩م فيحسب المهر من قبل مؤشر البنك المركزي ومن قبل خبير قضائي رسمي بمعدل عام ٢٠١٩م.

ويمكن أن يكون زوج المرأة قد توفي عام ١٣٨٤هـ.ش/٢٠٠٥م ولم تقرر الزوجة والأبناء تقسيم الميراث لعدة سنوات، ولكنهم في عام١٣٩٨هـ.ش/٢٠١٩م قرروا تقسيمه فيما بينهم فلا يزال بإمكان المرأة المطالبة بمهرها قبل تقسيم الميراث. ولكن في هذه الحالة لا يتم احتساب مهر المرأة على أساس عام عام١٣٩٨هـ.ش/٢٠١٩م، بل على أساس سنة وفاة الزوج.

جيم) يمكن أن يكون المهر المسمى من نوع المنفعة مثلا (جميع ثمار الحديقة ذات اللوحة المسجلة رسميا.. الموجودة

في..) يمكن أن تعطى للمرأة كمهر أو ملكية (منافع الشقة المسجلة رسميا.. والتي تقع في..) "تعطى للمرأة مهراً.

دال) كأن يكون المهر المسمى أداء عمل أو خدمة مثلا أن يكون (القيام برحلة إلى الحج) أي أن تدفع تكلفة رحلة إلى الحج للمرأة. ولذلك فإن المهر المسمى هو المهر المحدد في عقد الزواج وفي نص العقد الذي يتم ذكره وتسجيله.

ماذا يعني مَهر المِثْل وما هي أنواعه؟

كما تقدم فإذا كان المهر محددا ومعينا ومعلوما في عقد الزواج فإنه يسمى مهر المسمى، ولكن في بعض الأحيان لم يتم تحديد المهر الدائم في عقد الزواج ولا يذكر في دفتر عقد النكاح وفي هذه الحالة يمكن للزوجين أن يتفقا على حجم ومقدار المهر بعد الزواج، وقبل العلاقة الزوجية. وفي هذه الحالة يسمى المهر المحدد بمهر المسمى. **لكن إذا:**

ألف) إذا قام كل من الطرفين وقبل تحديد المهر بعلاقة جنسية زوجية في هذه الحالة يسمى المهر الذي يُعطى للمرأة (مهر المثل).

ومَهر المِثْل مهر يجب أن يتناسب مقداره مع حال المرأة وبهذا يكون مقداره من خلال النظر في مكانة المرأة ومقارنتها مع النساء أخريات كنساء وبنات أهلها وأقاربها والوضع العائلي وشؤون المرأة ثم يتم تحديده.

ومن الممكن أن يُنص في العقد على أنه بعد الزواج أن يحدد المهر شخص الزوج أو شخص طرف ثالث (مثل والد الزوج أو شخص صديق له) أو أن تحديده الزوجة بعد الزواج، وفي هذا المورد تنشأ ثلاث حالات:

١. إذا كان للزوج صلاحية تحديد المهر في العقد فإن مقداره يدفع من طرف الزوج بقدر ما يريد سواء كان أقل أو أكثر من مهر المثل.

٢. إذا تـرك أمـر تحديـد المهـر إلـى شـخص آخـر ضمـن شـروط العقـد وفـي هـذه الحالـة يجـوز لـه القيـام بذلـك حتـى ولـو كان أقـل أو أكثـر مـن مهـر المثـل.

٣. إذا نـص العقـد علـى أنـه بعـد العقـد يكـون خيـار تحديـد المهـر بيـد الزوجـة نفسـها ففـي هـذه الحالـة لا يجـوز للمـرأة أن تزيـد مهرها أكثـر مـن مهـر المثـل؟!

ويعـد هـذا المـورد مـن التمييـز الواضـح في مجال التشـريعات. والسـؤال الـذي يتبـادر إلـى الأذهـان فـي أن لمـاذا يمكـن للـزوج وحتـى طـرف ثالـث صلاحيـة تحديـد المهـر وهـو حـر فـي اختيـار مقـدار المهـر بقـدر مـا يريـد لتحديـده ولـو أقـل مـن مهـر المثـل؛ ولكـن لا يحـق للمـرأة ذل للمـرأة إلا إذا كان أقـل مـن مهـر المثـل؟

إن هـذه الممارسـة التمييزيـة غيـر عادلـة وشـكلا مـن أشـكال التمييـز الشـائعة ضـد المـرأة والتـي تظهـر بوضـوح فـي هـذه الفقـرات وليـس لهـا أي مبـرر عقلانـي أو قانونـي.

بـاء) قـد يكـون أحيانـا فـي أن المهـر قـد يسـجل فـي العقـد النـكاح ولكنـه ليـس لـه أي قيمـة ماليـة أو أنـه مجهـولا وفـي هـذه الحالـة أيضـا فـإن المهـر يكـون هـو فـي الأصـل نفسـه أي كمـا لـو لـم يحـدد المهـر، وإذا ثبتـت العلاقـة الزوجيـة حـدد المهـر (المـادة الـ١١٠٠ مـن قانـون الأحـوال الشـخصية).

تـاء) إذا أزال الرجـل بـكارة فتـاة بغيـر رضاهـا الآخـر بالجمـاع أو بأيـة وسـيلة أخـرى فقـد ضمـن هـذا الرجـل لمهرهـا (المـادة الـ ٦٥٨ مـن قانـون العقوبـات الإسـلامية) ووفقـا لهـذه المـادة إذا أزيلـت بـكارة أو عذريـة الفتـاة برضاهـا وعـن طريـق الجمـاع أو أي علاقـة أخـرى، فـلا يكـون الرجـل ضامنـا لهـا فـي دفـع المهـر. والحقيقـة أن المُشـرّع فـي هـذه الحالـة قـد أقـر للفتـاة الرضـا كعائـق يحـول دون حقهـا فـي المهـر.

جيـم) إذا قـام شـخص مـا بنتـف شـعر المـرأة بحيـث يمكـن للشـعر أن

ينمو من جديد في هذه الحالة يجب على الشخص أن يدفع للمرأة مهر المثل من باب العقاب له (المادة الـ٥٧٧ من قانون العقوبات الإسلامية).

دال) عندما يتحرش رجل جنسيا بفتاة غير ناضجة ويزيل بكارتها أو عذريتها دون أن يقاربها عليه أن يدفع مهرها. وإذا أدى هذا الفعل إلى الإفضاء أي اتحاد قاسم مخرج المثانة والرحم، حكم عليه بمهر المرأة كاملا. وكذلك إذا كان هذا الفعل مع الجماع فيجب عليه بالإضافة إلى دفع مهر المرأة كاملا أن يدفع أرش البكارة (المادة الـ ٦٦١ من قانون العقوبات الإسلامية).

أرش البكارة هو مبلغ يدفع حسب رأي الخبير في مستوى الضرر الذي وقع ويكون مقداره أقل من الدية.

وبطبيعة الحال فإن معرفة ما إذا كان شعر المرأة المنتوف سينمو مرة أخرى أم لا يعود إلى الخبير الرسمي في مجالي القضاء والطب الشرعي. وغني عن القول أنه من المؤسف أن ملاحظة المادة الـ ٥٧٧ من قانون العقوبات الإسلامية تنص على أنه إذا تقرر مقدار مهر المثل بأكثر من الدية فيدفع للمرأة على مقدار الدية الكاملة لا أكثر.

وفي بعض الأحيان من الممكن أن يكون الزواج باطلا وغير صالح من البداية ولم تكن المرأة تعلم أنها لا تستطيع الزواج من ذلك الرجل،كما في زواج الأختين من نفس الرجل إذا كانت كل منهما لا تعلم بزواج الأخرى ففي مثل هذه الحالة يشمل المهر الزوجة الثانية أيضا (المادة الـ ١٠٩٩ من القانون الأحوال الشخصية).

مهؤ المثل مهر لم يتم تحديده وقت الزواج وتكون العلاقة الزوجية قد قامت بين الزوجين، كما يشمل الحالات التي تحدد كعقوبة ويحكم على الجاني بها ويجب عليه دفعها.

ماذا يعني مهر المتعة وما أنواعه؟

الصنف الثالث الذي يطلق على مهر المتعة هو ختم الوقت هذا ويتعلق بالمرأة من خلال الآتي:

ألف) لم يكن يحدد مقدار المهر في عقد النكاح الدائم، ولم يذكر في دفتر عقد النكاح (سند الزواج)؛

باء) لم تقم علاقة الزواج (ممارسة جنسية) قبل تحديد المهر؛

جيم) طلاق الزوجة قبل الوطء وتحديد المهر؛

وفي هذه الحالة يجب على الرجل أن يحدد مقدار المهر ويدفعه للمرأة (المادة الـ ١٠٩٣ قانون الأحوال الشخصية). وبخلاف مهر المثل الذي يحدد مقداره حسب حالة المرأة ففي مهر المتعة يحدد مقداره حسب وضع الرجل المالي (المادة ١٠٩٤ الأحوال الشخصية). وسبب التأكيد في جميع المناقشات المتعلقة بمهر المطلقة ومهر المتعة على دوام عقد الزواج هو أن زواج المتعة باطل دون تحديد المهر؛ لذلك، لا يمكن تحديد المهر إلا في الزواج الدائم.

وفي بعض الأحيان قد يتم وضع شيءٍ ما أو مالٍ ما كمهر، وفي الواقع هو مملوكة لشخص آخر ولا يمكن للزوج أن يجعلها ملكا للزوجة ففي مثل هذا يعطى مثله أو ثمنه المقرر للمرأة كمهر وعلى سبيل المثال يحدد رجل أن سيارة معينة تكون مهرا لزوجته، ولكن السيارة المذكورة مملوكا لشخص آخر والده مثلاً، في هذه الحالة يكون الزوج أمام التالي:

ألف) تجهيز سيارة أخرى مثل السيارة الموعودة وإعطائها للمرأة لامتلاك؛

باء) إذا لم يجد سيارة بتلك المواصفات، وبعبارة أخرى، إذا كانت السيارة فريدة ولا مثيل لها ففي هذه الحالة يجب على الرجل أن يسعر السيارة المذكور بحسب سعره العملة المشتركة في البلاد كمهر ويدفعه للمرأة.

هل يجب أن يدفع المهر عند المطالبة أم يمكن أن يكون بالتقسيط ولفترة طويلة؟

يمكن القول أن دفع المهر يكون بعدة طرق:

١. المهر عند المطالبة

يمكن أن تكون عند المطالبة أو الحال. وفي مورد عند المطالبة يجوز للزوجة أن تطلب المهر من زوجها متى ما تشاء كما يجوز للمرأة أن ترفض الخضوع لزوجها حتى يتم دفع كامل المهر لها، وبالطبع شرط أنها لم تتمثل من قبل لزوجها من علاقة زوجية (الممارسة الجنسية) بينهما (المادة ١٠٨٥ من قانون الأحوال الشخصية).

٢. المهر في حالة التأجيل

يلاحظ أن ببعض الأحيان يكون المهر ضمن المهر المؤجل الطويل المدة كالتزام الرجل بدفع مهر المرأة بعد ١٠ سنوات من الزواج وفي هذه الحالة لا يجوز للمرأة أن تطالب بمهرها إلا بعد مضي عشر سنوات.

٣. المهر في حالة التمكين والاستطاعة

ويشمل هذا حالة الرجل عند التمكين والمقدرة المالية على دفع المهر فإذا تمكن من ذالك عليه أن يدفع المهر، وبهذه الطريقة لا يمكن للمرأة أن تطالب بمهرها إلا عندما يكون الرجل متمكن من دفعه. والآن إذا ادعت المرأة أن الرجل لديه المقدرة المالية على دفع مهرها ولكن الرجل ينكر ذلك، أي يقول الرجل أنه ليس لديه المقدرة المالية على دفع المهر ففي هذه الحالة يعود الأمر للرجل لإثبات ذلك في المحكمة أي يجب عليه أن يثبت ذلك أمام المحكمة أنه لا يملكه فعلا مالا وإلا فإنه ملزم بدفع المهر بحسب أمر المحكمة.

إذا مات الزوج ولم يدفع المهر فهل يسقط عنه؟

لا. والمهر ليس كغيره من ديون المتوفى فحسب، بل يعتبر دينا ذات أهمية وامتياز على غيره أي أنه يجب على الورثة أن يدفعوا المهر ضمن تسديد ديون المتوفى الأخرى. وإذا امتنع الورثة عن دفع المهر، فيمكن للمرأة أن تطالب به من الورثة عن طريق تقديم عريضة للمحكمة من أجل أخذه.

إذا ماتت المرأة ولم تأخذ مهرها فهل يجوز لورثتها المطالبة بمهرها؟

نعم. وفي هذه الحالة يتم استخراج المهر من مبلغ ميراث الرجل ويكون باقي الميراث للورثة ويعني أن المهر جزءا من ملك المرأة ويبقى لها ويرثها كل من الورثة بقدر نصيبه.

هل تأخذ المرأة التي تطالب بمهرها مثلا بعد ٣٠ سنة من الزواج نفس المبلغ المذكور في العقد أم لا؟

وفي عام ١٣٧٧هـ / ١٩٩٨م لقد صدر قانون ينص على أن مهر المرأة عند المطالبة يكون بحسب مؤشر البنك المركزي يعني أنه يجب دفعه بالسعر اليومي وإذا مات الرجل يكون بحسب مؤشر يوم الوفاة. وهذا يعني أنه يجب على الورثة أولا دفع مهر المرأة كغيرها من ديون المتوفى، ثم يقسم ما بقي من مال الميت على الورثة. ولكن في حال كان المهر عينا معينة (أي المال معين عقار) كما لو كان شقة معينة مثلا ففي هذه الحالة يدفع المال بعينه.

في المهور المؤجلة بعد مرور ١٥ سنة على الزواج وهي ضمن المقدرة والاستطاعة هل يتم احتسابها بالمؤشر اليومي للعملة؟

لا! إذا طالبت المرأة بالمهر بعد انقضاء خمسة عشر عاما فإن المهر يحدد بحسب المؤشر اليومي من وقت انقضاء السنوات المذكورة ويصير المهر دينا بحسب الدين الحالي، ولا يعطى بحسب مؤشر قيمة سنة الزواج. وفي مهور الاستطاعة والتمكين متى ثبتت مقدرة الرجل عليه أن يدفع نفس المبلغ إلا إذا مضت بضع سنوات على مقدرته ففي هذه الحالة يؤخذ المؤشر اليومي للقيمة بعين الاعتبار.

هل يجب على الرجل دفع النفقة في حالتي الزواج الدائم والمؤقت؟

لا. ولا يلـزم الرجـلُ أو الـزوجُ بإعطـاء النفقـة لزوجتـه إلا فـي عقـد الـزواج الدائـم؛ وأمـا فـي زواج المتعـة (زواج الصيغـة) لا يشـترط للرجـل هـذا الشـرط مـا لـم ينـص فـي العقـد علـى منـح النفقـة للزوجـة ويبـرم العقـد المؤقـت علـى ذلـك وفـي هـذه الحالـة فـي الـزواج المؤقـت تكـون إعالـة الزوجـة مـن مسـؤولية الرجـل.

هل للمرأة بعد أن تهب مهرها أو تنازل عنه للرجل أن تطالب به مرة أخرى؟

الجواب على هذا السؤال يتكون من شقين وهما:

١. إذا أعطت المـرأة مهرهـا للرجـل قبـال حـق الطـلاق وتـم الطـلاق ففـي هـذه الحالـة مـا لـم تنتـه العُـدّة، يجـوز للمـرأة الرجـوع إلـى مهرهـا فـي هـذه الفتـرة يعنـي أنـه حتـى لـو أعطـت المهـر فإنهـا قـادرة علـى أن ترجـع وتطالـب بـه، وأمـا بعـد انتهـاء العـدة فـلا يحـق للمـرأة الرجـوع إلـى المهر ولا يقـع الاعتـذار فيـه.
والسـبب الـذي يجعـل القانـون يسـمح للمـرأة بالاسـتئناف والعـودة إلـى المهـر خـلال فتـرة العـدة هـو أنه بمجـرد أن تسـتأنف وتعود المـرأة فيحق للرجـل أيضـا الاسـتئناف والاسـتمرار فـي العيـش معـا مـرى أخـرى.

٢. إذا لـم تعـط المـرأة مهرهـا للرجـل عنـد الطـلاق وأثنـاء الحيـاة الزوجيـة واسـتمرارها فـي لا يريـدان الطـلاق لكنهـا تقـوم بإعطـاء مهرهـا للرجـل أو إعفائـه ذمتـه مـن الدفـع أي أن تقـول للرجـل: ليـس عليـك مـن المهـر شـيئا وفـي هـذه الحالـة ليـس للمـرأة الحـق فـي الرجـوع إلـى المهـر.

إذا عقد زواج وحدد المهر ولكن الرجل يريد الطلاق قبل الممارسة الجنسية فهل يلزمها المهر؟

ينبغي القول أنه بمجرد إبرام العقد وتحديد المهر فمنذ ذلك الوقت تصبح المرأة صاحبة المهر ومتى أرادت استلامه على الرجل أن يدفعه إلى المرأة. والآن إذا طلق الرجل المرأة بعد الزواج وتحديد المهر وقبل إقامة الممارسة الجنسية الزوجية فعليه أن يدفع نصف مهر المرأة (المادة الـ ١٠٩٢ من قانون الأحوال الشخصية). وإذا دفع الرجل مهر المرأة كاملا وقت الزواج أو بعد ذلك، ففي هذه الحالة (أي الطلاق قبل إقامة الممارسة الجنسية الزوجية) يجب على المرأة أن تعيد نصف مهرها الذي قبضته إلى الرجل.

ما هي الطرق التي تسمح للمرأة أن تقوم بمطالبة مهرها من الرجل؟

قبل اتخاذ أي إجراء قانوني يمكن للمرأة أولا أن تطالب الرجلَ بدفع مهرها ومن أجل أن يكون رسميا من الضروري أن تسجيله في مكتب عقد الزواج والطلب. وبعد أن يرسل المكتب إخطارا للرجل بأنها طالبت بمهرها فيبدأ الرجل بدفع المهر ولا يلزم اتخاذ أي إجراء آخر وتنتهي القضية.

أما إذا امتنع الرجل عن دفع مهر المرأة بعد تلقي الإخطار من المكتب، فيمكن للمرأة تحصيل مهرها بطريقتين قانونيتين أخريين:

١. بالرجوع إلى مقر كاتب عدل

بعد إخطار مكتب عقد الزواج أو النكاح وعدم دفع المهر من قبل الزوج، تستطيع المرأة أن تذهب إلى مقر كاتب العدل وتطلب تنفيذا بتحصيل المهر وبعد إصدار التنفيذ، يرسله كاتب العدل إلى عنوان الزوج لاخطاره وأثناء ذلك يعطى الرجل مهلة مثلا خلال عشرة أيام لتنفيذ الأحكام التنفيذية (أي دفع المهر).

وفي هذه الحالة تنشأ حالتان:

ألف) بعد تلقي الاخطار سوف يبدأ الرجل في الدفع خلال الفترة المحددة.

باء) عدم قيام الرجل بدفع مهر المرأة خلال المدة المحددة وفي هذه الحالة تعود المرأة إلى مكتب كاتب العدل وتعرض أملاك الرجل (إذا كان للرجل مال) وتطلب الحجز على أملاكه في مقدار المهر المطلوب وإذا كان الرجل لا يملك مالا ولكنه يتقاضى راتباً ففي هذه الحالة يرسل مكتب كاتب العدل إلى مكان عمله ويأمر بخصم الثلث أو الربع من راتب الزوج ودفعه إلى زوجته.

والسبب أنه يتم خصم الثلث أو الربع من راتب الزوج إذا لم يكن الزوج يُعيل غير زوجته فيخصم ذلك من الراتب وإذا كان يعول شخصا آخر ففي هذه الحالة يتم خصم ربع الراتب ودفعه للمرأة مقابل مهرها. وهذا الحكم ينطبق على جميع موارد المدينين والدائنين ولا يتعلق فقط بمطالبة المهر ويمكن للزوجة أن تطلب منع احتمال هروب الزوج من البلاد فيمنع من الخروج.

هل يمكن استلام كامل المهر بالرجوع إلى مكتب كاتب العدل ومصادرة أملاك الرجل؟

إذا كان مبلغ المهر أكثر من ١١٠ (سكة بهار آزادى) عملة بهار آزادي الذهبية أو ما يعادلها فيمكن المطالبة بمبلغ يصل إلى ١١٠ عملة فقط أو ما يعادلها عن طريق مراجعة مقر كاتب العدل أو المكتبة وأما بالنسبة لما يكون لأكثر من ١١٠ عملة أو ما يزيد على قيمتها فيشترط أن الاستلام عند المطالبة .

ومهر عند الاستطاعة كما يوحي العنوان يدفع عندما يكون الرجل قادرا على دفعه أي أنه إذا كانت ممتلكات الرجل إلى حد تغطي أكثر من ١١٠ عملة أو ما يعادلها فمن الممكن مصادرة ممتلكات الرجل لأكثر من ١١٠ عملة من خلال تسجيل الطلب. (المادة الـ ٢٢ من قانون دعم الأسرة المعتمد عام ٢٠١٣)

وفي حال كان أرادت المرأة مصادرة لما هو أكثر من ١١٠ عملة أو ما يعادلها فيجب عليها أن تتقدم بطلب عن المحكمة وتقديم أموال أو ممتلكات الرجل إلى المحكمة. أما إذا ادعى الرجل العسر والحرج وحصل على حكم من المحكمة في صحة ذلك فلا يلزم بدفع المهر حتى يمتلك من المال بما يمكن أن يدفعه أو دفع ما يتمكن منه.

٢. عبر الرجوع إلى المحكمة

يمكن للزوجة أو المرأة الرجوع إلى محكمة الأسرة من أجل أخذ مهرها، حيث تقوم الزوجة بإعداد عريضة للمطالبة بالمهر وتقديمها إلى محكمة الأسرة وبعد تحديد موعد من قبل المحكمة فسوف تدعو المحكمة الزوجين للنظر في القضية وإذا ثبت للمحكمة أن مهر المرأة مستحق ولم يدفع لها، فإنها تحكم بإدانة الرجل بدفعه. بعد صدور الحكم وعدم اعتراض الزوج عليه، أو بعد اعتراضه في مرحلة الاستئناف، إذا كان الحكم مؤكدا ونهائيا يمكن للزوجة أن تتقدم بطلب التنفيذ تجميد أموال الزوج وبهذه الطريقة يتم إصدار الأمر التنفيذي وإبلاغ الزوجين بذلك. ومن ثم يتم اتباع الخطوات المذكورة سابقا، أي الخطوات المتعلقة بالإجراء التنفيذي والرجوع إلى مكتب كاتب العدل) فيما يتعلق بالتنفيذ.

هل عدم دفع المهر من قبل الرجل يستوجب عقوبة السجن؟

يشترط في الحبس لعدم دفع المهر شروط أربعة:

١. المهر عند المطالبة؛

٢. إذا تم تحديد المهر على شكل عملات ذهبية (بهار آزادي) فلا يتعرض للسجن إلا ما يصل إلى مبلغ ١١٠ عملة وإذا كان المهر غير هذه العملة الذهبية، ويتعرض للسجن فقط في حال كان المهر بقيمة ١١٠ عملة؛

٣. أن يكون للرجل موارد مالية كافية لدفع المهر؛

٤. ألا يكون الرجل مشمول بحكم العسر والحرج؛

ومن خلال استيفاء هذه الشروط يمكن للمرأة أن تتوجه إلى مكتب المدعي العام لكي تحصل على حكم القبض من المحكمة في شأن الزوج.

كم ويمكن أن يكون المهر على شكل التقسيط وفي هذه الحالة إذا رفض الرجل دفع أقساط المهر يمكن للمرأة الحصول على أمر من المحكمة بالقبض عليه. ويعتبر ما زاد على ١١٠ عملة (سكة بهار آزادي) أو قيمة العدد ١١٠ كمهر عند الاستطاعة والتمكين ولا يشمل أحكام الحبس والعسر.

هل يجوز للمرأة أن ترفض الخضوع للزوج للممارسة الزوجية بعد الزواج؟

يجوز للمرأة أو الزوجة أن ترفض العلاقة الزوجية الجنسية حتى تحصل على مهرها، ولا يجوز للرجل أو الزوجين إجبارها على ذلك للامتثال. (المادة الـ ١٠٨٥ من قانون الأحوال الشخصية)

هل تكون إدارة شؤون الحياة المشتركة على عاتق الرجل والمرأة معاً؟

لا. وبحسب رؤية كيان الأسرة في القانون المدني باعتبارها مأسسة ذات حالة تتطلب إدارة المنزل فإن مكان رب الأسرة أنيطت إلى الرجل. وبهذه الطريقة، ومن أجل إدارة شؤون الحياة المشتركة، التي وضعت على إرادتي الزوجين (الرجل والمرأة) فقد تم إسناد إرادة واحدة فقط أي إرادة الرجل في إدارة شؤون الحياة الزوجية. وفي قانون الأحوال الشخصية لا ينص على دور المرأة في إدارة شؤون الحياة المشتركة، ويقصد برأس الأسرة التي تتكون بإرادة شخصين رجل وامرأة، إنما تمت إناطتها إلى الرجل (المادة الـ ١١٠٥ من قانون الأحوال الشخصية).

ما هو معنى حق الحبس؟

حـق الحبـس هو حق خاص منح إلى الزوجة حيـث يحق للمرأة أن ترفض العلاقة الزوجية الجنسية مع زوجها قبل الحصول على المهر وبطبيعة الحال شرط ألا تكون هذه العلاقة قد قامت بالفعل بين الاثنين.

هل يحق للفتاة البكر أن ترفض الخضوع للرجل حتى تحصل على مهرها، أم أن لكل امرأة هذا الحق؟

لـكل امـرأة متزوجـة حـق فـي الامتنـاع عـن الذهـاب إلـى البيـت المشـترك (بيـت الرجـل) وبـدء الحيـاة المشـتركة وعلـى الخصـوص الخضـوع لزوجهـا وإقامـة العلاقـة الزوجيـة الجنسـية معـه حتـى تحصـل علـى مهرهـا. وهـذا الحـق خـاص الزوجـة ولا يختـص بالبنـات الأبـكار بل حتـى النسـاء اللائي غير أبـكار. واسـتخدام هـذا الحـق لا يعنـي عـدم التمكيـن مـن النفـس ولا يـؤدي إلـى ضيـاع حـق المـرأة فـي النفقـة طبعـا. والمـرأة التـي أطاعـت ولـو مـرة واحـدة وأقامـت علاقـة زوجيـة مـع زوجهـا، لا يمكنهـا اسـتعمال هـذا الحـق. وبمعنـى آخـر هـذا الحـق خـاص فقـط بالمـرأة التـي لـم تكـن لهـا أي علاقـة زوجيـة مـع زوجهـا بعـد العقـد (المـادة الـ ١٠٨٥ مـن قانـون الأحـوال الشـخصية).

هل تجبر المرأة على السكن في بيت حتى لو كان في منطقة نائية بالمدينة أو أبعد نقطة في البلاد؟

إن توفيـر السـكن وتوفيـر مـكان للعيـش المشـترك هـو جـزء مـن النفقـة، ومـن ناحيـة أخـرى يلتـزم الـزوج بتوفيـر النفقـة ودفعهـا. ولذلك فـإن توفير السـكن مـن واجبـات الرجـل وطاعـة المـرأة للرجـل فـي السـكن فـي البيـت الـذي وفـره الرجـل تعتبـر مـن حـالات الطاعـة.

فيجـب علـى الزوجـة أن تسـكن فـي البيـت الـذي وفـره لهـا زوجهـا حتـى لا تخضـع لحكـم الزوجـة الناشـزة لكـن إعطـاء حق تحديد المسـكن المشـترك للرجـل لا يعنـي أن للـزوج أن يتخـذ مسـكنا حيثمـا يريـد حتـى ولـو كان

في أبعد منطقة من البلاد أو على الرغم من توفر الإمكانيات المالية المناسبة لتوفير منزل في منطقة ذات شروط عادية يوفر منزلا في أدنى منطقة حضرية أو أبعد مكان وإجبار المرأة على العيش فيه، بل بما أن توفير السكن جزء من النفقة والنفقة مسؤولية الرجل، ويجب أن تكون نفقة المرأة مناسبة لوضعها توفر الراحة لها، كما لا يجوز للرجل أن يجبر المرأة على العيش في منزل مشترك مع والديها أو أي من أقاربها. ولذلك، فرغم أن الحق في تحديد المسكن هو مسؤولية الرجل إلا أن ممارسة هذا الحق لا ينبغي أن يصاحبها إساءة إلى الرجل (المادة الـ ١١١٤ من قانون الأحوال الشخصية).

هل يمكن للزوج والزوجة الاتفاق فيما بينهما من أجل تحديد السكن أو مشاركة المنزل؟

أجل، على الرغم من الناحية القانونية يجب على المرأة أن تسكن البيت الذي يحدده الزوج، ولكن هذا لا يعني ذلك أن الزوج والزوجة لا يستطيعان أن يتفقا على تحديد السكن، بل بالإمكان أن يتفقا على السكن المشترك وحتى يمكن أن تمنح المرأة خيار تحديد السكن. ولذلك يمكن للمرأة أن يكون لها الحق في تحديد السكن المشترك أثناء إبرام عقد الزواج لصالحها، ويمكن لهما أن يتفقا في أن يكون تحديد السكن بشرط الاتفاق بينهما (المادة الـ ١١١٦ من قانون الأحوال الشخصية).

هل يكفي صِرْف إدراج الشروط والتوافقات بين الرجل والمرأة في العقد؟

في بعض الحالات، مثل الحق في الحصول على جواز السفر ومغادرة البلاد والحق في الطلاق للمرأة وحق حضانة الطفل من قبل الأم في حالة الانفصال بعد بلوغ الطفل ٧ سنوات وحتى في حالة زواج الأم مرة

أخرى؛ إنّ مجرد إدراج هذه الحقوق والتوافقات في العقد لا يكفي، ومن الممكن في أي لحظة أن يخالف الرجل ذلك. ومن أجل ضمان إنفاذه ومنع رجل من الاستفادة لوائح إمكان التمييز القانوني ضد المرأة لا بد من تسجيل الوثائق الرسمية في أحد مكاتب التوكيل محررا وأن تعطى كل الصلاحيات والحقوق تفويض شخص آخر (بأي صفة بما في ذلك المحامي الرسمي والمحامي القضائي) للمرأة مع أصل الوثيقة ومن الضروري أيضا أن يرد في التوكيل ـ الوثيقة عدم الحق للرجل [الزوج] في فصل المحامي أو تشويه سمعته أو حرمانه من القيام بإجراءات التوكيل كأداة ضغط لتهديد المرأة.

هل يجب على المرأة أن تنازل عن مهرها حتى تحصل على الطلاق؟

لا. ولا وجود لمثل هذا الشرط ويمكن للمرأة أن تطالب بالطلاق عن طريق المحامي مع احتفاظها بجميع حقوقها القانونية في المهر وأجر المِثل، وحق المحامي ومحامي التوكيل على أن تكون أحكام الوكالة معدة بعناية ويجب تفويض المرأة بجميع الحقوق والصلاحيات اللازمة لها بتنفيذها والتوصل إليها ويجب أن يتم إعداد هذا التوكيل بالتشاور مع المحامي.

هل يجوز للمرأة أن تخرج من البيت أو السكن وتذهب لمكان آخر بالإكراه أو أي سبب آخر؟

ووفقاً لأحكام القانون المدني لا يجوز للمرأة مغادرة المنزل دون سبب مبرر، والسبب المبرر في القانون المدني هو سبب يعرض الحياة للخطر من الشرف أو كرامة المرأة. فإذا لم يتم الاتفاق بين الرجل والمرأة بشأن تحديد السكن أو لم يتم إعطاء المرأة صلاحية تحديده إلا لوجود مشاكل بحالة العقلية والنفسية والسلوكية. أو أن المرأة تدعي أنها تعيش مع الزوج في السكن الذي حدده وتخشى التعرض لمضايقات من قبله فوفقا لقاضي المحكمة يمكن للمرأة أن ترفض

العيش في السكن المشترك لأنها تخشى أن تتعرض كرامتها وشرفها للخطر من قبيل أن زوجها يتواجد فيه دائما رجال غرباء ليلا ونهارا يرددون كلمات وسلوكيات التحرش الجنسي.

وبهذه المبررات بإمكان المرأة أن تغادرة البيت ولكن يجب عليها أيضا إقناع المحكمة بأن هذا الخوف يوجد في داخلها وأنه حقيقي فإذا رأى قاضي المحكمة أن وجود رجل وامرأة في نفس المنزل يسبب أذى جسديا أو ينتهك كرامتها وشرفها فسوف يأمر المرأة أن تسكن مكان آخر غير البيت الذي يعينه فالرجل حتى تنتهي المحاكمة أو يصدر الحكم لصالحها وتقيم فيه تستقر وفي هذه الحالة تحاول المحكمة تحديد مكان إقامة المرأة بموافقة الطرفين الزوج والزوجة. ولكن إذا لم يتمكن الزوج والزوجة من التوصل إلى اتفاق بينهما فسوف تحدد المحكمة منزلا للزوجة من خلال طلب رأي أقارب الزوج والزوجة وإذا لم يكن للمرأة من أقاربها يوافق على العيش معها فيختار قاضي المحكمة مكانا آخر لتعيش فيه مؤقتا حتى الانتهاء من الحكم أو المحاكمة بعيدا عن الرجل أو زوجها (المادة الـ ١١١٦ من قانون الأحوال الشخصية).

وفي بعض الدول الأوروبية مثل النرويج توجد أماكن تسمى مراكز الأزمات تستخدم للنساء والرجال المضطرين إلى الابتعاد عن الأزواج/الزوجات المسيئين في حالات الطوارئ حفاظا على سلامتهم وموقع هذه المراكز سري تماما لا يمكن التعرف عليه بالنسبة للأشخاص الآخرين باستثناء الشرطة المسؤولة عن إيواء النساء والرجال المعتدى عليهم.

ما هي النفقة وعلى ماذا تشمل؟

تعد النفقة هي أحد آثار عقد الزواج الدائم النفقة وهي جميع النفقات اللازمة لتوفير ضروريات الحياة. وتشمل السكن والملابس والغذاء وأدوات المنزل والأدوية والعلاج والنظافة والسفر وكل ما يلزم للحياة المشتركة وعلى الرجل توفيرها حسب حال المرأة. والنفقة هي مسؤولية الرجل بعد عقد الزواج الدائم وسبب التأكيد على دوام الزواج

هو أنه في حالة الزواج المنقطع أو الزواج المؤقت فإن نفقة المرأة ليست على عاتق الرجل. كما أن تناسب النفقة مع حالة المرأة يعني أنه حتى لو نشأت المرأة في أسرة بها خادمة يقوم بعملها أو كانت الحالة الجسدية للمرأة تحتاج إلى خادمة للقيام بأعمالها اليومية في هذه الحالات يعتبر استئجار الخادمة جزءا من نفقة الزوجة (المادتان الـ ١١٠٦ و١١٠٧ من قانون الأحوال الشخصية).

وما يقال عن أن نفقة المرأة ينبغي أن تكون على قدر حالها لا يعني أن الرجل الغني إذا تزوج من فقيرة وقليلة الشأن فإنه في سبيل نفقتها يأخذ في الاعتبار وضعها المادي للأسرة ورغم موارده المالية الكثيرة أن يجعلها تعاني من ضائقة مالية كما كانت قبل الزواج. بينما تدفع نفقة المرأة بحسب وضع المادي للزوج.

هل نفقة المرأة على عاتق الرجل تحت أي ظرف من الظروف كان؟

بداية يجب توضيح ما المقصود بـ تحت أي ظرف؟ فإذا كان المراد فهل إذا كانت المرأة موظفة ولها دخل أكثر من الزوج فهل نفقة الزوجة تظل على عاتق الرجل؟ يقال: نعم. للمرأة ما تراه ضروريا من حق التصرف في ملكيتها وملكها ولا يجب عليها أن تعطيه للرجل أو أن تستعمله في الحياة المشتركة (المادة الـ ١١١٨ من قانون الأحوال الشخصية).

لكن لكي تعطى النفقة للمرأة فهناك عدة حالات:

ألف) بعد الزواج الدائم لا تقوم العلاقة الزوجية بين الزوجين بأي حال من الأحوال ولم يحدث ذلك وقد جعلت المرأة طاعتها للرجل مرهونة بتحصيل كل مهرها. وفي هذه الحالة لا يخضع دفع النفقة للزوجة للامتثال ويلزم الزوج بذلك لكي يدفعها للمرأة.

باء) عند قيام علاقة زوجية بين رجل وامرأة ولو لمرة واحدة حتى لو لم ينتقل الزوجان بعد إلى البيت المشترك تقع على عاتق الزوج مسؤولية دفع النفقة للمرأة وفي هذه الحالة يكون دفع

النفقة مشروطا ويسقط حق الزوجة في النفقة في حالة ثبوت المعصية دون سبب شرعي إلا إذا أثبتت الزوجة أو المرأة أن المعصية تتعلق بالزوج.

أمثلة إذا كان الرجل يعاني من مرض ينتقل عن طريق المباشرة الجنسية ولا يرغب في استخدام الواقي لمنع انتشار المرض إلى زوجته فيمكن للمرأة الامتناع عن ممارسة الجنس معه وفي هذه الحالة فإن عصيان المرأة وامتناعها عن الممارسة منعا لانتشار المرض لايؤدي إلى سقوط الحق في النفقة ولا يسقط هذا حقها من النفقة (المادة الـ ٧٢١١ من قانون الأحوال الشخصية).

ويعد خروج المرأة من البيت بلا عذر مبرر من أسباب سقوط حق المرأة في النفقة وأما إذا كان الشرط ان تكون المرأة مع رجل آخر في نفس البيت ويسبب ذلك ضررا جسديا أو ماديا للمرأة وفي عِرضها وشرفها ففي هذه الحالة يجوز للمرأة أن تخرج من البيت دون أن تفقد حقها في النفقة؛ لأن الخروج من البيت في هذه الظروف لا يعتبر معصية (المادة الـ ١١١٥ من قانون الأحوال المدنية) .

أمثلة إذا قام الزوج بتحويل منزله إلى مركز للدعارة أو بيع المخدرات فيمكن للمرأة أن ترفض العيش في ذلك المنزل.

جيم) إذا طلّق الرجلُ زوجته طلاقا رجعيا ولم يكن الطلاق بسبب عصيان المرأة فتستحق المرأة نفقة بضعة أيام من الزوج خلال مدة العدة، وإنْ كانت الزوجة حاملا وتم الطلاق ولو لم يكن الطلاق رجعيا فتبقى نفقة المرأة على الرجل حتى تضع حملها (المادة الـ ١١٠٩ من قانون الأحوال المدنية).

إذا امتنع الرجل عن النفقة فما هي الإجراءات التي يمكن للمرأة اتخاذها لإلزام الرجل بدفعها؟

تشمل النفقة الشهر الحالي والأيام الماضية مما يعني أن للمرأة أن تطالب بكل من نفقتها الحالية والمتأخرة أو الأشهر الماضية حتى لو

لـم تقبضهـا. ولا يجـوز للمـرأة إلا المطالبـة بنفقـة الشـهر الجـاري أو إذا أراد المطالبـة بالنفقـة عـن الأيـام الماضيـة فـإن طريقـة تحصيـل كل حالـة مـن هـذه الحـالات تختلـف ولتوضيحهـا لا بـد مـن الإشـارة إلـى الآتـي:

ألـف) إذا أرادت المـرأة اتخـاذ إجـراءاً فيمـا يتعلـق بنفقتهـا للشـهر الجـاري فيمكنهـا اتخـاذ إجـراء جنائـي مـن خـلال تقديـم شـكوى تحـت عنـوان تـرك الإنفـاق الواجـب وتقديمهـا إلـى النيابـة العامـة وإذا أنكـر الرجـل ذلـك ودافـع عنـه نفسـه وأنكـر التهمـة إذا لـم يتمكـن من تقديـم سـبب لتـرك النفقـه فيحكـم عليـه بالسـجن (المـادة الـ ٢٢ مـن قانـون دعـم الأسـرة المعتمـد عـام ٢٠١٢).

بـاء) إذا طالبـت المـرأة بنفقـة الأيـام الماضيـة فيمكنهـا المطالبـة عبـر تقديـم طلـب إلـى المحكمـة المدنيـة وفـي هـذه الحالـة تحـدد المحكمـة موعـدا للنظـر فـي الدعـوى المقامـة وتسـتدعي الرجـل لجلسـة ومحاكمتـه إذا لـم يتمكـن الرجـل مـن تقديـم سـبب وجيـه فـي جلسـة المحكمـة للتخلـي عـن نفقتـه لدفع نفقـة المـرأة الماضية فيحكـم بدفعهـا وإذا طلبـت المـرأة بتعويضـات قانونيـة وتكاليـف قانونيـة أخـرى فيحكـم عليـه بدفعهـا أيضـا بالإضافـة إلـى نفقـة الأيام الماضيـة (المـادة الـ ١١١١ مـن قانـون الأحـوال المدنيـة).

إذا حكـم علـى الرجـل بدفـع النفقـة لكنـه لا يـزال يرفـض الدفـع ففـي هـذه المـرة يمكـن للمـرأة أن تطلـب الطـلاق عـن طريـق اللجـوء إلـى محكمـة الأسـرة. وأمـا إذا كان الرجـل غيـر قـادر علـى دفع النفقة بسـبب البطالة والفقر فيمكـن للمـرأة أن تطلـب الطـلاق (المـادة الـ ١١٢٩ مـن القانـون الأحـوال المدنيـة).

إذا كانـت المرأة تزاول مهنـة أو وظيفة قبل الزواج فهل يجوز للرجل منعها من ذلك بعد الزواج؟

رغـم أنـه يمكـن للـزوج بموجـب القانـون أن يمنـع الزوجـة مـن مزاولـة مهنة وصناعـة تتعـارض مـع مصلحـة الأسـرة أو كرامـة الفـرد أو المـرأة إلا أن هنـاك شـروطا فـي القانـون تمنـع الـزوج مـن مزاولـة المهنـة الزوجـة وهـي كالتالي:

١. يجب على الزوج أن يثبت على سبيل المثال أن الوظيفة أو المهنة التي تمارسها الزوجة تتعارض مع مصالح الأسرة؛

٢. إذا كانت المرأة وقت الزواج تداوم بعمل وكان الرجل على علم بذلك وتزوجها وهو يعلم أن المرأة تعمل في ذلك العمل ففي هذه الحالة لا يجوز له أن يدعي أن عمل زوجته أو مهنته يتعارض مع مصالح أسرته أو كرامته وبهذا الادعاء يمنع المرأة من مزاولة الوظيفة التي كانت تعمل بها (المادة الـ ١١١٧ من قانون الأحوال الشخصية).

إضافة إلى ذلك ولأن مصالح الأسرة وكرامة المرأة مراعية من قبل المُشرع فيمكن للمرأة أن تمنع الرجل من ممارسة مهنة أو وظيفة تتعارض مع مصالح أسرته أو كرامته إذا كان الرجل يمارسها.

أمثلة إذا كان الرجل مدرسا أثناء الزواج وتقاعد بعده ويريد بيع الأدوية المحظورة كوظيفة غير شرعية؛ ونظرا لعدم مشروعية بيع الدواء خارج الصيدلية وبدون إشراف فني من الصيدلي يمكن للمرأة أن تمنع الرجل من العمل فيها. (المادة الـ ٨١ من قانون حماية الأسرة)

هل من مسؤولية الزوجة أن تأتي بجهاز العرس إلى بيت زوجها؟

لا. ومن عناصر النفقة توفير السكن وأثاث المنزل والملبس والمأكل وكلها من مسؤولية الرجل وتعتبر جزءا من النفقة وليس على المرأة أو الفتاة التي تذهب إلى بيت زوجها أن تحضر جهاز العرس إلى بيت زوجها. وبحسب القانون فإن توفير أثاث المنزل هو من متطلبات الرجل وواجباته ولكن جلب المهر إلى بيت الزوج يكون من أجل مساعدة الرجل، وهو ما تقوم به المرأة على سبيل التطوع بحيث أصبح هذا عادة في مجتمعنا وكل أسرة حسب وضعها المالي تعلن دعمها لتكوين حياة مشتركة من خلال إعداد جهاز العرس مع مساعدة الابنة وصهرها. وفي وإلا فلا يجب على البنت ولا على أهلها إعداد

الجهاز. ومن الغريب أنه حتى تحضير كسوة الطفل مثل سرير وسرير وفراش وسلسلة من الألعاب والملابس للطفل حتى عمر سنة واحدة مقبول من أهل الفتاة كما أن نفقة الطفل وطعامه وملبسه تعتبر من النفقة ويلزم الأب بدفعها.

ماذا تعني الولاية وهل يتمتع كلا الوالدين بولاية مشتركة لأطفالهما؟

الولاية تعني التمتع بحق الوصاية على الطفل والحق في إدارة الشؤون المالية للطفل القاصر مع الأخذ في الاعتبار أنه وفقا للقانون المدني فإن الأب والجد لأب فقط هما اللذان يتمتعان بالولاية على الأطفال، وليس للأم أي ولاية على الأطفال؛ الأم التي تحمل تسعة أشهر حملها في بطنها ويطعمه من دمها واحشائها وبعد الولادة تغذيه من حليب ثديها فلا ولاية لها على الأطفال ولهذا السبب تستطيع الأم فتح حساب توفير حساب القرض الحسن لطفلها ولكن لا يحق لها السحب من ذلك الحساب! ولكن للأب هذا الحق ويمكنه السحب من الحساب البنكي لطفله، ومن العجب أنه حتى من يكون وليا من الأب أو الجد الأب عازم، يمكنه أن يكون له الوصاية على الطفل القاصر لكن الأم ليس لها هذا الحق (المادتان الـ ١١٨٠ و١١٨١ من قانون الأحوال الشخصية).

ما هو معنى الحضانة ؟

الحضانة هي حفظ الولد مما قد يضرّه والقيام بتربيته ومصالحه وعلى الحاضن أن يقوم قدر المستطاع بكل الإجراءات اللازمة لحفظ المحضون وسلامته في جسمه ونفسه. والحضانة تعني تخص الأطفال المشتركين وتقع على عاتق الوالدين وهو واجب عليهما. ولا يجوز للوالدين الرجوع عنه ورفض حقهما في الحضانة أو عدم التزامهما بحضانة أطفالهما. وإذا انفصل الأبوان لسبب ما، فإن حضانة الأطفال تكون للأم حتى سن السابعة إلا إذا تزوجت الأم قبل بلوغ الأطفال

سن السابعة. ولو كانت الزوجة الجديدة مؤهلة لرعاية طفل المرأة أو أطفالها وهي مستعد لرعايتهم ولها بهم علاقته جيدة فإن حضانة الأم فسوف تستقط ويعطى الطفل أو الأطفال للأب. وفي مورد إذا كان الأب متزوجا ثانيا وزوجته غير مستعدة لرعاية الطفل أو الأطفال أو أن الأب غير راغب في الاعتناء بهم أو هو في الأساس يتعاطى المخدرات وليس لديه السلطة للحفاظ عليها فإن الرعاية تقع على الأب.

أمثلة إذا قد انفصلت سكينة بنت رُحيمة من سلمان العنزي الأهوازي ولديهما طفلان ويبلغان من العمر ثلاث وخمس سنوات بحسب القانون بعد الطلاق تؤول حضانة الطفلين إلى سكينة مباشرة بعد الطلاق. وإذا تزوج سلمان من جاسمية الكعبية وهي معلمة ولديها ابنة تبلغ من العمر ٥١ عاما والتي تم منح حضانتها لجاسمية بأمر من المحكمة كما تزوجت جاسمية من سلمان وهو طبيب أطفال بعد ستة أشهر من الطلاق، وجاسمية ليست مستعدة لرعاية أطفال سلمان وزوجته، بينما سلمان غير قادر مالياً على رعاية ثلاثة أطفال، ولكن من الناحية القانونية، سُحبت منها حضانة الأطفال بعد زواج سكينة مرة أخرى وأعطيت لسلمان أنه لا هو على استعداد لقبول حضانة أطفاله ولا زوجته الجديدة على استعداد لرعايتهم (المادة الـ ٧١١ من قانون الأحوال الشخصية).

هل يحق للوالدين أن يرفضا حضانة الطفل؟

إذا كان كل من الوالدين ملزما بحضانة الطفل بموجب أمر المحكمة لكنهما رفضا تنفيذ الأمر ولم يتوليا حضانته أو امتنعا عن تنفيذه أو رفضا إعادة الطفل فبناء على طلب الطرف الآخر ويمكن للمحكمة أن تأمر بالقبض على المشتبه فيه أي الطرف الذي يرفض إعادة الطفل.

أمثلة على سبيل المثال، قد يتم الطلاق ويكون لدى الرجل والمرأة طفل يبلغ من العمر خمس سنوات وهو مع الأب وقت صدور حكم الطلاق وفي أثناء إصدار الحكم الذي قد يشمل عدم جواز التصالح أو ما يسمى بالطلاق، فسوف توضح المحكمة أمر الطفل وتمنح حضانته للأم وفقا للقانون. ولكن إذا في حال رفض الأب تسليم الطفل للأم أثناء تنفيذ الحكم فيمكن للأم أن تتوجه إلى المحكمة وتطلب إلزام الرجل بتنفيذ حكم المحكمة. وفي هذه الحالة يمكن

للمحكمة أن تأمر بالقبض على الرجل بسبب عدم الامتثال للأمر. وكذلك في حال رفضت الأم قبول حضانة الطفل فيمكن للرجل أن يتوجه إلى المحكمة ويطلب إلزام المرأة بقبول الحضانة. وفي هذه الحالة يمكن للمحكمة أن تصدر أمرا بالقبض على المرأة بسبب نقضها مجرى تنفيذ أمر المحكمة.

إلى من تتوجه حضانة الأبناء بعد وفاة الأب؟

وبعد وفاة الأب تصبح حضانة الأطفال للأم ولا يمكن لأحد أن يحرم الأم من هذا الحق ولكن إذا رأت المحكمة أن منح الحضانة للأم يتعارض مع مصلحة الطفل فبناء على طلب الوصي أو المدعي ففي هذه الحالة تؤخذ حضانة الطفل من الأم وتسلم إلى ولي الأمر أو أي شخص آخر تراه المحكمة صالحا لذلك (المادة الـ ٤٣ من قانون دعم الأسرة المعتمد عام ٢٠١٢).

هل يمكن للمرأة أن تكون وصية على شخص ما؟

ولا يمكن للمرأة المتزوجة أن تقبل وصاية شخص ما دون موافقة زوجها (المادة الـ ١٢٣٣ من قانون الأحوال المدنية).

ماذا يعني أجرة المثل؟

أجرة المثل للزوجة تعادل ما يطلق عليه أجور العمّال والتي تحصل عليها خلال الحياة المشتركة مقابل العمل الذي تقوم به في المنزل.

ملحوظة من الناحية القانونية ليس على الزوجة أي التزام بالقيام بالأعمال المنزلية مثل التنظيف والطبخ والغسيل والكوي وغيرها؛ ولهذا السبب يحسب المادة التكميلية للمادة الـ ٣٣٦ من قانون الأحوال الشخصية للمرأة في بعض الأحيان حق المطالبة بالتعويض عن العمل الذي لم يكن من مسؤوليتها بناء على أمر الزوج ودون نية التبرع به. وبذلك يمكن للمرأة أن تنال أجرة المثل عندما يثبت أن جميع أعمالها وما فعلته كان بأمر الزوج ولم تكن تنوي فعله بنية التبرع. وعليه فإن

هذه الأجرة هي قبال عمل الزوجة في منزل الزوج أثناء الحياة والتي يمكنها أن تطالب بها في أي وقت وعلى الزوج أن يمنحها للزوجة. وتحدد الأجرة من قبل الخبير القضائي الرسمي بأمر من المحكمة.

ماذا تعني النِحْلة؟

النحلة هي هدية يقدمها الزوج للزوجة أثناء الطلاق وتحدد المحكمة مبلغها. فالنحلة ذلك المال الذي تحكم به المحكمة حسب سنوات عيش الزوجة مع الزوج ونوع العمل الذي قامت به في منزل يراعى في ذلك مقدرة الزوج المالية الزوجة وتُمنح النحلة للمرأة إذا لم يكن لها أجرة المثل.

ما هو نصيب الزوجة من راتب زوجها بعد وفاته؟

المعاش أو راتب الزوج بغض النظر عما إذا كان خاضعا لقانون الضمان الاجتماعي أو قانون العمل في البلاد أي إيران فإنه يُمنح لزوجته الدائمة كمعاش تقاعدي بعد وفاته. وفي الزواج المؤقت لا يمنح الزوج المؤقت للمتوفى معاشه التقاعدي. (البند الـ ١، المادة الـ ٨١ من قانون الضمان الاجتماعي وبند دال، المادة الـ ٨٦ من قانون العمل الوطني) لذلك فإن شرط حقوق التقاعد في كل من قانون الضمان الاجتماعي وقوانين العمل الوطنية هو:

ألف) دوام زواج المتوفى؛

باء) عدم زواج زوجة المتوفى بعد وفاته؛

وعليه ووفقا لأحكام هذين القانونين يحق للمرأة الحصول على المعاش أو راتب زوجها المتوفى حتى تتزوج مرة أخرى وفي حالة الزواج مرة أخرى تنتهي حقوقها التقاعدية. ولكن مع الموافقة على الفقرة الـ ١ من المادة الـ ٤٨ من قانون حماية الأسرة عام ١٣٩١/٢٠١٢ تقرر أنه يحق للمرأة الحصول على راتب زوجها في حالة الزواج مرة أخرى.

هل سوف تحصل الزوجة على نصيب من راتب زوجها الأول فقط؟

لا. وكما تم ذكره فإن زواج المرأة مرة أخرى لا يمنعها من التمتع بمعاش زوجها المتوفى، إذا توفي الزوج الثاني وكان مشمولا بقانون تأمين الضمان الاجتماعي أو العمل الحكومي فسوف يُمنح معاش الزوج الثاني للمرأة ويحق للمرأة الحصول على كلا المعاشين.

هل عمل المرأة ودخلها يمنعها من الحصول على المعاش؟

لا! عمل المرأة ووجود مصدر دخل لها لا يمنعها من الحصول على معاش أو راتب زوجها المتوفى وحتى عندما تتقاعد الزوجة فإنها ستحصل على معاشها التقاعدي ومعاش زوجها المتوفى.

إذا كان للمتوفى عدة زوجات دائمات فكيف يتم صرف الراتب إليهن؟

إذا كان للمتوفى أكثر من زوجة دائمة فإن جميعهن سوف يحصلن على معاشه بالتساوي.

هل يجوز للمرأة المسلمة أن تتزوج من رجل غير مسلم؟

لا. ولا يجوز للمرأة المسلمة أن تتزوج من رجل غير مسلم (المادة الـ ١٠٥٩ من قانون الأحوال الشخصية) ولكن يجوز للرجل المسلم أن يتزوج بامرأة غير مسلمة ولا توجد قيود في هذا الشأن إلا أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والميثاق الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية يعتبران الرجال والنساء متساويين بالحقوق ولا توجد قيود دينية على المرأة فيما يتعلق بالزواج.

هل يجوز للمرأة الإيرانية الزواج من رجل غير إيراني؟

يعتبر زواج المرأة الإيرانية من رجل غير إيراني أمرا قانونيا وسيكون له آثار قانونية إذا حصلت المرأة الإيرانية على إذن خاص من الحكومة للزواج من رجل أجنبي لأن تسجيل زواج المرأة الإيرانية من أجنبي مشروط بالحصول على إذن خاص من الحكومة. ولذلك إذا تزوجت امرأة إيرانية من الأجنبي فسوف تحتاج إلى تسجيل الزواج في مكتب الزواج في إيران أو في السفارات الإيرانية وإذا لم تقم بالتسجيل فسوف يعتبر غير قانوني. وعليه فإن الآثار القانونية للزواج لن تكون أي إجراءات وترتيبات قانونية من حيث الأنظمة الحاكمة في إيران ضمن شروط عقد الزواج وشروط أخرى. ولكن هذا القيد غير موجود بالنسبة للرجل الإيراني ويمكن لأي رجل إيراني أن يتزوج من أي امرأة غير إيرانية دون الحصول على إذن خاص من الحكومة. (المادتان الـ ١٠٦٠ و١٠٦١ من قانون الأحوال الشخصية) إلا في بعض الحالات الخاصة حيث توجد قيود قانونية على الزواج من الأجنبي/الأجنبية بعض الوظائف بالنسبة للرجال والنساء.

هل يحق للزوج أن يتزوج زوجة ثانية رغم وجود زوجته الأولى؟

ألف) للأسف! يوجد في القانون المدني قيود على الرجل في الزواج من الزوجة الثانية سواء كان الزواج دائما أو منقطعا (الزواج المؤقت/زواج الصيغة).

باء) يجوز للرجل أن يتزوج من الزوجة الثانية في شكل زواج دائم إذا:

١. قد حصل على موافقة الزوجة الأولى؛

٢. أن يكون قد حصل على إذن من المحكمة بهذا الشأن (المادة الـ ١٦ من قانون حماية الأسرة).

كيف يتم فسخ عقد الزواج الدائم؟

يفسخ عقد الزواج الدائم بثلاث طرق وهي:

١. فسخ الزواج

والفسخ هو إحدى طرق إنهاء عقد الزواج وقد حدد القانون شروطا معينة يمكن للطرفين رجالا ونساء من خلالها فسخ الزواج بالشروط المذكورة (المادتان الـ ١١٢٢ و١١٢٣ من قانون الأحوال الشخصية).

٢. الطلاق

هناك طريقة أخرى لفسخ عقد الزواج وهي الطلاق ويمكن أن يتم الطلاق بناء على طلب الرجل أو المرأة أو بناء على طلب الزوج والزوجة معا.

٣. اللِعَان

اللعان أصل ذكوري كاملا أوجدتها الشريعة الإسلامية وتسمح للرجل بإنهاء علاقته الزوجية مع زوجته باللجوء إلى اللعان أي السب والشتم وهو أمر غير مقبول في مجتمع اليوم ولا ليس له أي منطق سليم وغير مبرر وإنساني ولا يتوافق مع أي من معايير حقوق الإنسان.

واللعان معناه فسخ الزواج بسبب ادعاء الزوج أنه رأى زوجته وهي تزني ويجب على الرجل أن يكرر هذا الادعاء أربع مرات ويسأل لعنة الله على نفسه في المرة الخامسة إن كان من الكاذبين والله الموفق. وتشهد الزوجة أربع مرات أن زوجها كاذب وتطلب لعنة الله للمرة الخامسة إن كان زوجها من الصادقين وبهذه المراسم يفسخ عقد الزواج وتحرم الزوجة والزوج من بعضهما البعض إلى الأبد.

وهذا يعني أنهم لا يستطيعون الزواج من بعضهم البعض مرة أخرى. (المادة الـ ١٠٥٢ من قانون الأحوال الشخصية)

ومن المهم الإشارة إلى أنه في المادة الـ ٦٣٠ من قانون العقوبات الإسلامي المتعلقة بالعقوبة تجيز للرجل قتل زوجته إذا رأى زوجته في نفس السرير مع

رجل آخر، وإذا علم أن زوجته برغبة منها تضاجع بنفس السرير رَجُلا يمكنه أن يقتل المرأة والرجل معا. (المادة الـ ٦٣٠ من قانون العقوبات الإسلامي الإيراني)

وبما أن اللعان من الأسباب الشرعية الموجبة لفسخ عقد الزواج الدائم وفيه يحلـف الرجل أنه رأى زوجته تزني فالظاهـر أن مبررات قتل المرأة على يد زوجها لا أصل له ولا أساس شرعي له يخالف الشريعة ومقاصدها.

ما هي آثار الطلاق؟

يوجد نوعان من الطلاق من حيث العمل:

ألف) الطلاق بائن:

وهو طلاق لا يحق للرجل فيه أن يرجع للمرأة في فترة العدة.

باء) الطلاق الرجعي:

وهو طلاق يحق للرجل أن يرجع للمرأة في فترة العدة.

ما هو معنى حق الرجوع؟

حق الرجوع يعد من حقوق الرجل وكذلك إرادة المرأة لكن تم تجاهل هذه الحقوق تماما، وهذا الحق الممنوح للرجل أثناء مدة الطلاق يعني أنه متى شاء ودون أي إجراءات شكلية في إثبات آثار الطلاق ودون الحاجة إلى إعادة إبرام عقد الزواج والزواج مرة أخرى يمكنه أن يمارسه مجرد إعلان أنه رجع أو قام بشيء ينطوي على العودة والرجوع دون لحاظ إرادة المرأة دورها في هذا الأمر، أي أن المرأة مجبرة على قبول ذلك (المادة الـ ١١٤٩ من قانون الأحوال الشخصية).

ما هي الحالات التي تجيز للمرأة أن تطالب بحق الطلاق بمفردها؟

يُعطي للمرأة هذا الحق بالطلاق ضمن الحالات التالية:

١. وفقا للمادة الـ ١١٤٦ من القانون الأحوال الشخصية يجوز للمرأة في حال اشمأزَّت وكرهت زوجها أن تحصل على الطلاق مقابل المال الذي تعطيه لزوجها بغض النظر عما إذا كانت الممتلكات هي نفسها المهر أو ما يعادله أكثر أو أقل منه؛ لذلك وفقا لهذه المادة، يمكن للمرأة أن تطالب بالطلاق قبال العفو المالي منها، ولو بأقل من مهرها بحد قلم واحد، ويسمى هذا النوع من الطلاق يسمى بالخلع [ويقال: خَلَعتْ المرأة زوجها]؛

٢. إذا امتنع الزوج عن دفع نفقة الزوجة وبطلب من الزوجة عبر المحكمة يمكنها أن تحكم على الزوج بالنفقة وعندما لا يستطيع دفع النفقة فيمكن للزوجة طلب الطلاق منه (المادة الـ ١١٢٩ من قانون الأحوال الشخصية والفقرة الـ ٢ من المادة الـ ٨ من قانون الحماية عائلة)؛

٣. إذا كانت معاشرة الزوج والاستمرار معه لا يطاق أصلا (الفقرة الـ ٤ من المادة الـ ٨ من قانون حماية الأسرة)؛

٤. إذا كان الزوج يعاني من مرض عُضال وبات الزواج في خطر على الزوجة وسبيل المثال أن يكون الزوج مصابا بالإيدز. (الفقرة الـ ٥ من المادة الـ ٨ قانون دعم الأسرة)؛

٥. إذا كان الرجل يزاول وظيفة أو مهنة تتعارض مع مصلحة الأسرة أو كرامة المرأة وأصدرت المحكمة أمرا بمنعه منها إلا أن الزوج لا يزال يستمر فيها (الفقرة الـ ٧ من قانون دعم الأسرة).

٦. إذا كان الرجل محكوما بالسجن لمدة تزيد على خمس سنوات فأكثر أو بغرامة يؤدي عدم دفعها إلى حبسه لخمس سنوات فأكثر وقد تم تنفيذ الحكم (الفقرة الـ ٨ من المادة الـ ٨ من قانون حماية الأسرة). وكذلك إذا ارتكب الزوج جريمة تمس كرامة الأسرة وشؤون الزوجة وتم البت بالحكم عليه.

٧. إذا كان الزوج مُدمِنا وأن إدمانه ضارا بحياة الأسرة حيث من المستحيل أن تستمر الزوجة في العيش معه ويتم تشخيص هذه

الحالات ومدى ضررها ونوع ودرجة الإدمان وكذلك ضررها بالحياة المشتركة عبر المحكمة (الفقرة الـ ٩ من المادة الـ ٨ من قانون حماية الأسرة).

٨. إذا اختار الرجل زوجة أخرى دون إذن زوجته (الفقرة الـ ١٠ من المادة الـ ٨ من قانون حماية الأسرة).

٩. إذا كان الرجل متعدد الزوجات ولم ينصف زوجاته على النحو الذي تحدده المحكمة ففي هذه الحالة بناء على طلب كل من الزوجات تصدر المحكمة شهادة فسخ عقد الزواج (الفقرة الـ ١٠ من المادة الـ ٨ من قانون حماية الأسرة).

١٠. إذا ترك الزوج الحياة الأسرية وقد تم تشخيص ذلك من طرف المحكمة (الفقرة ١١ من المادة ٨ من قانون حماية الأسرة).

١١. إذا كان الزوج عقيما أو أن زوجين من حيث العوائق الجسمية لا يقدران على إنجاب الأطفال من بعضهم البعض (الفقرة الـ ١٣ من المادة الـ ٨ من قانون حماية الأسرة).

١٢. إذا غاب الزوج لمدة أربع سنوات يمكن للزوجة أن تطلب الطلاق من المحكمة وفي هذه الحالة تعلن المحكمة خبر غياب الزوج ثلاث مرات متتالية مع مراعاة شروط المواد الـ ١٠٢٠ و١٠٢١ و١٠٢٢ من قانون الأحوال الشخصية في إحدى صحف الأهواز الواسعة الانتشار وتدعو كل من لديه أخبار الرجل المفقود لإبلاغ المحكمة. وإذا يثبت أنه لم يكن على قيد الحياة فسوف تصدر المحكمة حكما بالموت المفترض عليه ثم تطلق الزوج غيابا. وعلى المرأة أن تطرح مطلبين أمام المحكمة: **١.** إصدار حكم الموت المفترض على زوجها الغائب؛ **٢.** إصدار حكم طلاق الزوجة (المادتان الـ ١٠٢٣ و١٠٢٩ من قانون الأحوال الشخصية).

كيف يتم فسخ العقد المؤقت أو المنقطع؟

إذا كان عقد الزواج عقداً مؤقتاً فإنه يتم فسخه بأربع طرق:

١. الفسخ؛

٢. الإعفاء من المدة [التبرع بباقي المدة المحددة دون مقابل]؛
٣. انتهاء المدة المحددة؛
٤. وفاة أحد الزوجين.

ماذا يعني الإعفاء من المدة؟

هو أن يقوم الرجل بإعفاء المرأة من المدة المحددة الخاصة بالزواج المؤقت كحق يخص الرجل فقط. ويمكنه أن يستخدم هذا الحق بهذه الطريقة بأي حال من الأحوال عندما يريد إنهاء أو فسخ عقد الزواج. وفي هذه الحالة يعفي المرأة من المدة المتبقية من زواج المتعة [زواج الصيغة] وهذا ما يسمى الاعفاء من الوقت وهو كالطلاق في الزواج الدائم. ويمكن للمرأة أن تحصل على توكيل من الرجل لفترة من الوقت وتقيم علاقة متى أرادت وينتهي الزواج المؤقت بانتهاء المدة المتبقية.

ماذا يعني انتهاء المدة المحددة؟

في عقد الزواج المؤقت أو الأشكال التي يتم بها عقد الزواج لمدة معينة بمجرد انتهاء مدتها تنحل العلاقة الزوجية تلقائيا وإلى هذا تسمى طريقة فسخ العقد المؤقت انتهاء المدة.

ما هو معنى فسخ الزواج ؟ وهل للمرأة أيضاً الحق في فسخ الزواج أم أن هذا الحق للرجل فقط؟

في الأدبيات القانونية يقال فسخ العقد أي أن يفسخ العقد من جانب واحد سواء كان في الزواج أو العقود الأخرى مثل البيع وعقد الإيجار فيسمى الفسخ. والفسخ رغم أنه يؤدي إلى انهاء العلاقة الزوجية إلا أنه لا يترتب عليه آثار الطلاق فمثلاً إذا فسخ الرجل الزواج فلا يجب دفع الحقوق المالية المستحقة للمرأة بسبب الزواج. ويشترط لإنهاء

الـزواج شـروط لـكل مـن المـرأة والرجـل ففـي حالـة وجـود أي مـن تلـك الشـروط وبعـد علـم كل مـن الطرفيـن بهـا ويجـب عليـه أن يشـرع فـي إنهاء الـزواج (المـادة الـ ١١٣١ مـن قانـون الأحـوال الشـخصية) وينفـذ علـى الفـور لذلـك يحـق للمـرأة انهـاء الـزواج (المـواد الـ ١١٢١ و١١٢٢ و١١٢٣ مـن قانـون الأحـوال الشـخصية).

ما هي العيوب التي تسبب حق الفسخ للمرأة؟

هناك نوعان من العيوب يسببان حق الفسخ للمرأة:

ألف) العيـوب التـي حدثـت سـواء قبـل الـزواج أو بعـده وهـي علـى النحـو التالـي:

١. الجنـون: سـواء كان مسـتمرا أو دوريـا أي أن الـزوج يصـال بجنـون أو جنونـه ينتكـس بيـن فتـرة وأخـرى ويهـدأ مـرة أخـرى وفـي كل الأحـوال فإنـه يترتـب علـى المـرأة حـق الفسـخ.

٢. العنـان: وهـو العجـز الجنسـي لـدى الذكـور سـواء كان قبـل الـزواج أو بعـده يمكـن للمـرأة أن تتـزوج إذا ولـدت خـارج إطـار الـزواج وحتـى أثنـاء فتـرة الـزواج فسـخ الـزواج.

٣. الخصاء أو تلف الأنثيين: يعني تلف خصيتي الرجل.

٤. قـط الذكـر بطريقـة تـؤدي إلـى فسـخ عقـد النـكاح، حيـث تصبـح الممارسـة الجنسـية مسـتحيلة

إن عيبـي الإخصـاء والإضـرار بذَكَـر الرجـل يسـببان إنهـاء عقـد الـزواج أنـه لـم تكـن تعلـم المـرأة أن العلـة كانـت موجـودة قبـل الـزواج وإلا فـإن أخبـر الرجـل المـرأة قبـل الـزواج بوجـود أحـد العيبيـن وقبلـت المـرأة ذلـك علـى الرغـم مـن مـا سـبق مـن عيـب أو عيـوب فـإذا تـزوج الرجـل فليـس للمـرأة أن تفسـخ النـكاح بعـد الـزواج بسـبب هـذه العيـوب.

بـاء) العيـوب التـي نشـأت بعـد عقـد الـزواج لا تسـبب حـق الفسـخ ويجـب أن تكـون موجـودة قبـل الـزواج.

ومن المؤكد أن المصاب بالعنَن [الرجل العنين] والجنون هما العيبان الوحيدان اللذان حتى لو خلقا بعد الزواج سيكونان سببا لحق المرأة في الطلاق وأما العيوب الأخرى المذكورة فيجب أن تكون موجودة قبل الزواج لكي يحق للمرأة إنهاء الزواج.

ما هي العيوب التي تسبب حق الفسخ للرجل؟

١. إذا كانت المرأة تعاني من الجنون قبل الزواج إما بشكل دوري أو مستمر ولم يكن الرجل على علم به فبمجرد أن يلاحظ الرجل هذا المرض في المرأة يكون له الحق في فسخ الزواج. ويمكنه فسخه والفرق هو أن هناك حق الرجل في الفسخ لجنون المرأة وحق المرأة في الفسخ لجنون الرجل. وهذا يعني أنه إذا أصيبت المرأة بمرض عقلي أو جنون بعد الزواج فإن الرجل يفعل ذلك وليس لها حق الفسخ، بل جنون المرأة هو سبب فسخ الحق وهو أن هذا المرض كان موجودا قبل الزواج ولم يكن الرجل على علم به.

٢. بعض العيوب تتعلق بالحالة الجسدية للمرأة وهي بحسب المشرع فإن البعض من هذه العيوب تمنع قيام العلاقة الزوجية وبعضها عيوب خارجية. على سبيل المثال: الجذام يعد نوعا من الأمراض الجلدية وفي بعض الأحيان يسبب لجلد المرأة أصباغه ويتحول إلى اللون الأبيض أو التأريض وهو عدم القدرة على الحركة والعمى في كلتا العينين.

وكل هذه العيوب توجب حق الطلاق للرجل إذا كانت قبل الزواج ولم يكن يعلم بوجودها. ولكن بالنظر إلى أن العلوم الطبية الآن إنها متقدمة ومتطورة بحيث يمكنك حتى استخدام هذه المعرفة وفي بعض الحالات يقومون بإصلاح واستعادة أجزاء الجسم التي فقدها الشخص في العيوب المذكورة ففي القانون المدني في إثبات حق الفسخ للرجل والمرأة إذا لا يمكن العلاج لذلك، وفقا للأصول والقواعد القانونية يمكن الاستنتاج أنه إذا كان من الممكن إصلاح العيوب المذكورة

فلا يسبب ذلك حق الإنهاء لأن المشرع حاول فصل عقد الزواج عن العقود [القانونية] الأخرى فالطلاق أخذا شروطا خاصة حيث لا يمكن إنهاؤه لأسباب سخيفة ولا أساس لها من الصحة.

أمثلة **في عقد البيع، أي البيع والشراء، يمكن أن يشترط مثلا أنه يمكن لكل من الطرفين فسخ العقد خلال شهرين، لكن لا يمكن وضع مثل هذا الشرط في عقد الزواج.**

٣. عند الزواج يعطي كل طرف الرجل والمرأة صفة خاصة واشترط بحيث لا يتم الزواج لولا تلك الصفة المذكورة. فمثلا إذا كان شرط الرجل في الزواج من المرأة أن تكون المرأة جامعية وأن يتم الزواج على هذا الأساس. وهذا يعني الحصول على التعليم الجامعي أساس الزواج بين رجل والمرأة. وإذا لم يكن للمرأة هذا الشرط وكذبت أنها على تعليم جامعي أي أن الرجل يفهم أن الأساس غير متوفر فيها لكنها سوف تحصل عليه فيما بعد وفي هذه الحالة يمكن للرجل أن يفسخ عقد الزواج باعتباره غشا في الزواج (المادة الـ ١١٢٨ من قانون الأحوال الشخصية).

ما هي شروط ميراث المرأة؟

تختلف شروط ميراث المرأة باختلاف مراكزها في الميراث.

ألف) إذا كانت المرأة هي الوارثة الوحيدة لزوجها ولم يكن للرجل المتوفى ورثة آخرون، فإن ربع الأموال المنقولة وثمن أموال الرجل غير المنقولة يذهب للمرأة وباقي الميراث وتعطى للحكومة ملكا مجهولا وهذا هو الحال إذا ماتت المرأة، فإذا لم يكن هناك وارث آخر غير الرجل، يرث الرجل جميع ممتلكات المرأة وحده أي أنه حتى لو كانت جميع أموال الرجل قد تم إعدادها بجهود مشتركة بين الرجل والمرأة، وحتى لو كانت المرأة بحاجة إلى جميع الممتلكات المذكورة لتعيش حياتها، فإنها لن ترث أكثر من ربع المنقول.

لا ترث المرأة حتى من الأموال غير المنقولة ويجب بيع هذه الأموال ودفع ربع الثمن للمرأة.

باء) إذا كان للرجل المتوفى زوجة وولد أو أولاد ففي هذه الحالة ترث الزوجة ثمن قيمة الأموال غير المنقولة والمنقولة ويقسم الباقي على الأبناء. مع الأخذ في الاعتبار أن تعدد الزوجات معترف به في قانون الأحوال الشخصية [القانون المدني الإيراني] ويمكن للرجل أن يتزوج ما يصل إلى أربع زوجات في زواج دائم وفي حالة وفاته ترث جميع النساء ثمن الأموال المنقولة وقيمة الأموال غير المنقولة والتي سوف يمكن تقسيمها بالتساوي بينهما .

جيم) إذا كان للمتوفى أبناء من الجنسين بنات وأولاد، يقسم ماله بينهم بحيث يرث الأبناء ضعف ما ترثه البنات، وترث البنات نصف الأبناء.

دال) إذا لم يكن للمتوفى إخوة أو زوجة أو أولاد وكان ورثته والديه فقط، ففي هذه الحالة ترث الأم ثلث ممتلكاته ويرث الأب ثلثي ممتلكاته.

هاء) إذا بقي للمتوفى إخوته ففي هذه الحالة لا يرث منه الأشقاء رغم وجود الوالدين، إلا أن مجرد وجود الأخوة يؤدي إلى نقصان نصيب أم المتوفى من الثُلث إلى السُدس وباقي الممتلكات يرثها الأب.

واو) إذا كان ورثة المتوفى إخوته فقط فنصيب الأخت هو نصف ما يرث الأخ، أي أن الأخ يأخذ ضعف الأخت.

حاء) إذا كان للمتوفى أخت وأخ من نفس الوالدين ولديهما أخت وأخ من الأم فقط، وفي هذه الحالة سيكون نصيبهما ثلث الميراث، وثلثيه للباقي من الأخوة والأخوات الأشقاء وفي جميع هذه الأقسام نفس النصيب وتأخذ الأخت نصف نصيب الأخ.

ملاحظات مهمة

١. يرث الزوج والزوجة من بعضهما البعض فقط في الزواج الدائم، ولا يمكن أن يرث كل منهما من الآخر في الزواج المؤقت [زواج الصيغة] حتى لو كانت مدة زواجهما المؤقت ٩٩ سنة.

٢. إذا افترق الزوج والزوجة بالطلاق الرجعي وانحل عقد الزواج ومات الرجل في مدة العدة ترث المرأة من الرجل وأما إذا لَعِنَ الرجلُ زوجته فقد انحل عقد النكاح باللعان فلا يرث الرجل والمرأة من بعضهما البعض في الواقع، يمكن أن يكون استخدام اللعان وسيلة للرجل للهروب من أن يشارك زوجته الميراث.

٣. إن التمييز في تحديد نصيب المرأة من الميراث يؤثر في مقدار نصيب الأم ولا يتم تحديد نصيب الأم فقط بأقل من نصيب الأب، بل في بعض الأحوال يكون نصيب الأم أقل من المبلغ المحدد و يضاف إلى حصة الأب. مثل الحالات التي يكون فيها المتوفى لديه والدين وإخوة الأخوة لا يرثون من المتوفى ولكنهم يمنعون الأم من أن ترث مقدار نصيبها. وفي هذه الحالة لا يعرف بأي سبب يتم تخفيض حصة الأم وإضافتها إلى حصة الأب.

٤. يكون نصيب الرجل من ميراث زوجته المتوفاة، إذا كان له ولد أو أولاد ربع إجمالي أموال المرأة بما في ذلك الأموال المنقولة وغير المنقولة. وإذا لم يكن هناك ولد وكان الرجل هو الوارث الوحيد للمرأة، يرث الرجل نصف أموال المرأة المنقولة وغير المنقولة ويرث النصف الآخر. وأما في مثل هذه الحالة فإن المرأة ترث ربع الأموال المنقولة وقيمة الأموال غير المنقولة للرجل، وباقي الأموال تذهب إلى الحكومة باعتبارها ملكا للمالك المجهول.

ملحوظة

الفرق بين ميراث الممتلكات غير المنقولة وسعر العقار بناء على المؤشر الاقتصادي لأسعار بعض العقارات منها الأرض سواء كانت

زراعية أو سكنية تزداد مع مرور الوقت والآن إذا مات رجل وخرجت منه أموال غير منقولة مثل أرض السكن أو تبقى الزراعة قائمة إذا كان للمرأة الحق في أن ترث من نفس العقار يجوز أن يكون للأموال غير المنقولة نفس الأموال المنقولة حسب مصالحها والاحتفاظ بها وبيعها بسعر أعلى بينما عندما ترث هذه المرأة فقط من الأموال غير المنقولة فإنها تحرم من مما يرتفع من أثمان غير المنقولات.

أمثلة إذا مات الرجل وترك قطعتين أرض سكنية وثلاث قطع زراعية وورثته زوجته وأولاده الأربعة ففي هذه الحالة الورثة في أثناء تقسيم التركة وسداد حصص الميراث فيما يتعلق بالأموال غير المنقولة للمرأة كالأرض يجب احتساب سعرها ودفعها لها. بينما في الأموال غير المنقولة يمكنه الاحتفاظ بنفس الممتلكات بنفس الجودة ضمن الممتلكات. وبهذا نرى أن جميع الورثة سيستفيدون من الأثمان المضافة للعقار في السنوات القادمة في حين لن تستفيد المرأة منه. وهذا التمييز لا يمكن تبريره بأي منطق عقلاني أو قانوني أو إنساني.

هل قيمة شهادة المرأة تساوي قيمة شهادة الرجل؟

في قوانيننا بأي حال من الأحوال أن قيمة شهادة المرأة لا تساوي قيمة شهادة الرجل ولا تصح شهادة المرأة بما في ذلك في حالات مثل المساحقة [السحاق] وهي من الحالات التي تعد من الجرائم المنصوص عليها في عقوبات الحدود الشرعية وجرائم خاصة بالمرأة. وبناء على ذلك، يمكن بالضرورة معرفة وقوع الجريمة ومرتكبيها في مجال المرأة من خلال المرأة نفسها، بينما شهادة النساء لا صحة لها في إثبات هذه الجريمة ومن شروط إثباتها شهادة أربعة رجال.

وفي معظم الحالات تعادل قيمة شهادة المرأة في القوانين الإيرانية نصف قيمة شهادة الرجل ومعنى ذلك أن شهادة امرأتين تعادل شهادة رجل واحد (المادة الـ ١٩٩ من قانون العقوبات الإسلامية، باب الحدود).

وفي مجال القانون المدني [قانون الأحوال الشخصية] وفي المسائل القانونية المتعارف عليها أن قيمة شهادة المرأة لا تعتبر مساوية لقيمة شهادة الرجل ورغم أن شهادات النساء تُسمع في مثل هذه الدعاوى إلا أن قيمة شهادة المرأة لا تساوي قيمة شهادة الرجل. على سبيل المثال، في حالة الولادة والرضاعة والبكارة والعيوب الداخلية للمرأة فإن شهادة أربع نساء تعادل شهادة رجلين، بمعنى آخر أن شهادة رجل واحد لها نفس القيمة والصلاحية كشهادة امرأتين بالنسبة لشهادة المرأة في المادة الـ ٢٣٠ من القانون وفي بعض الأمور لا يراعي الإجراء المدني المبادئ الخاصة ببعض الأمور المعنية بالمرأة مثل البكارة ويكتفي بشهادة المرأة وتعتبر ذات قيمة مستقلة.

في الدعاوى المدنية أي الدعاوى القانونية فإن عدد جنس الشهود وكذلك ترتيب الشهود المحلفين كالاتي:

ألف) مبدأ الطلاق وأنواعه والمرجع في الطلاق وكذلك في الدعاوى غير المالية مثل البكارة، والبلوغ، والجرح والتسوية والعفو عن القصاص والتوكيل والوصية سارية بشهادة رجلين. وكما يلاحظ ففي مثل هذه الدعاوى القضائية يتم الاعتماد على شهادة الرجل ولا قيمة لشهادة المرأة.

باء) المطالبات المالية و يقصد بها الديون وثمن البيع والمعاملات والوقف والإيجار والوصية للمدعي والغصب والجرائم والجرائم الشبه مقصودة المفضية إلى الدية يجوز إثبات شهادة رجلين أو رجل وامرأتين. فإن لم يمكن للطالب إقامة البينة فله أن يثبت دعواه بتقديم شاهد أو شاهدتين وفي هذه الحالة يتم أداء اليمين الحائزة على الشروط بواسطة المدعي ثم يؤدى القسم للمطالبين.

جيم) الدعاوى التي عادة ما تكون خبرا عن الحمل والعيوب الباطنة للمرأة يمكن إثباتها بشهادة رجلين أو رجل وامرأتين.

ما هو سن المسؤولية الجنائية للفتيات؟

سن المسؤولية الجنائية للفتيات هو السن الذي يتحمل فيه الشخص مسؤولية أفعاله وأقواله وأفعاله ويجب أن يكون مسؤولا عنها والآن إذا ارتكب هذا الشخص فعلا له طابع إجرامي وعاقب عليه قانونا فيجب الحكم عليه بالعقوبة المقررة قانونا وتنفيذ العقوبة عليه. وفي قانون العقوبات الإسلامي للجمهورية إيران الإسلامية هناك اختلاف فيما يتعلق بنوع الجريمة سواء كانت عقابية أو من قبيل الحدود وفي قانون العقوبات لجمهورية إيران الإسلامية تم تحديد سن المسؤولية الجنائية في العقوبة أي في الجرائم العقابية للفتيات والفتيان من ١٢ إلى ١٤ سنة وستكون الفتيات والفتيان في سن الرشد المسؤولية الجنائية، حيث إن سن البلوغ الشرعي هو ٩ سنوات قمرية كاملة للفتيات، أي ٨ سنوات و٩ أشهر شمسية، و ١٥ سنة قمرية، أي ١٤ سنة و٩ أشهر شمسية.

بناء على المسؤولية الجنائية الكاملة للفتيات والفتيان الذين تتجاوز أعمارهم ١٤ سنة في جرائم الحد مثل القصاص إذا ارتكبت الفتيات في سن التاسعة أعمالا إجرامية مثل البتر أو القتل، فيحكم عليهن بالعقوبة المنصوص عليها في قانون العقوبات الإسلامي أي القصاص بالأطراف أو بالقصاص وتعامل كما يعامل الفرد البالغ أو الكبير. وأما إذا ارتكب نفس الجريمة صبي يبلغ من العمر ٩ سنوات فلن تكون هناك عقوبة على هذا الصبي؛ لأنه وفقا لمشرع الجمهورية الإسلامية الإيرانية لا يتحمل الأولاد الذين تقل أعمارهم عن ١٥ عاما المسؤولية الجنائية الكاملة ويصلون إلى سن المسؤولية الجنائية الكاملة عندما يبلغون سن البلوغ، أي ١٥ عاما. ورغم أن فرض المسؤولية الجنائية الكاملة حتى على الأطفال الذين يبلغون من العمر ١٥ عاما لا يقبله أي من المبادئ القانونية والقوانين والأنظمة الدولية وحتى التزامات إيران الدولية، إلا أننا نرى هذا التمييز ضد الفتيات لكنه غير مطبق بخصوص الفتيان أو الأولاد (المادة الـ ٨٨ من قانون العقوبات الإسلامية [الإيرانية]).

كيف يكون حكم الدية والقصاص للمرأة في قانون العقوبات الإسلامي؟

١. فيما يتعلق بالدية ينبغي القول أنه وفقا لأحكام قانون العقوبات الإسلامي، فإن دية المرأة الكامل هو نصف هو رجل. مع بيان أنه إذا كانت دية المرأة أقل من ثلث الدية الكاملة فإنها تتساوى مع الرجل وأما إذا جاوزت ثلث الدفع الكامل نقصت إلى النصف.

أمثلة

دية كل إصبع هي عشر الدية الكاملة فإذا كنت امرأة فقد ثلاثة أصابع في حادث تصبح ديتها دية الرجل الكامل وفي هذه الحالة يكون مقدار دية المرأة مساويا لدية الرجل. يعني بعد أن أصبحت دية الرجل ٩٠٠ مليون تومان فسيكون ٢٧٠ مليون تومان. إذا فقدت المرأة أربعة من أصابعها في حادث استحقت الدية إذ كان الضرر أكثر من ثلث دية الرجل فوفقا للقاعدة، فإن المبلغ المستحق لها يحسب بنصف المال. مثلا إذا كان الضحية رجلا يكون تعويضه ٣٦٠ مليونا وأما المرأة فيدفع لها نصف ذلك وهو ١٨٠ مليونا.

لماذا؟ لأن مقدار المال أكثر من الثلث (المادة الـ ٥٦٠ من قانون العقوبات الإسلامي، باب الديات).

وجدير بالذكر أن في حالة الأضرار وحوادث المرور فقد ألزم المشرع شركات التأمين بدفع الأضرار ودية الحوادث بغض النظر عن الجنس، أي الفرق في مقدار التعويضات للرجال والنساء عن الأضرار التي لحقت بضحايا حوادث المرور ثم المطالبة في وقت لاحق بالتعويضات المادية صندوق التأمين كاملا. ورغم أن هذا الإجراء لا يؤدي إلى المساواة في الدية بين الرجل والمرأة، في الحوادث التي تؤدي إلى الوفاة إلا أنه يزال دية المرأة تحسب بمعدل نصف الرجل، ولكن على الأقل يمكننا أن نأمل أنه في الأضرار والإصابات الناجمة عن حوادث المرور، تحصل النساء على نفس القدر من التعويضات والأضرار التي يحصل عليها الرجال (الملاحظة الـ ٢ على المادة الـ ٤ من قانون التأمين ضد الغير).

٢. في حالة القصاص من العضو أو النفس فإن قانون العقوبات الإسلامي اعتبـر حيـاة المرأة نصف قيمة حياة الرجل. على سـبيل المثال، إذا قتل رجـلٌ امرأةً وتمكن أهل المرأة من من حكم القصاص منه فعليهم دفع نصف الدية للرجل قبل تنفيذ القصاص وعندها يطبق القصاص لأن حياة الرجـل تقـدر بحياة امرأتيـن، وقبل القصاص لا بد من دفـع كامل الدية للرجل لخلق المساواة في القصاص.

والآن إذا قتلـت امـرأةٌ رجـلاً وأراد أهـل الرجـل تنفيـذ حكـم القصـاص على المـرأة فيجـب على المـرأة أو والديها أولا أي قبـل قتلها دفع مبلـغ الديـة كاملا، أي نصـف ديـة الرجـل الكامـل لوالـدي الرجـل المقتـول ثـم ينفـذ القصـاص. وينطبـق الشـيء نفسـه على القصـاص مـن العضـو فدية أعضـاء الأنثى يسـاوي ديـة الذكـر حتى يبلـغ ثلـث كامـل الديـة وأمـا إذا بلغـت ديـة أعضـاء الأنثى أكثـر مـن الثلـث، فـإن ديـة المـرأة نصـف كامل ديـة الرجـل . علـى سـبيل المثـال إذا قطـع رجـل كلتـا يـدي امـرأة وطلبت المـرأة القصـاص فسـوف يتـم قطـع إحـدى أيـدي الرجـل بـدلاً مـن كلتـا يـدي المـرأة (المـادة الـ ٥٦٠ مـن قانـون العقوبـات الإسـلامي، بـاب الديـات).

إذا رأت المـرأة زوجهـا يمارس الجنـس مع امرأة أجنبية، فماذا يمكنها أن تفعل بموجب القانون؟

وفقـا لقانـون العقوبـات الإسـلامية للنسـاء اللواتـي يرتكـب أزواجهـن أعمالا غيـر مشـروعة يمكنهـن أن يرفعـن شـكوى حـال رأين الزنـا مـن الأزواج ولم يصـدر [المشـرع] إذنـا غيـر هـذا ويتوجـب عليهـن إثبـات ذلـك. وإذا لـم تتمكـن المـرأة مـن إثبـات دعواهـا بالأدلـة الشـرعية، يحكـم عليهـا بالدرجـة الرابعـة وتعاقـب ٨٠ ضربـة بالسـوط. والدليـل الشـرعي فـي جريمـة الزنـا هـو شـهادة أربعـة رجـال صالحيـن أو أربعـة اعترافـات مـع وجـود أربعـة رجـال صالحيـن لمرتكبـي الجريمـة. ومـن الواضـح، فـي هـذه الحالـة يـكاد يكـون مـن المسـتحيل رؤيـة الحـادث والإدلاء بشـهادته فـي المحكمـة وينطبـق الشـيء نفسـه علـى الاعتـراف. ولكـن هـذا يختلـف بالنسـبة إلـى الرجـال.

وينص القانون على أنه إذا رأى الرجل زوجته في نفس السرير مع رجل آخر فليس من حقه أن يقتل زوجته فحسب بل يحق له أيضًا قتل الشخص الآخر. وفي هذه الحالة ليس على الرجل أن يثبت ذلك، أو بعبارة أوضح: يجب عليه أن يدعي أن جلب البينة ليس شرعا، لكنه يتأكد فقط من أن زوجته ضاجعت رجلا آخر عن طيب خاطر وليس على مضض (المادة الـ٦٣٠ قانون العقوبات الاسلامية).

هل يمكن للأم أن تجهض جنينها لأي سبب كان من الأسباب؟

على الرغم من أن الإجهاض محظور من وجهة نظر قانونية ولا يحق لأحد القيام بمثل هذا الفعل إلا أنه يجوز للأم إجراء الإجهاض ضمن شروط معينة نص عليها القانون فإذا كانت الأم لأي سبب كان من الأسباب بسبب المرض واستخدام الأدوية وسقط الحمل يلاحظ في ذلك معدل نمو الجنين وموقعه في كل مرحلة من مراحل نموه وكذلك بحسب جنس الجنين فقد وقد حدد له الدية. وفي هذه الحالة يحكم على الأم بدفع الدية للأب ولا نصيب لها من الدية (المادة ٧١٨ من قانون العقوبات الإسلامية، باب الديات).

أما إذا كان الأب أو الجد لأب هو الذي تسبب في الإجهاض ففي حالة المطالبة بالدية يحكم عليه بدفع الدية بمقدار حصة الأم من الدية ومن جهة الأم فقط إذا كان لها دية. ونصيبها في الدية أخذ نصيبها من الدية.

وأما القصاص فلا بد من بيان أنه إذا قتل الأب أو الجد لأب ولده أو حفيده وحال طالبت الأم بالقصاص فلا يتم القصاص عليهما ولا يحكم عليهما إلا بالدية بقدر حصة الأم.

ولكن إذا قتلت الأم طفلها فسيكون ذلك قصاصا وهنا لا بد من توضيح أن العقوبات مثل القصاص للعضو والنفس لا تتوافق مع أي من المعايير الدولية لحقوق الإنسان والالتزامات الدولية لجمهورية إيران الإسلامية، وهي عضو في هيئة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة.

ومـن الضـروري إزالـة قوانيـن الفقـه المسـتمدة مـن الشـريعة مثـل الحـدود والديـة والقصـاص والاستشـهاد مـن القوانيـن الجنائيـة وغيرها من الأنظمـة التمييزيـة ضـد المـرأة مـن جميـع القوانيـن المدنيـة والجنائيـة في إيـران واسـتبدال بقوانيـن المسـاواة والعدالـة وحقـوق الإنسـان المتقدمـة لا قوانيـن الشـريعة المتحجـرة.

في حال حصـل حمل غير مرغوب فيه هل يمكن للمرأة أن تجهيضه؟

لا. وفـق القوانيـن الإيرانيـة أن المبـدأ هـو عـدم إجـراء عمليـات الإجهـاض؛ الإجهـاض لـم يكـن محرمـاً فحسـب بـل هو جريمـة ويعاقب عليه بالسـجن والفديـة. فـلا يُشـرع الإجهـاض إلا عندمـا يكـون الإجهـاض هـو السـبيل الوحيـد لإنقـاذ حيـاة الأم مـن خطـر المـوت.

وهناك خطوات لعمليات الإجهاض يجب أن تقوم الأم بها كالتالي:

١. طلب إصدار ترخيص الإجهاض من الطبيب الشرعي؛

٢. أن يكـون عمـر الجنيـن أقـل مـن أربعـة أشـهر ولا توجـد أي علامـات لضيـق الجنيـن؛

٣. موافقة لجنة الطب الشرعي بالاتفاق مع القائمين على الإجهاض؛

٤. الحصول على إقرار من ولي الجنين بما يلي:

- **معلومات عن طلب الأم وأسباب طلبها تصريح الإجهاض؛**
- **معلومات عن الحالة الحرجة للأم؛**
- **عمر الجنين؛**
- **حالة الروح؛**
- **إمكانية أو استحالة توفير الظروف اللازمة لرعاية الطفل بعد الولادة؛**
- **أي أمور أخرى ذات صلة يرغب الوالي في ذكرها.**

٥. يصـدر الترخيـص بالإجهـاض مـن طـرف القاضـي الـذي هـو عضـو فـي

هيئة الطب العدلي ويمكن للطبيب الذي يجري عملية إجهاض دون إذن قاض خاص أن يواجه إلغاء رخصته الطبية (قانون الإجهاض بتوجيهات المادة الـ ٥٦ من التعليمات التنفيذية للمادة الـ ٥٦ من قانون حماية الأسرة بشأن الإجهاض من قبل رئيس السلطة القضائية) وتجدر الإشارة إلى أن هذا القانون لا يتناول إمكانية إصدار ترخيص الإجهاض في عمر أربعة أشهر وظاهر الأمر أن الأم ستواجه صعوبات أكبر إذا وجدت الروح في الحمل وكانت تعاني من مشاكل صحية.

هل يمكن للمرأة الحصول على جواز سفر؟

نعم. للفتيات غير المتزوجات حتى سن ١٨ سنة يمكنهن الحصول على جواز السفر بإذن الولي أي الأب أو الجد للأب وإذا لم يكن الأمر كذلك، سيتم إصدار جواز السفر بإذن من الوصي والقائم بالأمر. بالنسبة للمتزوجات ويقصد بها المرأة التي لها زوج سواء كان عمره أقل من ١٨ سنة أو أكثر من ١٨ سنة ويشمل ذلك حتى المرأة المتزوجة عمرها ٨٠-٩٠ سنة فللحصول على جواز سفر تحتاج إلى إذن زوجها. ويجب أن تحصل المرأة المتزوجة على وثيقة موافقة زوجها الرسمية عند التقدم بطلب للحصول على الجواز سفر وتسليمها مع وثائق الهوية الأخرى إلى مكتب الجوازات. ولهذا الغرض يجب على الزوج الحضور إلى أحد مكاتب كاتب العدل والدفع تكلفة إعداد الوثيقة إلى مكتب التسجيل، والوافقة الخطية على إصدار جواز سفر باسم الزوجة ولا يجوز للمرأة المتزوجة الحصول على جواز سفر دون إذن الأزواج (الفقرتان الـ ١ و٣ من المادة الـ ١٨ من قانون جوازات السفر المعتمد عام ١٩٧٢/١٣٥١).

هل هناك استثناء للحصول على إذن الزوج لإصدار جواز السفر؟

نعم. في الحالات الاستثنائية التي يحددها قانون الجوازات يتم

إصـدار جـواز السـفر ولا تحتـاج المـرأة المتزوجـة إلـى إذن الـزوج أو موافقتـه وهـي كالآتـي:

١. عندما تعيش المرأة في الخارج مع زوجها؛

٢. عندما تتزوج المرأة زوجا أجنبيا وتحتفظ بجنسيتها الإيرانية؛

٣. وفي العادة عندما يكون الزوج والزوجة في إيران وتكون حالة طارئة بالنسبة للمرأة لإصدار جواز سفر في هذه الحالة يجوز للمدعي العام يجب أن يوافق الزوج على إصدار جواز سفر باسم الزوجة.

على سبيل المثال لو أن امرأةً مريضةٌ يمكن العلاج في البلد [إيران] ومن الضروري أن يتم علاجك في الخارج أو عندما تنوي المرأة السفر الحج أو العلمية أو التعليمية أو الخدمية أو الرياضية ونحو ذلك وزوجها لا يوافق على ذلك في هذه الحالة يمكن للمرأة أن تذهب إلى مكتب المدعي العام وتحصل على إذن بالإصدار جواز السفر من المدعي العام. وبطبيعة الحال، فإن طلب هذه المرأة لا يعني بالضرورة الحصول على موافقة النيابة العامة؛ لأنه بموجب قانون جوازات السفر لا يلزم المدعي العام إلا بالرد خلال ثلاثة أيام على أقصى تقدير وإعلان موافقته أو عدم موافقته على إصدار جواز سفر باسم المرأة. ولذلك إذا لم يوافق المدعي العام على إصدار جواز سفر باسم المرأة حتى في هذه الحالات الخاصة لأنها متزوجة، فإن المرأة ببساطة تحرم من الحصول على جواز سفر (الفقرة الفرعية الـ ٣ من المادة الـ ١٨ من قانون جوازات السفر).

هل يمكن للنساء من حاملات جوازات سفر مغادرة البلاد دون عائق؟

لا. ومن الضروري توضيح ذلك للمرأة المتزوجة حتى لو وافقت على إصدار جواز سفر لقد حصلت على زوجها وتمكنت من الحصول على جواز سفر للمغادرة ليس لديه الحرية المطلقة من مغادرة البلاد لأنه في أي لحظة

يجـوز لزوجها معارضة اسـتخدام المرأة لجواز السـفر ومنعها من المغادرة ويتم ضبط جواز سفر المرأة. لذلك للمرأة المتزوجة لا يكفي أن تقوم الدولة ببساطة بإصدار جواز سفر (المادة الـ ١٩ من قانون جوازات السفر).

هـل يمكن لـلأم أن تطالب بتسـجيل اسـم طفلها كمرافق في جواز السفر أثناء الرحلة؟

يمكن للأم تقديم هذا الطلب من مكتب الجوازات إلا أن تسـجيل الطفل كمرافق في جواز سفر الأم لا يتم بناء على طلب الأم ولكن يجب على ولي أمـر الطفـل أو الوصي في أموره تقديـم هذا الطلب إلى مكتـب الجوازات وسوف يتم التسجيل له كمرافق في السفر شرط أن يطلب ولي الأمر الأب أو الجد لأب أو وصي أمره (المادة الـ ٢١ من قانون الجوازات).

هل هناك استثناءات لتسجيل الطفل في جواز سفر الأم دون طلب ولي الأمر أو الوصي؟

نعـم. هنـاك حـالات في قانـون جـوازات السـفر يكـون فيها اسـم الطفـل أو الأطفـال المرافقـة في جـواز سـفر الأم دون طلـب ولـي الأمـر أو الوصـي ودون موافقـة الأب يمكـن وهـي كالآتـي:

١. عندمـا تعيـش المـرأة الإيرانيـة فـي الخـارج وقـد ولـدتْ طفلهـا فـي إيـران وفـي هـذه الحالـة يتـم تسـجيل اسـم الطفـل فـي جـواز سـفر الأم ولا داعـي للحصـول علـى الموافقـة الأب؛

٢. عندمـا تلـد المـرأة الإيرانيـة طفلهـا فـي الخـارج وزوجهـا لـم يكـن فـي إيـران الـذي ولـد فيـه الطفـل وفـي هـذه الحالة اسـم الطفل يتم تسـجيله كمرافـق فـي جـواز سـفر الأم ولا حاجـة للحصـول علـى موافقـة الأب؛

٣. الأم التـي ولـدت فـي إيـران ولكنها لا تحمل الجنسـية الإيرانيـة فإذا كان طفلها مولـودا فـي إيـران فـإن تسـجيل طفلهـا فـي جـواز السـفر لا يتطلـب موافقـة الأب (الفقـرة الـ ٤ مـن المـادة الـ ٩٧٦ مـن قانون الأحوال الشـخصية).

٤. هناك حالة أخرى تتعلق بالأساس بالجنسية ولكن في قانون جوازات السفر يسري مضمونها إلى جانب تسجيل الطفل في جواز سفر الأم.

إيضاحـة: إذا ولد طفل لأبوين أجنبيين في إيران مثال الأب والأم ألمانية ويسافرون إلى إيران ويولد طفلهم في إيران فوفقا لقانون الجنسية يخضع الطفل المولود لقانون ألمانيا. ولكن إذا أراد والدا الطفل أن يحصل الطفل على الجنسية الإيرانية لأنه ولد في إيران في هذه الحالة فإن علاقة إيران مع ألمانيا في حالات مماثلة يقومون بالتحقق فإذا كانت هناك علاقة متبادلة بين إيران وألمانيا وتوافق الحكومة الألمانية على أن الطفل من الوالدين الإيرانين يمنح الجنسية الألمانية فإن إيران ستفعل الشيء نفسه. وهكذا يُمنح الطفل المولود لأبوين ألمانيين في إيران الجنسية الإيرانية. وهذا يعني أنه في بعض الحالات مثل المواطنة يكون للدول لوائحها الخاصة قد وضعت على أساس العلاقة المتبادلة.

وقد شملت هذه الحالة تسجيل الطفل في جواز سفر الأم وقد ثبت أنه في مثلها وعلى الرغم من أن الطفل يعتبر إيرانيا ولكن لأن والديه أجنبيان فإن تسجيله في جواز سفر الأم لا يتطلب موافقة الأب (المادة الـ٩٧٨ من قانون الأحوال الشخصية).

ما هي المواطنة؟

المواطنة هي علاقة قانونية وسياسية بين الأفراد وحكومة بلد ما ونتيجة لهذه العلاقة يتمتع مواطنو كل دولة بكافة الحقوق السياسية والاجتماعية وحق المواطنة المتساوية وفي المقابل تلتزم الحكومة بتقديم الخدمات واحترام حقوق مواطنيها.

هل كل من يعيش في إيران يعتبر مواطنا إيرانيا من وجهة نظر إيران؟

لا. ومن بين سكان إيران أولئك الذين تتم الإشارة إليهم على الشكل المقبل:

ألف) ألا يكون لديه جنسية دولة أخرى؛

باء) أن توافق الحكومة الإيرانية على الجنسية الأجنبية ولا تعترض عليها لدى المواطن، فمن الممكن أن يكون شخص ما يقيم في إيران وفي نفس الوقت يحمل جنسية الدولة. على سبيل المثال الجنسية الفرنسية ويعتبر هذا الشخص مواطنا إيرانيا إذا قبلت الحكومة الإيرانية على الجنسية الفرنسية منه.

هل كل الذين وُلدوا في إيران يعدون مواطنين إيرانيين؟

لا. فقط بعض أولئك الذين ولدوا في إيران إذا استوفوا الشروط اللازمة يمكن اعتبارهم مواطنين إيرانيين، والشروط هي:

١. من وُلد لأب إيراني يكتسب تلقائيا جنسية الأب وتنتقل إليه كونه إبوه إيراني ومن الضروري هذا التوضيح من أن القانون المدني الإيراني [قانون الأحوال الشخصية] يرى جميع الأشخاص الذين ولدوا لأب إيراني سواء ولدوا بإيران أو الخارج إيرانيين. وفي هذا السياق يتبع قانون الجنسية الإيراني نظام دم الأب؛

٢. أولئك الذين ولدوا في إيران ووالديهم غير معروفين فيعتبرون إيرانيين وبهذه الطريقة يتم العثور على أي طفل في إيران ولا يعرف والده ومن هي والدته سواء كان طفلا أو بالغا فهو يعتبر مواطنا إيرانيا؛

٣. المولودون في إيران من أبوين أجنبيين وأحد والوالدين وُلد في إيران رغم أنهما أجنبيان ففي هذه الحالة يعتبر مواطنا إيرانيا. على سبيل المثال، أن السيد جاسم الذي ولد في الكويت ويحمل جنسيتها تزوج من نغماشة المولودة في كوت عبد الله في إيران ولكنها تحمل الجنسية السعودية. ونغماشة حامل وتسافر إلى إيران كسائح مع زوجها وخلال هذه الرحلة أنجبت ابنها خزعل في إيران فعلى الرغم من أن نغماشة لا تحمل الجنسية الإيرانية ولكن بما أنها ولدت في إيران فإن طفلها المولود

في إيران هو مواطن ويمكنه الحصول على الجنسية الإيرانية.

٤. أولئك الذين ولدوا في إيران من أب أجنبي وأم إيرانية وبعد بلوغهم سن ١٨ سنة إذا أقاموا في إيران لمدة عام على الأقل وليس لديهم مشاكل أمنية فإنهم يعتبرون مواطنين إيرانيين. لذلك لا يعتبر هؤلاء الأشخاص مواطنين إيرانيين إلا بعد بلوغهم العمر المذكور وإذا لم يعيشوا في إيران لمدة عام واحد على الأقل وأرادوا الحصول على الجنسية الإيرانية بناء على جنسية أمهم فيجب عليهم التقدم بطلب للحصول على الجنسية ومتابعة الإجراءات المطلوبة وفق الأنظمة ذات العلاقة.

٥. أي امرأة أجنبية تتزوج من رجل إيراني تعتبر مواطنة إيرانية أي أن الزواج من رجل إيراني يسمح بالحصول على الجنسية الإيرانية.

هل يُحرم المولود لأم إيرانية وأب أجنبي من الجنسية الإيرانية قبل سن ١٨ عاما؟

لا. يمكن للمولود لأم إيرانية وأب أجنبي أن يحصل على الجنسية الإيرانية رغم الشروط التي يحددها القانون. على سبيل مثال: والدة امشاري الأهوازي إيرانية وأبوه كويتي ورغم أن إبنهما صيّاح ولد في إيران وأمه إيرانية إلا أنه لا يعتبر إيرانيا. ومن أجل الحصول على الجنسية الإيرانية من الضروري أن تطلب والدته ذلك. ومن أجل التقدم بطلب للحصول على الجنسية من الضروري استيفاء الشروط الواردة في المادة الوحيدة قانون تحديد جنسية الأطفال الناتج عن زواج المرأة الإيرانية برجل غير إيراني. وفي هذه الحالة يمكن للأم الحصول على الجنسية الإيرانية لطفلها والحصول على الهوية الإيرانية باسمه.

ما شروط الطفل المولود لأم إيرانية وأب أجنبي ليصبح مواطنا إيرانيا؟

يمكن لأي شخص التقدم بطلب للحصول على الجنسية الإيرانية بعد بلوغه سن ١٨ عام مع الالتزام بالشروط القانونية، ولكن في حالة الأطفال المولودين في إيران من زواج المرأة الإيرانية من رجل أجنبي هناك شروط في قانون منح الجنسية الإيرانية للأطفال من الزواج المرأة الإيرانية مع رجل أجنبي للحصول على الجنسية الإيرانية قبل بلوغها سن ١٨ عاما ويعتبر أنه يمكن للأم الالتزام بتلك الشروط ومن خلال الإجراءات الرسمية ويسمح له القانون المعني بالحصول على الجنسية الإيرانية لطفلها.

وأما المتطلبات اللازمة لمنح الجنسية الإيرانية لأبناء المرأة المتزوجة من أجنبي قبل بلوغها سن ١٨ عاما هي:

ألف) أن يكون الزواج شرعيا؛

باء) لا تمنح جنسية الأم للطفل من تلقاء نفسه، بل يجب على الأم يجب أن يتقدم ابنه بطلب للحصول على الجنسية؛

جيم) من وجهة نظر استخبارات الدولة واستخبارات الحرس الثوري الإيراني فإن منح الجنسية للطفل المولود من زواج أم إيرانية وأب أجنبي لا يشكل مشكلة أمنية بينما للأسف لم ينفذ ذلك فعليا على أرض الواقع وقد تأخرت المحافظات والجهات المسؤولة والمؤسسات الأمنية في تنفيذه وترفض منح الهوية الإيرانية لهذه الفئة من الأطفال.

في حال قتل الأب طفله فهل يجوز للأم أن تطالب بالقصاص من الأب؟

لا. إذا قتل الأب أو الجد لأب الطفل فلا قصاص منهما ولا يُعطى للأم إلا الدية وعلى العكس من ذلك، إذا ارتكبت الأم جريمة قتل الطفل فسيتم القصاص منها بناء على طلب الأب.

نقطة ختام

توجد هناك العديد من حالات التمييز الشائع ضد المرأة في إيران لا جذور لها في القانون، ولكن يلاحظ ممارسة بعض المسؤولين الحكوميين ورجال الدين والدولة تفرض على المرأة وتضغط عليها للتضيق أكثر فأكثر. [على سبيل المثال] لا يوجد رأي متفق عليه بشأن إصدار رخصة قيادة الدراجة النارية بالنسبة للنساء وجواز ركوب الدراجة الهوائية للمرأة من عدمه؟ وكذا الأمر في ممارسة الرياضة للمرأة وتواجدها ومشاركتها في جهور الملاعب والتعليم بالنسبة لبعض الفروع الجامعية.. وبالتأكيد هنا حالات تمييزية قانونية أخرى صُرِفَ النظر عنها في الكتاب وفي حالة تم السؤال عنها سوف تتم الإجابة عليها.

تتمحور محتويات هذا الكتاب حول حقوق المرأة في الأسرة خاصة ومن الطبيعي أن هناك العديد من حالات الانتهاك في حقوق المرأة والتمييز ذو الوجهة القانونية وغير القانوني تمارس ضدها لم يتم التطرق إليها . كون الغرض من تأليف هذا الكتاب هو الدراية والتعريف لنساء وطني ببعض الأنظمة التمييزية ضدهن بهذا البلد. وآملُ أن يتم تحرير البلاد من نير الاستبداد الديني والديكتاتورية الحاكمة وإزالتها كافة القوانين والممارسات التمييزية بكافة أبعادها ضد المرأة، وعلى أمل تحقيقها القوانين وفقا للمعايير الدولية المعترف بها.. فعسى أن يكون كذلك.

☒

الملاحق: مواد قانونية

المادة الـ١٠٣٤ من قانون الأحوال الشخصية

يمكن طلب يد [أي القيام بالخطوبة] أي امرأة متحررة من عوائق الزواج.

المادة الـ١٠٣٥ من قانون الأحوال الشخصية

الوعد بالزواج لا ينشئ رابطة زواج ولو كان المهر كله أو بعضه قد دُفع وقت الزواج. ولذلك يجوز لكل رجل وامرأة ما دام أن عقد الزواج لم يبرم يمكنه رفض العلاقة ولا يستطيع الطرف الآخر إجباره بأي شكل من الأشكال على الزواج أو المطالبة بالتعويضات لمجرد رفض الزواج.

المادة الـ١٠٤٣ من قانون الأحوال الشخصية

يعلق زواج الفتاة البكر ولو بلغت سن البلوغ إلا بإذن الأب أو سلفه من جهة أبيه ومتى كان الأب أو سلفه من جهة أبيه بدون سبب مشروع يتم إلغاء إذنه وفي هذه الحالة يمكن للبنت تقديم الرجل الذي تريد الزواج منه ومع ذكر شروط الزواج والمهر بينهما للحصول على إذن المحكمة المدنية الخاصة ثم الذهاب إلى المكتب الزواج وتسجيل صحة الزواج.

المادة الـ١٠٦٢ من قانون الأحوال الشخصية

يدل على الزواج ما يحصل من القبول والإيجاب وبالألفاظ الصريحة التي تهدف إلى الزواج.

المادة الـ١٠٦٣ من القانون المدني

يمكن أن يكون القبول والإيجاب من الرجل والمرأة نفسيهما أو من بيده حق إبرام العقد قانونيا.

المادة الـ١٠٦٤ من القانون المدني

يجب أن يكون العاقد بالغا وناضجا وقاصدا [لإبرام عقد الزواج].

المادة الـ١٠٦٥ من قانون الأحوال الشخصية

التسلسل المعتاد عليه في القبول والإيجاب هو شرط صحة العقد.

المادة الـ١٠٤١ من قانون الأحوال الشخصية

يخضع عقد زواج البنت قبل بلوغها ١٣ سنة والابن قبل بلوغها ١٥ سنة لإذن الولي بشرط أن يكون الإذن ملائما وفقا لما تحدده المحكمة المختصة.

المادة الـ١٠٤٤ من قانون الأحوال الشخصية

إذا لم يكن الأب أو الجد لأب أيا منهم متواجد ومن المستحيل القيام بتوجيه السؤال لهم وكانت الفتاة بحاجة إلى الزواج فيمكنها التقديم بالزواج.

ملاحظة: يعتمد تسجيل هذا الزواج في مكتب تسجيل الزواج من أجل إثباته في عداد هذه الحالات المذكورة أعلاه إنهاء مراحل المحكمة المدنية.

المادة الـ١٠٧٠ من قانون الأحوال الشخصية

رضا الزوجين شرط لصحة الزواج وإذا تم بالإكراه ثم زال الإكراه وتم التأكيد على عقد الزواج فإنه نافذ إلا إذا كان العاقد فاقد القصد.

المادة الـ١٠٨٧ من قانون الأحوال الشخصية

إذا لم يتم ذكر المهر في الزواج الدائم أو إذا لم يشترط المهر صح الزواج، ويمكن للطرفين تحديد المهر بالاتفاق بعد الزواج. وإذا كانت هناك ممارسة جنسية بينهما قبل الاتفاق على المهر المثبت فالزوجة تأخذ مهر المثل.

المادة الـ١٠٩٥ من قانون الأحوال الشخصية

في الزواج المنقطع [زواج الصيغة] يبطل الزواج في حال عدم وجود المهر في العقد.

المادة الـ٢٠ من قانون دعم الأسرة المعتمد عام ١٣٩١/٢٠١٢

يجب تسجيل الزواج الدائم وفسخه والطلاق والاستئناف والإعلان عن بطلان الزواج أو الطلاق.

المادة الـ٢١ من قانون دعم الأسرة المعتمد عام ١٣٩١/٢٠١٢

يدعم النظام القانوني في جمهورية إيران الإسلامية الزواج الدائم الذي هو أساس تكوين الأسرة من أجل مركزية العلاقات الأسرية واستقرارها، كما يخضع الزواج المؤقت للمعايير الشرعية وأنظمة القانون المدني ويكون تسجيله إلزاميا في الحالات التالية:

١. حمل الزوجة؛

٢. اتفاق الطرفين؛

٣. الشرط المتضمن في العقد.

ملاحظة: يكون تسجيل الأحداث الخاضعة لهذه المادة والمادة الـ ٢٠ من هذا القانون في سجلات الزواج أو الزواج والطلاق الموثقة وفق الأصول التي يقرها رئيس القضاء خلال سنة باقتراح وزير العدل وإلى حين الموافقة على الأنظمة المذكورة فإن الأنظمة الخاضعة للمادة الأولى من تعديل قانون الزواج المعتمد بتاريخ ١٣١٦/٢/٢٩ = ١٩٣٧ مايو ١٩ لا تزال سارية المفعول.

المادة الـ٤٠ من قانون دعم الأسرة المعتمد عام ١٣٩١/٢٠١٢

كل من يشتكي من تنفيذ حكم المحكمة بشأن حضانة الطفل أو يعرقل تنفيذه أو يرفض إعادة الطفل فيتم حبسه بناء على طلب المشتكي وبأمر المحكمة التي أصدرت القرار الأول حتى تنفيذ الأمر.

المادة الـ٤١ من قانون دعم الأسرة المعتمد عام ١٣٩١/٢٠١٢

إذا رأت المحكمة أن الاتفاقيات المتعلقة بالزيارة والحضانة والنفقة وغيرها من الأمور المتعلقة بالطفل ليست في مصلحته أو أنها رأت قد امتنع المكلف بالحضانة عن القيام بالواجبات المقررة أو منع المحضون من مقابلة ذويه الحق، فيمكنها البت في أمور من قبيل التنازل عن الحضانة لشخص آخر أو تعيين شخص مشرف والتنبؤ بحدود إشرافه لكي تتخذ القرار المناسب مع مراعاة مصلحة الطفل.

المادة الـ٢٢ من قانون دعم الأسرة المعتمد عام ١٣٩١/٢٠١٢

إذا كان المهر وقت الزواج يصل إلى مائة وعشر عملات ذهبية من أُنْصَة بهار آزادي أو ما يعادلها فيخضع تحصيله لأحكام المادة الـ ٢ من قانون تنفيذ الإدانات المالية. وإذا كان المهر أكثر من هذا القدر فإن الزيادة هي وحدها المسؤولة عن زوج المالك ولا يزال من الضروري الالتزام باللوائح المتعلقة بحساب المهر بالسعر اليومي.

المادة الوحيدة المضافة كملاحظة إلى المادة الـ ١٠٨٢ من قانون الأحوال الشخصية

ملاحظة: إذا كان المهر بالعملة المشتركة يتم حسابه ودفعه بما يتناسب مع تغير مؤشر الأسعار السنوي وقت الدفع مقارنة بسنة تنفيذ العقد والذي يحدده البنك المركزي الإيراني، ما لم يتفق الزوجان على خلاف ذلك أثناء تنفيذ العقد.

المادة الـ١١٠٠ من قانون الأحوال الشخصية

إذا كان المهر مجهولا، أو ليس له وجه مالي ـ مادي، أو أن العقار كان ملكا للغير ففي الحالتين الأولى والثانية تستحق المرأة مهر المثل وفي الحالة الثالثة تستحق مثله أو ثمنه إلا إذا سمح المالك بذلك.

المادة الـ٦٥٨ من قانون العقوبات الإسلامية

إذا زالت بكارة غير المتزوجة بالجماع أو بأية وسيلة أخرى وبغير رضاها فهذا يضمن مهر المثل.

ملاحظة ١: إذا كان استئصال البكارة قد تم بالجماع وبالرضا فلا ثابت في هذه المسألة.

ملاحظة ٢: رضا الفتاة غير الناضجة أو المجنونة أو المُكرهة التي لا رضا لها بالزنا يحكم عليها بعدم الرضا منها.

المادة الـ٥٧٧ من قانون العقوبات الإسلامية

نتف أو إزالة جميع شعر رأس المرأة وفي حال عدم النبت مرة أخرى فإنه يؤدي إلى مهر المرأة كاملاً وإذا نبت مرة أخرى فإنه يسبب مهر المثل. وفي هذا الحكم لا فرق بين الشعر الكثيف والكثيف للصغار والكبار.

ملاحظة: إذا كان المهر أكثر من دية المرأة الكاملة لا يدفع إلا مبلغ دية المرأة الكاملة.

المادة الـ١٠٩٩ من قانون الأحوال الشخصية

إذا كانت المرأة تجهل فساد الزواج ووقوع الجماع استحقت مهر المثل.

المادة الـ١٠٩٣ من قانون الأحوال الشخصية

إذا لـم يذكـر المهـر فـي العقـد وطلّـقَ الـزوجُ زوجتَـه قبـل المعاشـرة الجنسـية فقـد اسـتحقت المـرأة مهر المتعـة، وإذا طلقها بعد المعاشـرة اسـتحقت مهـر المثـل.

المادة الـ١٠٩٤ من قانون الأحوال الشخصية

تحديـد مهـر المتعـة يتـم ملاحظـة حالـة الرجـل مـن حيـث الغنـى والفقـر.

المادة الـ١٠٨٥ من قانون الأحوال الشخصية

يجـوز للمـرأة أن ترفـض الوفـاء بالتزاماتهـا تجـاه زوجهـا حتـى يقـدم لهـا المهـر بشـرط أن يكـون مهرهـا صحيحـا ولا يكـون هـذا الرفـض مسـقطاً للحـق فـي النفقـة.

المادة الـ١٠٩٢ من قانون الأحوال الشخصية

إذا طلـق الـزوجُ زوجتـه قبـل الجمـاع فقـد اسـتحقت الزوجـة نصـف المهـر، وإذا دفـع الـزوج أكثـر مـن نصـف المهـر كان لـه الحـق فـي رده. ويكـون رده مثلـه أو بعيـه أو بقيمتـه.

المادة الـ١١٠٥ من قانون الأحوال الشخصية

في العلاقة بين الزوجين يعتبر رب الأسرة من صفات الزوج.

المادة الـ١٠٦٠ من قانون الأحوال الشخصية

يتـم توكيـل زواج المـرأة الإيرانيـة بمواطـن أجنبـي بـإذن خـاص مـن الحكومـة حتـى الحـالات التـي لا يوجـد فيهـا عائـق قانونـي.

المادة الـ١٠٦١ من قانون الأحوال الشخصية

يمكن للحكومة أن تتوكل في زواج بعض المسؤولين الحكوميين والطلاب من امرأة أجنبية للحصول على إذن خاص منها.

المادة الـ١١١٤ من قانون الأحوال الشخصية

يجب أن تسكن الزوجة في السكن الذي يعينه زوجها إلا إذا أعطيت المرأة صلاحية تحديده.

المادة الـ١١١٦ من قانون الأحوال الشخصية

فيما يتعلق بالمادة أعلاه ما دامت المحاكمة بين الزوجين لم تنته بعدُ فيتم تحديد مكان إقامة المرأة باتفاق الطرفين وفي حالة الخلاف تحدد المحكمة مكان إقامة المرأة من خلال الاستعانة برأي القاضي أو أقارب الطرفين، وإذا لم يكن هناك أقارب تحدد المحكمة بنفسها المكان الذي يمكن الاعتماد عليه.

المادة الـ١١٠٦ من قانون الأحوال الشخصية

في الزواج الدائم تكون نفقة الزوجة على عاتق الزوج.

المادة الـ١١٠٧ من قانون الأحوال الشخصية

النفقة هي جميع الحاجات التقليدية التي تتناسب مع حالة المرأة كالسكن والملابس والطعام وأثاث المنزل ونفقات الطب والصحة والخدم بالعادة أو الحاجة بسبب النقص أو المرض.

المادة الـ١١١٨ من القانون الأحوال الشخصية

يمكن للمرأة المستقلة أن تفعل ما تشاء في ممتلكاتها.

المادة الـ١١٢٧ من قانون الأحوال الشخصية

إذا أصيب الزوج بأحد الأمراض المنقولة جنسيا بعد الزواج فيحق للزوجة رفض الاقتراب منه وللسبب المذكور لن يكون هناك نفقة.

المادة الـ١١١٥ من قانون الأحوال الشخصية

إذا كانت حياة الزوجة والزوج في المنزل يسبب الخوف من الضرر جسدية أو مالية أو إذا كان ذلك منتهكا لشرف المرأة فيمكنها أن تختار سكنا [بيتا] منفصلاً وفي حالة إثبات الضرر المذكور تأمر المحكمة بعدم السماح بالعودة إلى منزل الزوج ولا تعطى النفقة ما دامت المرأة معفاة من السكن في بيتها وسوف تكون النفقة من مسؤولية الزوج.

المادة الـ١١٠٩ من قانون الأحوال الشخصية

نفقة المطلقة على الزوج إلا إذا كان الطلاق قائما على حالة النشوز أما إذا كان بسبب فسخ عقد الزواج أو الطلاق فلا حق للمرأة من النفقة إلا في حالة الحمل من زوجها، فيكون لها الحق في النفقة حتى أن تضع حملها.

المادة الـ٥٣ من قانون دعم الأسرة المعتمد عام ١٣٩١/٢٠١٢

من كان ذا مقدرة مالية ولم يدفع نفقة زوجته برضاه أو امتنع عن دفع النفقة إلى غيره من الملزمين بالنفقة يعاقب بالسجن من نوع الدرجة السادسة. وتكون ملاحقة الجنائية من طرف شكوى المدعي الخاص وأوقف صاحب الشكوى الملاحقة الجنائية في أي وقت تتوقف العقوبة تبعا.

ملاحظة: يخضع الامتناع عن دفع النفقة للأزواج الذين يجوّز لهم القانون بعدم التمكين [الجنسي] وكذلك النفقة للأطفال المولودين عن التلقيح الصناعي أو الأطفال تحت وصاية أحكام هذه المادة.

المادة الـ١١١١ من قانون الأحوال الشخصية

يمكـن للمـرأة أن تسـتأنف أمـام المحكمـة إذا اشـتكى زوجهـا مـن إعطاءها النفقة وفي هذه الحالة تحدد المحكمة مقدار النفقة وتلزم الزوج بدفعها.

المادة الـ١١٢٩ من قانون الأحوال الشخصية

إذا امتنع الزوج من تقديم النفقة ولم يمكن هناك تنفيذ لحكم المحكمة في إلزامه بالنفقة فيمكن للزوجة أن تلجأ إلى الحاكم لطلب الطلاق ويجبر الحاكمُ الزوجَ على الطلاق وكذلك الحال إذا عجز الزوج على النفقة.

المادة الـ١١١٧ من قانون الأحوال الشخصية

يجوز للزوج أن يُبعّد زوجته عن مهنة أو صناعة تتعارض مع مصالح الأسرة أو كرامته أو كرامة المرأة ويجب أن يمنعها عن ذلك.

المادة الـ[١٨ من قانون دعم الأسرة المعتمد عام ١٣٥٣/١٩٧٤

يمكن للزوج بموافقة المحكمة أن يمنع زوجته من مزاولة أي عمل مخالف لمصالح الأسرة أو كرامة نفسه أو زوجته أن يحدث ذلك. وكذلك يمكن للمرأة تقديم مثل هذا الطلب إلى المحكمة بالنسبة إلى ما يزاوله زوجها وتنظر المحكمة فيما إذا كانت المزاولة المهنية أو الوظيفية تخل برزق الأسرة أو لا فثم تحكم بالمنع أو الاستمرار.

المادة الـ١١٨٠ من قانون الأحوال الشخصية

الوصاية الإجبارية للطفل القاصر تكون على والده أو جده لأبيه حالما كان طفلا غير ناضج أو مجنون وكذلك في حال كان نقصان النمو أو الجنون منذ الصغر.

المادة الـ١١٨١ من قانون الأحوال الشخصية

لكل من الآباء والأجداد ولاية على أبنائهم.

المادة الـ١١٧٠ من قانون الأحوال الشخصية

إذا أصيبت الأم بالجنون أثناء وجود الطفل معها أو أنها تعيش مع زوج آخر يكون حق الحضانة من نصيب الأب.

المادة الـ٤٣ من قانون دعم الأسرة المعتمد عام ١٣٩١/٢٠١٢

تعود حضانة الأطفال الذين مات والدهم إلى أمهم إلا إذا رأت المحكمة بناء على طلب الولي الجبري أو المدعي العام أن منح الحضانة للأم يتعارض مع مصلحة الطفل.

المادة الـ٤٠ من قانون دعم الأسرة المعتمد عام ١٣٩١/٢٠١٢

كل من يشتكي من تنفيذ حكم المحكمة بشأن حضانة الطفل أو يعرقل تنفيذه أو يرفض إعادة الطفل فيتم حبسه بناء على طلب صاحب المصلحة والمنفعة وبأمر المحكمة التي أصدرت القرار الأول حتى تنفيذ الأمر.

المادة الـ١٢٣٣ من قانون الأحوال الشخصية

لا يجوز للمرأة أن تقبل منصب الوصاية دون موافقة زوجها.

المادة الـ١٠٥٩ من قانون الأحوال الشخصية

لا يجوز زواج المسلمة بغير المسلم.

المادة الـ١٦ من قانون حماية الأسرة المعتمد ١٣٥٣/١٩٧٤

لا يجوز للرجل أن يتزوج ثانية بامرأة إلا في الحالات التالية:

١. موافقة الزوجة الأولى؛

٢. عدم قدرة الزوجة الأولى على القيام بالواجبات الزوجية؛

٣. عدم التمكين [الجنسي] من الزوجة إلى لزوج؛

٤. المرأة المصابة بالجنون أو الأمراض المستعصية ضمن موضوع البندين الـ ٥ و٦ من المادة الـ ٨؛

٥. إدانة المرأة وفقا للفقرة الـ ٨ من المادة الـ ٨؛

٦. المرأة التي تعاني من إدمان ضار وفقا للفقرة الـ ٩ من المادة الـ ٨؛

٧. ترك الحياة الأسرية من جانب المرأة؛

٨. الإصابة بالعُقم؛

٩. افتقاد المرأة وفقا للفقرة الـ ١٤ من المادة الـ ٨.

المادة الـ ١١٢٢ من قانون الأحوال الشخصية

العيوب التالية في الرجل تسبب حق الفسخ للمرأة:

١. الإخصاء؛

٢. العنان بشرط ألا يقم بالزواج ولو مرة واحدة؛

٣. قطع القضيب بحيث لا يتمكن من القيام بالمعاملات الزوجية؛

المادة الـ ١١٢٣ من قانون الأحوال المدنية

العيوب التالية في المرأة تترتب على حق الفسخ للرجل:

١. القَرَن [العظم في الفرج الذي يمنع الجماع والمرأة التي بها هذا العيب تسمى قرنانة]؛

٢. الجذام؛

٣. تحقق؛

٤. إفضاء [البكارة]؛

٥. التأريض؛

٦. العمى في كلتا العينين.

المادة الـ١٠٥٢ من قانون الأحوال الشخصية

التفريق باللعان الذي يحقق الحرمة الأبدية.

المادة الـ٦٣٠ من قانون العقوبات الإسلامية

إذا رأى الرجل زوجته تزني وعلم أن المرأة خضعت من نفسها لذلك فيمكنه قتلهما في نفس الوقت وكذا يكون حكم التعريض للضرب على نفس حكم القتل.

المادة الـ١١٤٩ من قانون الأحوال الشخصية

يدل في الطلاق على كل لفظ أو فعل يدل على الإحالة بشرط أن يكون موافقا لمقصد الإحالة.

المادة الـ١١٤٦ من قانون الأحوال الشخصية

الطلاق الخلعي هو أن تعطي المرأة زوجها المال بسبب كرهها له سواء كان هذا المال عين المهر أو مثلة أو بدله أكثر أو أقل منه.

المادة الـ١١٢٩ من قانون الأحوال الشخصية

إذا امتنع الزوج من تقديم النفقة ولم يمكن هناك تنفيذ لحكم المحكمة في إلزامه بالنفقة فيمكن للزوجة أن تلجأ إلى الحاكم لطلب الطلاق ويجبر الحاكمُ الزوجَ على الطلاق وكذلك الحال إذا عجز الزوج على النفقة.

المادة الـ٨ من قانون دعم الأسرة ١٣٥٣/١٩٧٤

يمكن في حالات معينة للزوج أو الزوجة أن يطلب من المحكمة إصدار وثيقة استحالة التصالح وستقوم المحكمة بإصدارها ضمن الحالات التالية:

١. اتفاق الزوجين على الطلاق؛

٢. امتناع الزوج عن إعطاء النفقة للزوجة واستحالة إجباره على دفع النفقة وكذلك في حالة عدم قيام الزوج بالحقوق الأخرى الواجبة على الزوجة ولا يمكن إجباره على الوفاء بها؛

٣. عدم تمكين الزوجة [جنسيا] للزوج؛

٤. سوء التصرف أو سوء سلوك أحد الزوجين إلى الحد الذي يجعل استمرار الحياة لا يطاق بالنسبة للطرف الآخر؛

٥. إصابة أحد الزوجين بأمراض مستعصية بحيث استمرارية الزواج يعرض الطرف الآخر للخطر؛

٦. جنون أحد الزوجين وفي حالات لا يمكن فيها فسخ الزواج؛

٧. عدم الالتزام بأمر المحكمة بشأن حظر العمل أو المِهن التي تتعارض مع مصلحة الأسرة أو كرامة الزوج أو الزوجة؛

٨. إدانة الزوجة أو الزوج بالسجن لمدة خمس سنوات فأكثر أو بالغرامة التي تؤدي في حالة عدم القدرة على الدفع إلى خمس سنوات أو تنتهي بالحبس لمدة خمس سنوات أو بالسجن والغرامة وأكثر والحبس بعقوبة الجريمة السارية المفعول؛

٩. المعاناة من الإدمان الضار وفق تشخيص المحكمة والمؤدي إلى توقف الحياة الأسرية، حيث يجعل من المستحيل استمرار الحياة الزوجية؛

١٠. عندما يتزوج الزوج زوجة أخرى ولا يحقق العدالة لزوجتيه على النحو الذي تحدده المحكمة؛

١١. إذا ترك أحد الزوجين الحياة الأسرية وذلك بتشخيص المحكمة؛

١٢. الإدانة بالجريمة لكل من الزوجين جريمة مخلة بالكرامة الأسرية وشؤون الطرف الآخر والأمر متروك للمحكمة لتحديد ما إذا كانت الجريمة مخلة بالكرامة وشؤون الأسرة وحسب حالتهما وزمنهما وغير ذلك من الأعراف والمعايير القانونية؛

١٣. في حال كان أحد الزوجين عقيما بناء على طلب الطرف الآخر وكذلك في حال عدم تمكّن الزوجين من إنجاب الأطفال من بعضهما البعض بسبب المضاعفات المرضية والخصائص الجسدية؛

١٤. في حال افتقاد [أحد الزوجين] مع مراعاة أحكام المادة الـ ١٠٢٩ من قانون الأحوال الشخصية.

ملاحظة: لا يجوز إحالة الطلاق الذي يتم بموجب هذا القانون وعلى أساس وثيقة استحالة التصالح إلا إذا يتفق الطرفان كتابة في وقت العِدّة.

المادة الـ١٠٢٠ من قانون الأحوال الشخصية

تعتبر الحالات التالية من ضمن ما يتعلق [بأحوال الزوج] الغائب الحي:

١. مرور عشر سنوات على آخر تاريخ خبر عن حياة الغائب وتجاوز عمر الغائب ٧٥ سنة عند انتهاء المدة المذكورة؛

٢. أن يكون الشخص من أفراد القوات المسلحة ويختفي أثناء الحرب وقد مضت ثلاث سنوات من تاريخ عقد السلام دون أي خبر عنه يذكر. وإذا لم يكن السلام حاصلا بعدُ نتيجة الحرب فالمدة المذكورة حتى خمس سنوات لتاريخ انتهاء الحرب؛

٣. إذا كان شخص ما على متن سفينة في أثناء رحلة بحرية وقد تدمرت السفينة، ومضت ثلاث سنوات من تاريخها دون أي أخبار عن ذلك الراكب.

المادة الـ١٠٢١ من قانون الأحوال الشخصية

وفيما يتعلق بالفقرة الأخيرة من المادة السابقة الذكر إذا لم تصل السفينة إلى وجهتها بعد انقضاء المدد المحددة فالأصل في المدة هو يوم مغادرة السفينة، وتعتبر ضائعة إذا غادرت بلا وجهة ولم

تعد إلى الميناء الذي خرجت منه ولا يوجد خبر عن وجودها.

ألف) مدة سنة للسفر في بحر قزوين وداخل الخليج؛

باء) مدة سنتين للسفر في بحر عمان والمحيط الهندي والبحر الأحمر والبحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود وبحر آزوف [Sea of Azov] لمدة عامين ويرتبط بحر آزوف بالبحر الأسود عن طريق مضيق يسمى مضيق كيرتش؛

جيم) ثلاث سنوات للسفر في البحار الأخرى.

المادة الـ١٠٢٢ من قانون الأحوال الشخصية

إذا كان شخص في معرض الموت وفقد نتيجة لأحداث غير تلك المذكورة في الفقرتين ٢ و٣ من المادة ١٠٢٠، أو كان على متن طائرة وفقدت الطائرة، عندها يجوز الحكم بالإعدام الظني على له خمس سنوات من تاريخ الحادث ليكون في خطر الموت دون أي أخبار عن فقدان الحياة.

المادة الـ١٠٢٣ من قانون الأحوال الشخصية

فيما يتعلق بالمواد الـ ١٠٢٠ و١٠٢١ و١٠٢٢ يجوز للمحكمة أن تحكم بالموت الظني على الغائب عندما تنشر إعلانا في إحدى الصحف المحلية الواسعة الانتشار في طهران ثلاث مرات متتالية مع فاصل زمني لكل منها شهر واحد، بذكر أسماء الغائبين والمفقودين وتتم دعوتهم لإبلاغ المحكمة أو دعوة من لديه أخبار عنها وإذا مضت سنة من تاريخ الإعلان الأول ولم يثبت أن المفقود أو الغائب على قيد الحياة فيحكم بالموت الظني عليه.

المادة الـ١٠٢٩ من قانون الأحوال الشخصية

إذا غاب شخص لمدة أربع سنوات فيجوز لزوجته أن تطلب الطلاق وفقا للمادة الـ ١٠٢٣ وسوف يطلقها حاكم [الشرع].

المادة الـ١١٣١ من قانون الأحوال الشخصية

يكون خيار الفسخ ساريا بالفور إذا لم يقم الطرف الذي له حق فسخ الزواج بعد إعلامه بسبب الفسخ فقد بطل خياره بشرط العلم والاطلاع به، وله الحق في إنهائه فورا وتحديد الوقت اللازم لإمكانية استخدام الخيار يكون مرجعه العادات والتقاليد.

المادة الـ١١٢١ من قانون الأحوال الشخصية

إن جنون كل من الزوجين شرطٌ ثبوته سواء كان مستمرا أو دوريا يعطي للطرف الآخر الحق في الفسخ.

المادة الـ١١٢٨ من قانون الأحوال الشخصية

إذا اشترط أحد الطرفين صفة خاصة وتبين بعد العقد أن الطرف المذكور كان يفتقر إلى تلك الصفة يحق للطرف الآخر الحق فسخ [عقد الزواج] سواء كان الوصف المذكورا في العقد أم أنه ورد متباينا يمكن الاعتماد عليه.

المادة الـ٢٣٨ من قانون العقوبات الإسلامي في الجرائم الموجة [العقوبة] الحد

المساحقة تعني أن تضع الأنثى أعضائها التناسلية على الأعضاء التناسلية لنفس الجنس.

المادة الـ٢٣٩ من قانون العقوبات الإسلامية في الجرائم الموجبة [العقوبة] الحد

الحد الأقصى للمساحقة هو ١٠٠ جلدة.

المادة الـ١٩٩ من قانون العقوبات الإسلامية

النصاب في أخذ الشهادة في جميع الجرائم هو شاهدان من الذكور إلا في جريمة الزنا اللواط والتفخيذ والمساحقة فإنها تثبت بأربعة شهود من الذكور.

المادة الـ٥٥٠ من قانون العقوبات الإسلامية باب الديات

دية المرأة هي نصف دية الرجل.

المادة الـ٥٦٠ من قانون العقوبات الإسلامية باب الديات

دية الرجال والنساء في أعضاء [الجسد] والمنافع لو كانت أقل من ثلث دية الرجل الكاملة فهي متساوية، وإذا كانت على مقدار الثلث فأكثر تنخفض دية المرأة تبعا لذلك إلى النصف.

المادة الـ٧١٨ من قانون العقوبات الإسلامية باب الديات

متى أتلفت المرأة حملها في أي مرحلة من مراحله عمدا أو بغير قصد أو خطأ فإن دية الحمل على الفاعل أو من هو بمنزلة العاقلة لها.

الفقرة الـ١ من المادة الـ١٨ من قانون جوازات السفر

الأشخاص الذين تقل أعمارهم عن ١٨ عاما أو من هم تحت الولاية أو الوصاية يتطلب أن يحصلوا على إذن خطي ممن تم ذكرهم.

البند الـ٣ من المادة الـ١٨ من قانون جوازات السفر المعتمد عام ١٣٥١/١٩٧٢

المرأة المتزوجة ولو كان عمرها أقل من ١٨ سنة تحتاج إلى موافقة الزوج كتابيا وفي الحالات الطارئة إذن مدعي عام المدينة في المكان الذي يراد منه جواز السفر والذي يلزمه إبداء رأيه إما الموافقة أو رفض الطلب خلال ثلاثة أيام على الأكثر. وتستثنى من هذه الشرط تلك النساء اللاتي يعشن في الخارج مع أزواجهن والنساء اللائي تزوجن من أزواج أجانب ويبقين مواطنات إيرانيات.

المادة الـ١٩ من قانون جوازات السفر

إذا حدثـت عوائق أمام جواز السـفر بعد إصداره أو أن الذين شـمولتهم المـادة الـ ١٨ مـن القانون في طلب الإذن من الولي أو الوصي فسـوف يمنع صاحب الجواز من المغادرة ويُصادر جواز سفره حتى إزالة العائق.

المادة الـ٢١ من قانون جوازات السفر

يتـم تسـجيل أسـماء الأطفـال الذيـن تقـل أعمارهـم عـن ١٨ عامـا الذيـن يسـافرون مـع والديهـم أو أجدادهـم مـن الأب أو زوجـة الأب أو زوج الأم أو إخوتهـم فـي جـوازات سـفر الأشـخاص المذكوريـن أعـلاه بحسـب مقتضـى الطلـب.

المادة الـ٢٢ من قانون جوازات السفر

أسـماء الأطفـال المولوديـن لنسـاء إيرانيـات يعشـن فـي الخـارج عندمـا تبقـى الأم فـي إيـران.

المادة الـ٢٢ من قانون جوازات السفر

الأطفـال المولـودون لنسـاء إيرانيـات يعشـن فـي الخـارج عندمـا تبقـى الأم فـي إيـران يتـم تسـجيلهم فـي جـواز سـفر الأم وفـي هـذه الحالـة لا داعـي للحصـول علـى موافقـة الأب وكذلـك فـي الحـالات التـي لا يكـون فيهـا الـزوج الإيراني متواجـدا فـي البلـد الـذي ولـد فيـه الطفـل خـارج إيـران.

ملاحظة: الأطفـال الخاضعـون للفقـرة الـ ٤ من المادة الـ ٩٧٦ والمادة الـ ٩٧٨ مـن القانـون المدنـي طالمـا أنهـم تحـت وصايـة أو حضانـة أبيهـم أو أمهـم فيمكنهـم السـفر إلـى الخارج برفقـة والديهـم بجوازات سـفرهم الأجنبية.

الفقرة الـ٤ من المادة الـ٩٧٦ من قانون الأحوال الشخصية

أولئك الذين ولدوا في إيران من أبوين أجنبيين، أحدهم ولد في إيران.

المادة الـ٩٧٨ من قانون الأحوال الشخصية

الأطفال الذين ولدوا في إيران لمواطنين أجانب وتعتبر دولهم الأصلية كل مولود لمولود إيراني على أراضيها مواطنين لها، كما وتخضع منح الجنسية الإيرانية لنفس المعاملة التي تتعامل بها تلك الدول مع المواطنين الإيرانيين.

المادة الـ٩٧٦ من قانون الأحوال الشخصية

يعتبر الأشخاص المشمولون بالفقرات التالية مواطنين إيرانيين:

١. جميع المقيمين في إيران باستثناء من تكون جنسيتهم الأجنبية والذين لا ترفض الحكومة الإيرانية على جنسيتهم بل أكدتها؛

٢. من كان والده إيرانيا سواء ولد في إيران أو في الخارج؛

٣. أولئك الذين ولدوا في إيران وآبائهم غير معروفين؛

٤. من ولد في إيران من أبوين أجنبيين وأحدهم ولد في إيران؛

٥. أولئك الذين ولدوا في إيران من مواطن أجنبي وبعد بلوغهم سن ١٨ عاما مباشرة أقاموا في إيران لمدة عام فإن قبولهم للجنسية الإيرانية سيكون خاضعا وفقا للوائح والأنظمة التي تتوافق مع القانون ويتم البدء بدراسة منح الجنسية الإيرانية لهم؛

٦. أي إمرأة أجنبية تتزوج من زوج إيراني؛

٧. أي مواطن أجنبي حصل على الجنسية الإيرانية؛

ملاحظة: الأطفال المولودون لممثلين سياسيين وقنصليين أجانب لن يخضعوا للفقرتين الـ ٤ والـ٥.

قانون تعديلات قانون تحديد جنسية الأطفال من زواج المرأة الإيرانية

المادة الأولى: الأطفال من الزواج الشرعي للنساء الإيرانيات مع رجال غير إيرانيين الذين ولدوا فبعد الموافقة على هذا القانون [يتم تجنيسهم] قبل بلوغهم سن ١٨ عاما بناء على طلب الأم الإيرانية. وإذا لم تكن هناك مشكلة أمنية (حسب ما تحدده وزارة الاستخبارات ومنظمة الاستخبارات التابعة للحرس الثوري الإيراني) فسيصبحون مواطنين إيرانيين. وبعد بلوغ سن ١٨ عاما إذا لم تطلب الأم الإيرانية، يمكنهم التقدم بطلب للحصول على الجنسية الإيرانية وسوف يتم قبولها إذا لم تكن هناك مشكلة أمنية (حسب ما تحدده وزارة الاستخبارات ومنظمة الاستخبارات التابعة للحرس الثوري الإيراني). ويجب أن يتم الرد على التحقيق الأمني خلال مدة أقصاها ثلاثة أشهر كما تلتزم قوة الشرطة بإصدار تصريح إقامة للأب غير الإيراني إذا لم تكن هناك مشكلة أمنية (حسب ما تحدده وزارة الاستخبارات ومنظمة الاستخبارات التابعة للحرس الثوري الإيراني).

الملاحظة الأولى: إذا لم يكن والد أو والدة مقدم الطلب على قيد الحياة أو غير موجود أو في حالة وجود غموض في إثبات نسب مقدم الطلب يجب التحقق من النسب من قبل المحكمة المختصة.

الملاحظة الثانية: يمكن للأشخاص عديمي الجنسية الذين ولدوا هم وأحد والديهم في إيران التقدم بطلب للحصول على الجنسية الإيرانية بعد بلوغهم سن ١٨ عاما شرط ألا يكون لديهم سجل جنائي ولا توجد مشاكل أمنية (حسب تقدير وزارة الاستخبارات ومنظمة استخبارات الحرس الثوري الإيراني) فهم مقبولة كمواطنين إيرانيين.

المادة الـ٥٦ من قانون حماية الأسرة والشباب المعتمد بتاريخ ١٤٠٠/٠٧/٢٤ = ٢٠٢١

يحظـر الإجهـاض كونه جريمة عامـة ويعاقب عليها بموجـب المواد الـ ٧١٦ إلى ٧٢٠ من قانون العقوبات الإسـلامية بالغرامة والسـجن وإلغاء الترخيص الطبي. وفي الحالات التي يحتمل فيها توافر الشـروط التالية يمكنه تقديم طلب الإجهاض إلى المراكز الطبية القانونية. ولا يمكن للأم تقديم طلب الإجهاض إلى المراكز الطبية الشرعية إلا في حالة استيفاء الشـروط. وتلتزم جميع المراكز الطبية الشـرعية في مراكز المحافظات بإحالـة الطلبات الواردة إليها إلى لجنـة الإجهاض القانوني فورا. وتتكون هـذه اللجنة من قـاض خاص وطبيـب متخصص وخبير طبـي قانوني يسـتخدمهما الطب العدلي خلال أسـبوع على الأكثر. ويصدر القرار من القاضي العضو في الهيئة مع مراعاة مبدأ عدم جواز الإجهاض في حالات الشـك ثم يصدر القاضي ترخيصا بالإجهاض القانوني يصلح لمدة تصل إلى خمسة عشر يوما وذلك بضمان إحدى الحالات التالية:

ألف) إن كانت حياة الأم مهددة بخطر جسيم والوسيلة الوحيدة لإنقاذها هي الإجهاض وأن عمر الحمل أقل من أربعة أشهر ولا تظهر أي علامات وأعراض على أن هناك روح تدب في الحمل؛

باء) إذا كان عدم إجهاض الحمل يسبب بموت الأم والحمل معا والطريقة الوحيدة لإنقاذها هو الإجهاض؛

جيم) أن تتوفر بعد استلام رضى الولي جميع الشروط التالية:

- موافقة الأم؛
- وجود المشقة لدى الأم (الضائقة الشديد التي لا تُطاق)؛
- وجـود تشـوهات فـي الحمـل غيـر قابلـة للعـلاج فـي حـالات تسـبب الحـرج جـراء المـرض أو العيـوب فـي الحمـل؛
- عدم إمكانية التعويض والاستبدال الناتجين من الحرج للأم؛
- غياب علامات وإمارات تدل على الروح في الحمل؛

- أن يكون الحمل في أقل من أربعة أشهر.

الملاحظة الأولى: يجوز الطعن في القرار الصادر خلال أسبوع أمام الهيئة أو الفروع الخاصة بمحكمة الاستئناف التي يرأسها قاض أو قضاة خاصون وقد يعينهم رئيس السلطة القضائية، ويجب على المحكمة المذكورة أن تعلن قرارها خلال أسبوع على أقصى مدة.

الملاحظة الثانية: تلتزم المستشفيات المعتمدة من طرف الطب الشرعي في حال أمر القاضي وبعد التحقق من عدم وجود إمارات وعلامات للروح في الحمل بتنفيذ عملية الإجهاض المسموح بها وفق المعلومات المتعلقة بها مع مراعاة مبادئ السرية في تسجيلها بملف المريضة والسجل الصحي الإلكتروني وفق نظام المادة الـ ٥٤ من هذا القانون.

الملاحظة الثالثة: يجب أن يحتوي نظام بيانات الطبي الشرعي أن على سرية المعلومات المتعلقة بجميع مراحل طلب الإجهاض حتى مرحلة الحصول على النتيجة بما في ذلك سبب مقدم الطلب وأعضاء الهيئة وبيانات إصدار الترخيص أو عدم إصداره وأن يسجل ذلك في الملف الإلكتروني المريض ضمن نظام البيانات الإلكتروني وفق المادة الـ ٥٤ من هذا القانون، ثم ترفع المعلومات إلى مجلس الشورى والمجلس الأعلى للثورة الثقافية في كل عام.

الملاحظة الرابعة: إذا قام الطبيب أو القابلة أو بائع الأدوية والعلاجات خارج خطوات المادة المذكورة بتوفير معدات الإجهاض أو رعاية الإجهاض فإن هذا العمل بالإضافة إلى أنه يوجب العقوبة المنصوص عليها في المادة الـ ٦٢٤ من قانون العقوبات الإسلامية (الكتاب الخامس من قانون التعزيرات والعقوبات) سوف يتم إلغاء ترخيص العمل المصرح به له ولا يشترط في هذا الإجراء القانوني التكرار والإعادة.

المصطلحات والمفردات

أعداد وتقديم كمال سلمان العنزي

المُعال: بی‌سرپرست
الولي الشرعي: ولی شرعی
تكافؤ الظروف: شرایط مساوي
صيغة النكاح الشرعي المؤقت: صیغه شرعی نکاح
الإرش: الجرح الصغير
مكتب توثيق عقد الزواج: دفتر ثبت ازدواج
الزهري: سفليس.
عدوى السيلان: سوزاك.
قانون الأحوال الشخصية: قانون احوال مدنی
المجتمعات التقليدية: جوامع سنتي
المجاملات: تشریفاتي
الشاب الأعزب: جوان مجرد
المرأة الأرملة: خانم بیوه
عقدنامه: دفتر عقد الزواج
ستة دونج: شش دانك
عملة بهار آزادي الذهبية: سكة بهار آزادی
مكتب كاتب عدل: اداره ثبت
الواقي الذكري: كاندوم
المحكمة المدنية: دادگاه حقوقی، دادگاه مدني
كُسْوَة الوَليد: سسموني
التأريض: زمینگیری

بنیاد شیرین عبادی
SHIRINEBADI
FOUNDATION

نشرت مؤسسة شيرين عبادي
للنشر الإلكتروني لهذا المؤلف:

حقوق السجين

الطبعة الثانية | متطابقة مع القوانين الجديدة

Download

حقوق المتهم

الطبعة الثانية | متطابقة مع القوانين الجديدة

Download

www.ShirinEbadiFoundation.org

النسخة القديمة والمختصرة من كتيب حقوق المرأة بلغة مبسطة والتي كتبتها عام ٢٠٠٩ أهدته لُجنة المرأة التابعة لـ مركز المدافعين عن حقوق الإنسان لعدد من النساء في إيران بمناسبة ٨ مارس/ آذار يوم المرأة العالمي؛ وتم نشر النسخة الموسعة لاحقا ووُزعت على لجمهور ككتاب تحت عنوان حقوق المرأة في الأسرة من قبل مركز المدافعين عن حقوق الإنسان نفسه، وحُررتْ النسخة الحالية مع إضافات وتحديثات بطلب من مؤسسة شيرين عبادي وفقا للقوانين الجديد.

مهناز براكند

بنیاد شیرین عبادی
SHIRIN EBADI FOUNDATION

https://shirinebadifoundation.org